

قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي

(المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا - موريتانيا)



تأليف

فؤاد علي وهاب

دبلوم عالي دراسات سياسية

حنان علي إبراهيم الطائي

دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية



قضايا ودراسات في الشأن السياسي

لدول المغرب العربي

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

1436هـ - 2015م

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced or transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2014/10/5048

رقم التصنيف: 327,960

المؤلف ومن في حكمه:

حنان علي الطائي ، فواد علي وهاب

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

عنوان الكتاب:

قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب

العربي (المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا -

موريتانيا)

الواصفات:

/ العلاقات الدولية / المغرب العربي // الأحوال

السياسية /

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن

محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة

المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى

مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة

الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN :978-9957-590-12-3

قضايا ودراسات

في الشأن السياسي لدول المغرب العربي

(المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا - موريتانيا)

تأليف

فؤاد علي وهاب

د.حنان علي إبراهيم الطائي

دبلوم عالي دراسات سياسية

دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية



الأكاديميون للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى أرواح والدينا الذين تحملوا وبصبر جميل العذابات والمضايقات

إلى أرواح شهداء العراق ومنهم الأبطال :

فريد علي وهاب وعمر حسام

وطالب علي إبراهيم ورياض علي إبراهيم

الذين امتزجت دمائهم بماء دجلة والفرات لتروي ارض العراق

نهدي جهدنا المتواضع هذا

المؤلفان

المقدمة

كثيرة هي القضايا التي فرضت نفسها ضمن محيط أمتنا العربية، وملكنا من قوة التأثير ما لا يمكن تجنبه حتى من خلال الحياة العامة التي صارت تؤثر وتتأثر في مجمل أوجه السياسة والفكر والبحث، كما أن تباين المصالح التي تربط بين معظم الدول وان كانت ترتبط بحدود رقعة جغرافية واحدة، هذا لا يُغير بأي حال من الأحوال أهمية خدمة قضايا الأمة ومستقبلها للوقوف على السبلات بغية تجنبها وإظهار إجابياتها لتطويرها والاستفادة منها في غيرها من التجارب التي يمكن وصفها أحياناً بالخلاقة .

ويعتبر التداخل بين الظروف التي تُحيط ببلدان المشرق العربي مع مغربه من أهم الأسباب التي جعلت من أمكانية البحث في هذا الموضوع يسيرة رغم ما أكتنفها من صعوبات دفعتنا إلى تناول قضايا محددة ولم نجعل من حدود البحث مفتوحة على مصراعيها كي يتسنى للمتلقى فهم الصورة بجميع أبعادها .

أهمية البحث : أثبتت شدة التشابه اللغوي والعريقي والثقافي بين أقطار المغرب لعربي، حقيقة أن القضايا التي تمس تلك المجتمعات وبكافة أطيافها وعلى تنوع تقسيماتها هي قضايا تفرض على الباحث دراستها مجتمعةً من حيث الشكل والمضمون، وبما لا يسمح أن نتغاضى عن أي تفاصيل تكون ذات تأثير بمستقبل المنطقة حتى بأصغر التفاصيل، وان بالإمكان تسليط الضوء على بعض

تلك الأحداث محاولين الغوص في أعماق المشكلة ومعرفة الشخوص التي صاغت تاريخ وحاضر تلك البقعة بكل سلبياتها وإيجابياتها .

منطلقين من فرضية مفادها (أن التطور الفكري والسياسي الذي شهد نهضة جبارة في وجه الاستعمار والطغيان وجعل من أسباب الاختلاف نقطة التقاء لمصالح الشعوب التي دعمت واحتضنت تلك التجارب وكانت في أوج عطائها، غفلت بعد تحقيق أهدافها عن طموحات تلك الشعوب إن لم نقل تناستها وكانت سبب في القطيعة التي أصابت جسد المغرب العربي بكل كينوناته).

منهجية البحث : لغرض التحقق من فرضية البحث موضوع الدراسة ولأن حدود بحثنا بدأت تاريخية وللوقوف على التوصيف والتحليل لكل مجريات البحث فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي، لأنه يسمح لنا معرفة المراحل الأولى من نشوء الحركة الوطنية المغربية وتعييننا على استعراض أهم المحطات التي شكلت نقلة في حياة شعوب المنطقة واهم التغيرات البنيوية التي أصابت جسد المغرب العربي، وعالجنا مجمل القضايا التي رأينا أنها الأهم في التحليل عليها تجد من يحاول حلها أو على الأقل احتوائها .

هيكلية البحث : لإثبات صحة فرضية موضوع الدراسة، وكوننا اعتمدنا فيها على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي للانطلاق في تحليل الموضوع فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، كان تاريخ الحركات السياسية في دول

المغرب العربي من حصة الفصل الأول الذي اشتمل على مبحثين، الأول كان لمحة تاريخية عن دول المغرب العربي والمبحث الثاني خصص لنشوء الحركات والأحزاب السياسية في المغرب العربي .

وخصص الفصل الثاني لدور المؤسسات العسكرية ودورها في الحياة السياسية في بلدان المغرب العربي اشتمل على أربعة مباحث، الأول هو عن الجزائر ولعبة العسكر، و الثاني ليبيا الفاتح من أيلول بين المعارضة الوطنية والتغير اللاوطني، أما المبحث الثالث، موريتانيا والانقلابات العسكرية، وتونس وضعف الدور العسكري ضمن المبحث الرابع.

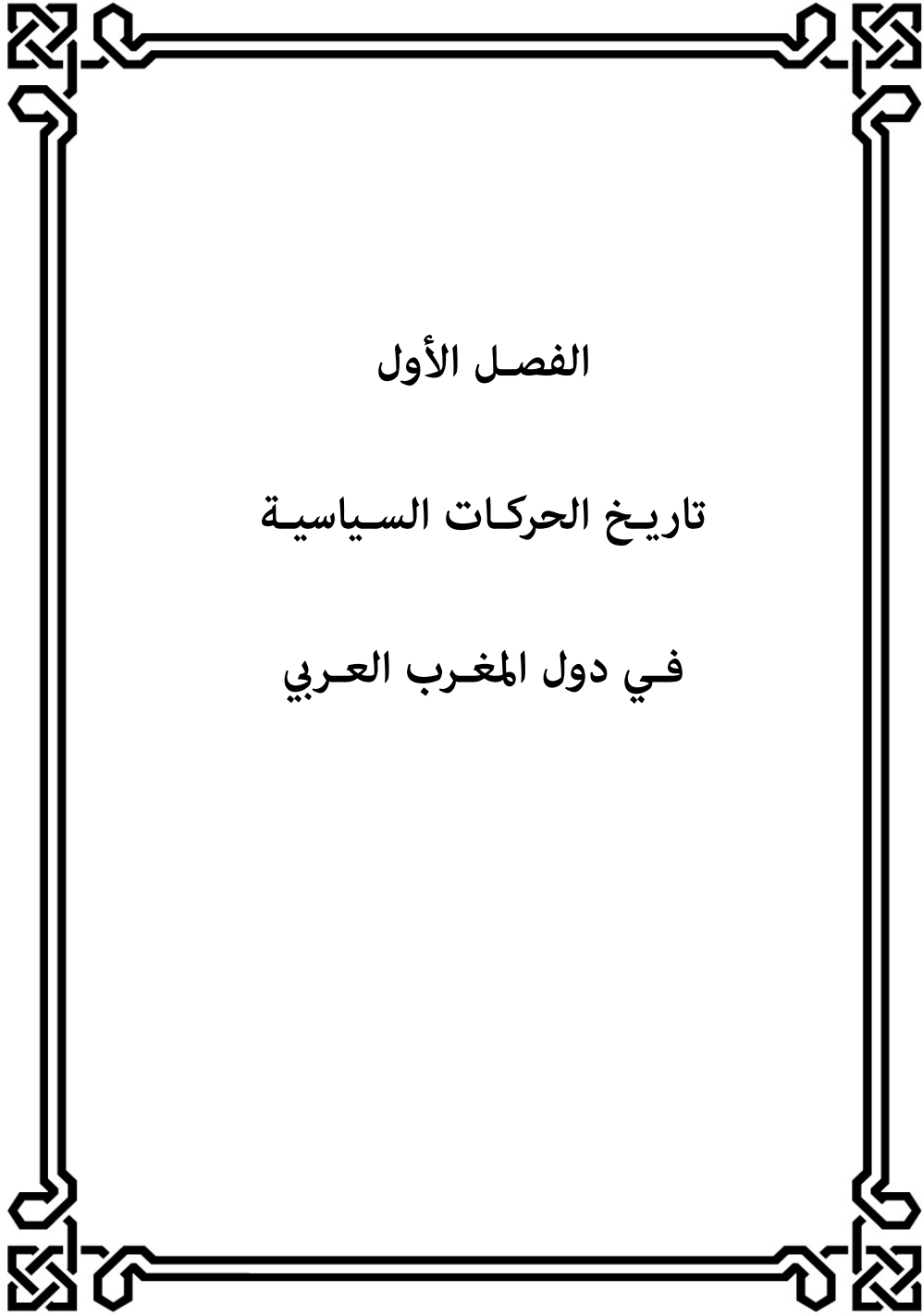
الفصل الثالث بعنوان، أزمات في دول المغرب العربي، المبحث الأول عن أزمة الحركة الوطنية في المغرب العربي ركزنا بحثنا هنا على المغرب نموذجا، والثاني عن الصحراء الغربية، والثالث تضمن مشكلة البربر، والمبحث الرابع عن مشكلة سبته ومليلة.

وناقشنا في الفصل الرابع قضايا مهمة من واقع المغرب العربي خصص له أربعة مباحث، الأول، الجهة والجهوية، الثاني، الحركات الإسلامية في المغرب العربي، والثالث عن اتحاد المغرب العربي بين الواقع القطري والطموح القومي، بينما كان المبحث الرابع يحوي صفحات مشرقة من النضال الوجدوي في المغرب العربي .

إن الدراسات الحديثة التي يحتويها هذا البحث لم يأت من أجل السرد ووضع المعلومات بيد القارئ العربي الكريم (مع إدراكنا لما لهذا الجانب من أهمية لا يمكن إنكارها نظراً لغياب الكثير من المعلومات والتفاصيل عن أعداد كبيرة من المثقفين والمفكرين والسياسيين العرب عن الأوضاع في المغرب العربي، لاسيما في الجناح الشرقي من وطننا العربي)، بل لعلاقة هذه المعلومات وأحداثها بكل ما يجري في الوطن العربي عموماً والتحديات التي تواجهها أمتنا العربية في كافة أقطارها.

لغرض استخلاص الدروس والعبر منها واتخاذها دليلاً لمواجهة هذه التحديات وإيجاد الحلول الناجعة لها لتجاوزها وتجاوز كل المعوقات المصطنعة أو المفتعلة التي تقف حجر عثرة أمام تقدم الأمة ونهضتها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن أصبنا فكان لنا الجزاء، وإن أخطئنا فيكفينا جهد المحاولة.

المؤلفان



الفصل الأول

تاريخ الحركات السياسية

في دول المغرب العربي

المبحث الأول

المغرب العربي في التاريخ

المغرب، المغرب العربي، المغرب العربي الإسلامي، جميعها مصطلحات أُطلقت بصورة عامة على الأراضي الواقعة إلى غرب البحر الأحمر وتسمى بالشمال الأفريقي وتضم (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)(1)، ويمثل المغرب العربي وحدة جغرافية وسكانية متكاملة، تتمثل بشدة الترابط العرقي واللغوي والثقافي بين شعوبها الناطقة باللغات الحامية والكوشية واللغات السامية الأخرى.

وقد تميز المغرب العربي عن المشرق العربي من الناحية البشرية باحتفاظ عنصر السكان الأصليين (البربر) ببعض مميزاتهم (*)، بخلاف الأجناس الأخرى التي دخلت الإسلام في المشرق العربي، مثل المصريين أو الشعوب السامية الأخرى في الشام التي اندثرت لغاتها الأصلية واتخذت اللغة العربية وحدها للكتابة أو للمحادثة اليومية.

(1) أمين أسبر : أفريقيا والعرب، بيروت، دار الحقائق، ط1، 1980، ص 1-14
(*) Mayra C.Daniel & Alexis Ball :contextualizing Multilingualism in Morocco,Gist,p123.

بينما احتفظ البربر في المغرب العربي وبالتحديد في المناطق الجبلية بلغتهم الأصلية كلغة للحديث، وأستعرب قسم كبير منهم أسوة ببقية الأجناس التي اعتنقت الإسلام (**).

ولم يألف الكتاب العرب في هذا العصر التقسيم التقليدي الذي يجعل من المغرب العربي ثلاث أو أربع وحدات سياسية منفصلة، وإنما كانوا يطلقون اسم المغرب الأقصى ويقصدون به مراكش، والمغرب الأوسط ويقصدون به الجزائر، ويسمون القسم الشرقي منه بتونس أو افريقية .

ولم تتحدد بالضبط مفاهيم هذه الأسماء من الناحية الجغرافية لعدم وجود حواجز طبيعية تميز حدود كل من تلك الدول.

وقد قسم البيزنطيون المغرب إلى ثلاث ولايات تكاد حدودها تنطبق على حدود التقسيمات الحالية لدول المغرب الثلاث .

(**) انظر، الدكتور صلاح العقاد : المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 9 وما بعدها . وقارن مع ..

Halim Barakat : The Arab World Society , Culture, and State, University of Califrnia Press, 1993.

وهذه الولايات هي:

1. أفريقية : وعاصمتها قرطاجة، وتشمل تونس حالياً .
2. نوميديا : عاصمتها قسنطينة، وتمثل الشمال الشرقي من الجزائر اليوم .
3. موريتانيا : عاصمتها قيصرية، وتمثل الجزء الشمالي الغربي من الجزائر مع جزء من ساحل المغرب الأقصى .

وبهذا انتقلت المنطقة إلى الحكم الإسلامي بعد حكم البيزنطيين لها حوالي مائة وعشر سنوات فبعد انتصار القائد الإسلامي عبد الله بن سعد على البيزنطيين في معركة (سُبيطلة) التي جرت في العام 647م، حاول المسلمون التقدم نحو الغرب لاستكمال فتح المنطقة، وقد جاء مع الجيوش العربية الإسلامية التي حررت المغرب العربي عدد من الصحابة والتابعين الذين أصبح لهم دور كبير في نشر الديانة وبذر جذور الفكر العربي الإسلامي وسط المجتمع المغربي، أثناء أنجاز تحرير المغرب العربي من الاحتلال البيزنطي، وقد بدأت عمليات التحرير في العصر الراشدي وعلى يد الصحابي (عمرو بن العاص) في عهد الخليفة (عمر بن الخطاب)، وأبرزت كتب التاريخ دور القادة والصحابة الذين دخلوا أفريقيا مع جيش المسلمين في تعليم أهل البلاد تعاليم الدين الحنيف وكتاب الله الكريم (القرآن) والصحابة الذين دخلوا إلى أفريقيا مع جيش

المسلمين بقيادة الصحابي (عبد الله بن سعد بن أبي سرح) في عهد الخليفة (عثمان بن عفان) والتي سُميت حملته بغزوة العبادلة (نظراً لوجود عدد من الصحابة باسم عبد الله، مثل عبد الله بن عمر بن الخطاب و عبد الله بن الزبير و عبد الله بن عمرو بن العاص و عبد الله بن مسعود) (*)، وقيل أن عدد الصحابة الذين دخلوا المغرب يُقدر بحوالي تسعة وعشرين إلى واحد وثلاثين صحابي.

وقد كان للولاة في بلاد المغرب العربي دور كبير في إرسال العلماء وأصحاب العلوم الشرعية لينشروا ما تعلموه في معظم مدن المنطقة، فضلاً عن الدور الذي اضطلع به هؤلاء القادة بتعليم الدين الحنيف بأنفسهم في تلك البلدان مثل القائد (عقبة بن نافع) الذي أسس مدينة (القيروان) في تونس حيث وقف السكان المحليين من النوميديين والبربر وبقايا البونيقيين في وجه جيوش الفتح الإسلامي بقيادة القائد العربي (عقبة بن نافع)، الذي قُتل على يد الزعيم المحلي (كسيله) في العام (64) هـ، لكن بمجرد أن اقتنع سكان المنطقة بأن المسلمين الفاتحين أتوا لنشر رسالة دينية سمحاء هي الإسلام، كفوا عن المقاومة وتآلفوا معهم واتحدوا معهم ونشأ نتيجة هذا الاتحاد شعب متأخي في عموم المنطقة التي أصبحت تُعرف منذ ذلك الوقت باسم (المغرب العربي الإسلامي).

(*) تاج الدين أبي النصر عبد لوهاب : تاريخ أفريقية والمغرب، تحقيق، المنجي الكعبي، تونس، 1967 .

ويُعتبر الوالي والقائد العربي (موسى بن نصير) أول من أوجد تقسيمات المنطقة حسب ولايات متعددة، أثناء حكم الأمويين للمغرب العربي وذلك لأسباب اقتصادية تنظيمية وبالتحديد من اجل السيطرة على جباية الأموال(2). وقد شهد القرن الثالث الهجري بناء مدن عربية عديدة والتي بلغت مجدها في القرن السابع الهجري (3).

أما بعد اكتمال عمليات التحرير والتي شملت مدناً من بينها (الأندلس) أصبحت هذه البقعة جزءاً من الوطن العربي وولاية من ولايات الدولة الأموية التي بسطت سلطانها وسيادتها عليها مباشرة (وإذا استثنينا المدة من 144هـ - 184هـ من العصر العباسي) حيث نجح المسلمون في فرض سيادتهم المباشرة على المغرب العربي (4)، نجد أن خلفاء الدولة العربية الإسلامية قد قسّموا المغرب العربي إلى خمس ولايات رئيسية يرأس كلّ منها (والي) يُعينه الخليفة، وكل ولاية تضم ولايات صغرى أو ثانوية ضمنها، وقد كانت الولاية الأفريقية

(2) لمزيد من الاطلاع : انظر المصدر السابق . وراجع د. محمود إحسان الهندي : الحوليات الجزائرية - تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال ، دمشق، العربي للإعلان والطباعة، 1977، ص 24 وما بعدها .

(3) نفس المصدر .

(4) أنظر المصدر السابق، ص 24-25 وما بعدهما، ولم يكن وراء قيام تلك الدويلات غير المصالح الشخصية.

هي إحدى الولايات الخمس المذكورة آنفاً(*)، وكانت تنقسم بدورها إلى ست ولايات ثانوية هي :

1. ولاية تونس، مركزها القيروان .
2. ولاية طرابلس، مركزها طرابلس (القسم الغربي من ليبيا) .
3. ولاية الزاب، ومركزها طينة .
4. ولاية قسطنطينية، ومركزها قسطنطينية في المغرب الأقصى .
5. ولاية المغرب، مركزها طنجة .
6. ولاية الأندلس، مركزها قرطبة (في إسبانيا) .

وظل عموم المغرب العربي بعيداً عن سيطرة الخلافة المركزية وخاصة في نهاية حكم الخلافة العباسية التي استلمت الحكم من الأسرة الأموية، الأسرة العباسية التي أهتم خلفاؤها بالشرق أكثر من اهتمامهم بالمغرب وهو ما جعل سلطة الخلافة في المنطقة ضعيفاً، مما أتاح الفرصة لكثير من الطامعين والمتنفذين والمحاولات الانفصالية لتحقيق مآربهم على حساب الدولة العربية الإسلامية، وبالتالي شجع على قيام دول محلية في القرنين الثاني والثالث للهجرة. ومن هذه الدول المحلية هي :

1. دولة الأغالبة، في المغرب الأدنى (تونس حالياً) وعاصمتها القيروان ودامت بين سنتي (184-296هـ).

(*) وقد تغيرت التقسيمات الإدارية تبعاً لنوع الحكم الذي ساد في تلك البلاد .

2. الدولة الرستمية، في المغرب الأوسط (الجزائر حالياً) وعاصمتها تيهرت

ودامت بين سنتي (144-297هـ) .

3. الدولة الأدرسية، في المغرب الأقصى وعاصمتها فأس، ودامت حتى

قيام الدولة الفاطمية.

لتبدأ بذلك حقبة جديدة من عهد المغرب العربي، تميزت هذه الفترة بضعف الدويلات القائمة وشهدت أفريقيا آنذاك قيام دول أبان العصور الوسطى مثل دولة المرابطين والموحدين، تمتعت دول المغرب في ظل هذه الدول بالوحدة السياسية حتى انه في بعض الأحيان كانت تُدخل الأندلس مع المغرب تحت حكم دولة واحدة، وقد أقام الموحدون نظامهم الإداري على اعتبار أن القبيلة هي الوحدة الإدارية الأولى ويعتبر رئيس كل قبيلة ممثلاً للحكومة المركزية في قبيلته، وكل قبيلة تتمتع بشيء من الاستقلالية والحكم الذاتي، كما قسم الموحدون القبائل إلى مجموعتين(*) :

الأولى : هي المجموعة المعفاة من الضرائب وتكلف مقابل ذلك بجمع

ضرائب وخراج القبائل الأخرى وُسِّمَت نتيجة لذلك باسم (قبائل المخزن) ولا تزال التسمية تُستعمل في المغرب الأقصى.

(*) نقلاً عن الدكتور : محمود إحسان الهندي، الحوليات الجزائرية، مصدر سابق، ص 28 وما بعدها ولمزيد من الاطلاع انظر ..

William Whitley Johnson : The Arab Spring And U.S . National Security , Major : Security Studies ,August 2012 , p3.....

الثانية: هي القبائل التي مُنحت أراضيً لزراعتها وتقوم بتقديم ضريبة الخراج عنها وتسلمها إلى القبائل من المجموعة الأولى المذكورة أعلاه.

أما بالنسبة إلى المدن فقد شكل الموحدون أقساماً إدارية يرأس كلّاً منها موظف من قبيلة الأسرة الحاكمة وهي قبيلة (مصمودة).

واستطاع الموحدون إنشاء دولة موازية في مكانتها الدول الأوربية الموجودة آنذاك، نتيجة قوة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها التي كان يتمتع بها القائمون على السلطة مع الدول الأوربية.

بعد تلك الفترة التي شهدت عصراً ذهبياً، بدأت الدولة العربية الإسلامية بفقد حصونها ومواضعها الأمامية التي كانت تحدها مع غيرها من الدول الكبرى آنذاك فسقطت الأندلس ومن بعد سقوطها تقاسمت الدول الأوربية مناطق النفوذ وفسح المجال للدول الأوربية للتدخل في شؤون المغرب العربي، إذ سبب سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين المسلمين ردّة فعل دينية شديدة في أوروبا، فأكثروا من محاولاتهم لانتزاع أراضٍ إسلامية في المغرب تعوض أو تكون ثمن، مقابل ما فقدته الدول المسيحية في المشرق .

استطاعت حينها الجيوش الإفرنجية من طرد بقايا المسلمين من الأندلس، وسقطت غرناطة آخر حصن عربي إسلامي بيد الجيوش الإسبانية في العام 1492م، بعد ذلك تقاسمت الدول الأوربية مناطق النفوذ في المغرب العربي الإسلامي، حيث أُعطيت البرتغال حقّ التوسع في المغرب الأقصى، وأُعطيت

اسبانيا حق التوسع في المغرب الأوسط (الجزائر)، بينما أُعطيت إيطاليا حقّ التوسع في المغرب الأدنى (تونس).

إزاء هذه المطامع بأراضي المغرب العربي الإسلامي، ومن أجل مواجهة الغزو الأوربي وجد زعماءه المحليون أن المصلحة تقتضي استنجادهم بدولة إسلامية كبرى للوقوف بوجه المد الاستعماري، وبالفعل استنجدوا بالسلطان العثماني الذي كلف أحد قواده البحريين (عروج) بنجدتهم .

عندها استطاعت أن تمدّ الدولة العثمانية نفوذها إلى المغرب العربي بدون غزو عسكري أو حتى عن طريق تدخل مباشر كما حدث في مصر وسورية وقد أُطلق على هذا العهد اسم (عهد النيابة) لأن حكام الولايات كانوا بمثابة نواب عن السلطان(5).

ونشأت في إفريقيا الشمالية ثلاث ولايات عثمانية، وهي حسب تاريخ تأسيسها، الجزائر، فطرابلس ثم تونس إلا أن الضعف والتدهور والوهن الذي أصاب جسد الدولة العثمانية جعل الغرب يغتنم الفرصة لإعادة احتلال المغرب العربي متخذاً هذه المرة شكلاً استعماريّاً جديداً ومتعددّاً ابتداءً باحتلال الفرنسيون الجزائر سنة 1830م، وتونس 1881م، وبرروا تدخلهم على انه محاولة لتحرير العرب وأهل البلاد من الاضطهاد التركي وهكذا انتهى عهد

(5) فنسان مونتاي : الإسلام في أفريقيا السوداء، ترجمة الياس حنا الياس، بيروت، دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، 1983 .

النيابة العثمانية التي عاشت نحو ثلاثة قرون كانت شاهداً على قوة المسلمين في الحوض الغربي من البحر المتوسط، وفيما بعد احتل الايطاليون ليبيا سنة 1911م، و فرضت ما يسمى بـ (الحماية) الفرنسية والاسبانية على المغرب سنة 1912م في أعقاب مؤتمر (جزيرة الخضراء)(*)، أما موريتانيا فقد احتلها الفرنسيون منذ مطلع القرن العشرين وتحديداً في سنة 1903م وقد حاول المستعمرون طمس الهوية العربية الإسلامية لهذا البلد العربي وعزله عن بقية أقطار المغرب العربي من خلال إلحاقه إدارياً بأفريقيا الغربية (السنغال) بعد اتخاذ مدينة (سانت لوي) في الجانب السنغالي عاصمةً للبلدين !!.

وبدأ المستعمرون بتغيير المظاهر الحقيقية لتلك البلدان محاولة منها لطمس معالم الهوية العربية التي يتميز بها شعب تلك المنطقة .

و شهد المغرب اثر تلك الهجمة صورة قديمة من صور التوسع الاستعماري إلا وهو فتح الباب أمام حركة الهجرة والاستيطان الأوربي، وتمت سيطرة المستوطنين خلالها على ثروات البلاد وعلى إدارتها وكان الاحتلال الأوربي الاستعماري لأقطار المغرب العربي بمثابة الحافز الحقيقي لشعوب المنطقة لمواجهة المحتلين والغزاة والمتعاملين معهم، حيث برزت المقاومة العربية للاحتلال (الفرنسي - الاسباني - البرتغالي والايطالي) منذ القرن الخامس عشر وتجددت

(*) والتي تقع قرب جبل طارق في الأراضي الاسبانية، لمزيد من التفاصيل . محمود علي عامر و محمد خير فارس : تاريخ المغرب العربي الحديث، طبع ونشر جامعة دمشق، ت بلا، ص 11 وما بعدها .

بشكل ثورات منظمة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وازداد الوعي القومي بين أبناء المغرب العربي(**) ففي الجزائر قامت ثورة المجاهد (عبد القادر الجزائري) ضد الاحتلال الفرنسي عام 1832م وهي الحلقة الرئيسية في المقاومة الجزائرية والتي امتدت لمدة (15) عاماً (1832_1847)، الذي احتلها في (31 جانفي 1830) تحت حجج وذرائع كانت الغاية منها صرفُ الأنظار عن الأسباب الحقيقية التي يمكن إجمالها بسبب عسكري وسياسي (ناهيك عن الأسباب المهمة الأخرى سواء الاقتصادية أو الداخلية) تمثل بالحصول على موطن قدم في الشمال الإفريقي من أجل السيطرة على المنطقة بكاملها وبالتالي إبطال مفعول التفوق البحري البريطاني في البحر الأبيض المتوسط (6)..وفي تونس قاد المجاهد (علي بن خليفة التونسي) المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين عام 1881م (7) ..وفي ليبيا واجه الإيطاليون بعد أن نزلوا على سواحلها في العام 1911 مقاومة بأسلة من قبل الشعب الليبي في طرابلس بقيادة الشيخ (سليمان

(**) نقولا زيادة، صفحات مغربية، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1966، ص، 13 وما بعدها .
وقارن مع ..

Juan A.Macias Amoretti : Islam And Democracy In Contemporary Moroccan Thought , University DE Granada , p111.

(6) ومما يدل على صحة هذه التحليلات أن فرنسا احتلت مصر في 1798 واضطرت إلى الانسحاب منها في (1801) أنظر، د. صلاح العقاد : المغرب العربي، مصدر سابق، ص 99 وما بعدها .

(7) استمر يقاتل الفرنسيين حتى استشهاده، فأصبح بذلك المثال الذي يُحتذى به للمقاومة التونسية التي استمرت في تونس من بعده . لمزيد من الاطلاع راجع المصدر التالي : يونس درمونه، تونس بين الحماية والاحتلال، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1945 . وانظر أيضاً : أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا، القاهرة، لجنة البيان العربي، 1948 .

الباروني) وفي برقة بقيادة الشيخ (احمد العيساوي)، وفي فزان كانت المقاومة
الجهادية بقيادة (محمد بن عبد الله اليوسفي) الذي استشهد في القتال مع
الايطاليين، ومن ثم قاد الجهاد الشيخ المجاهد (عمر المختار) المقاومة العربية في
ليبيا ضد الاستعمار الايطالي لمدة عشرون عاماً (1911- 1931)(8).

أما في المغرب الأقصى (المغرب - موريتانيا) فقد واجه إعلان الحماية
الفرنسية والاسبانية عليهما عام 1912 في مؤتمر (جزيرة الخضراء)، ثورات عديدة
أشهرها ثورة (فاس) في نيسان - أبريل من نفس العام التي عكست بشدة روح
النضال وسرعان ما لاقت الثورة تجاوباً من السكان المدنيين بعد أن كانت ذات
طابع عسكري قومي، وحركات المقاومة في جبال الأطلس الكبير والأوسط والجنوبية
وكان من بين أشهر قادة المقاومة فيها (هبة الله بن ماء العينين) الذي حرر
مراكش عام 1913م ولكن الفرنسيين استعادوها واجبروه على الانسحاب إلى
موريتانيا، استطاع أن يدير النضال وتمكن من قيادة المقاومة من داخلها .

ولم تكن المقاومة خلال تلك الفترة بمعزل عن مواجهة مصاعب جمة
وصلت بها إلى طريق مسدود بعد أن توقف إمداد الثائرين بالسلاح من المغرب

(8) وقع الشيخ عمر المختار أسيراً في إحدى المعارك بيد الايطاليين وجرت له محاكمة صورية
نحُكم عليه بالإعدام شنقاً.. اعدم في مدينة السلوق في 16/ أيلول - سبتمبر 1932 وكان عمره
عند إعدامه 80 عاماً . للمزيد من الإيضاح انظر المصدر التالي :عصام عبد الفتاح : ثائر ..علم
العالم ..عمر المختار ..هكذا يكون الرجال، دار الكتاب العربي (دمشق - القاهرة) ظ 1، 2008،

العربي ناهيك عن بخل الطبيعة التي جادت على المقاومين والقبائل الداعمة لهم بالقحط والجفاف الذي حلّ بالبلاد، ومع وفاة الشيخ (ماء العينين) في ظل تلك الظروف انتهت المقاومة لتعلن بداية حركة جديدة بقيادة المجاهد (محمد عبد الكريم الخطابي) بعد الحرب العالمية الأولى في الريف المغربي ضد القوات الاسبانية والفرنسية التي استمرت لعشرة أعوام (1915 - 1926) (9).

وهو القائد الذي جمع بين الثقافة الوطنية الأصلية وبين الثقافة الأوروبية فيما اكتسب نفوذاً واسعاً بين أهل البلاد لتوفيقه في المعارك الأولى التي أشتبك فيها مع الأسبان في العام 1921، وتعود تلك الانتصارات إلى قدرة ونجاح هذا الزعيم في تأسيس إدارة منظمة والاستفادة من أحدث وسائل الحرب الممكنة في مقاتلة الأعداء.

أما في موريتانيا كان (سيدي احمد بن سيدي) ومن بعده (أحمد بن عبده) هما من قادا المقاومة ضد الفرنسيين، حتى استشهاده في 19/ مارس /1932م ولم يتوقف الجهاد ضمن تلك الحدود، فالمقاومة استمرت ولم تنتهِ، حيث اتخذت بعداً آخر من خلال مقاطعة السكان للفرنسيين والامتناع عن التعامل معهم

(9) أمين اسبر : المصدر السابق. وراجع المصدر التالي، محمد عبد المنعم إبراهيم وآخرون : الأمير عبد الكريم الخطابي - بطل الشمال الأفريقي، القاهرة، المكتبة العلمية، 1958 .

والهجرة من البلاد ومن ثم معارضتهم سياسياً وثقافياً حتى قيام الاستقلال عام 1960م(10).

إن الثورات الشعبية التي انطلقت في كافة أرجاء المغرب العربي، وإن لم تستطع أن تحقق الانتصار الحاسم الذي كانت تتطلع له شعوبها العربية، لضعف الإمكانيات المتاحة وقلة الخبرة القتالية المستخدمة ضد الغزو الأجنبي، إلا إنها استطاعت وبشكل لا يمكن إنكاره تثبيت مجموعة من الحقائق تتمثل بالتالي :

- 1- ألحقت تلك الثورات بالمحتل خسائر كبيرة في الأرواح والأموال والمعدات (على الصعيدين النفسي واللوجستي) وخاصة حركة الأمير (عبد القادر الجزائري)(*) التي تُعد الحلقة الرئيسية في تاريخ المقاومة الجزائرية، إذ امتدت لخمس عشرة عاماً منذ انتخاب القبائل للأمير في وهران سنة 1832، وإقامة دعائم دولة إسلامية جزائرية وطنية حديثة وخاصة بعد توقيع معاهدة (تافنا) عام 1837، إلى يوم تسليمه في أواخر 1847 تمكن خلالها من مقاومة المحتل مدة (15) عاماً (1832 - 1847م) والانتصار عليه في معركة (المقطع)، و بلغت خسائر الفرنسيين وقتذاك (37 ألف قتيل) و(150 ألف جريح)، بينما يعتبر (عبد الكريم الخطابي) الذي يُعد

(10) غالب كيالي : نظرية الثورة في العالم الثالث، بيروت، مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، 1973.

(*) ينتمي الأمير عبد القادر الجزائري إلى إحدى القبائل العربية الساكنة قرب مدينة معسكر عاصمة وهران القديمة وهي قبيلة هاشم .

من أروع الشخصيات في تاريخ المغرب العربي فقد تمثلت انتصاراته ضد الأسبان في معركة (أنوال) الشهيرة (23 مارس -آذار 1924م)، وفي موريتانيا استطاعت المقاومة العربية من تحقيق خسائر كبيرة ضد العدو الفرنسي في معركة (لكوشيشي) قُتل خلالها المقيم الفرنسي(كابولاني) من قبل المجاهدين في عام 1905م(11).

2- مهدت الطريق لنهضة إصلاحية فكرية وثقافية ودينية واجتماعية أخذت على عاتقها مقاومة الاستعمار، من خلال بث الوعي في صفوف الشعب العربي وتحسينه ضد المخططات الاستعمارية وتعبئته في رفض تلك المخططات وإفرازاتها السياسية والثقافية والفكرية والاجتماعية، وكان من رموز هذه النهضة الشيخ (عبد الحميد بن باديس) مؤسس (جمعية علماء المسلمين) في الجزائر، و(محمد قبادو) و (عبد العزيز الثعالبي) و (البشير صفر) في تونس، و(عبد الله بن إدريس السنوسي) في ليبيا، و(بوشعيب الدكالي) في المغرب، ومفكرون آخرون كان لهم الدور العظيم في الدفاع عن حضارة الأمة وتراثها العربي الإسلامي، في مواجهة محاولات الفرنسة والغزو الأجنبي الأوروبي في المغرب العربي وسياسته المتمثلة بمصادرة الحريات والثروات المملوكة للشعوب، ولم يقتصر الدور النضالي لتلك الشخوص العظيمة بل وقف إلى جانبها كل من(المحاضر)(*) في موريتانيا، والمراكز الثقافية الدينية الأخرى المتمثلة في جامع(القيروان)

(11) راجع عصام عبد الفتاح، المصدر السابق .

(*) وهي المدارس الدينية الأهلية التي كانت منتشرة في حواضر وبوادي موريتانيا .

و (الزيتونة) في تونس، و (جامع القرويين) في مدينة (فاس) المغربية،
ومدينة (شنقيط) الموريتانية .

إنّ هذه النهضة الفكرية الإصلاحية التي ارتبطت بالأهداف
الوطنية للمناضلين والمقاومة لم تكن بعيدة عن مثيلاتها في المشرق العربي
والتي كان من دعائها (جمال الدين الأفغاني) و (محمد عبده) و (رشيد
رضا) و (عبد الرحمن الكواكبي). (12)

3- اعتبرت هذه الثورات بمثابة الطريق المنشود الذي يمكن أن يحقق الطموحات
المشروعة لقيام حركات سياسية، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث
انبثقت عنها أحزاب وتجمعات وتنظيمات حديثة، وضعت على أولويات
أهدافها جلاء القوات الاستعمارية الأجنبية عن أقطار المغرب العربي، وفي
مقدمتها حزب الاستقلال في المغرب، والحزب الدستوري في تونس، وحزب
النهضة ومن ثم حزب الشعب في موريتانيا (***)، وحزب الشعب الجزائري،
وحركة انتصار الحريات في الجزائر، وكذلك الحركة الإصلاحية السنوسية في
ليبيا، التي كانت نقطة الانطلاق لظهور حركة مقاومة وتحرير جديتين، كحركة
المقاومة وجيش التحرير المغربي وجيش التحرير التونسي بين عامي (1954-

(12) انظر، أمين اسبر : المصير السابق .

(**) راجع / الخليل النحوي : بلاد شنقيط _ المنارة والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع
الثقافي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987.

1955م) ووجهة التحرير الجزائري وجيش التحرير الجزائري في عام)

1954)، وجميعها تعتبر حركات كان لها الدور الحقيقي والمشهود إلى

جانب الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقلال. (13)

لهذه الأسباب وغيرها، والتي كان من ضمنها إصرار الشعب في المغرب العربي على خروج الاستعمار الأجنبي من بلاده والاعتراف باستقلاله والتي تضافرت على تحقيقه جهود المقاومين والمفكرين والهيئات الدينية والاجتماعية والثقافية والأحزاب السياسية خلال تلك المرحلة، علاوة على التطورات التي أحدثتها الثورة الشعبية المسلحة التي قامت في الجزائر (ثورة الأول من تشرين الثاني - نوفمبر 1954 م) على صعيد التحرر الوطني في عموم المغرب العربي وأفريقيا، فقد أضطر الاستعمار للاعتراف باستقلال المغرب وإلغاء الحماية (الفرنسية) عليه في الثاني من آذار - مارس 1956م و(الإسبانية) في 7 نيسان - ابريل 1956م (14)، والدخول في مفاوضات مع التونسيين أقرت فيه بقيام حكم ذاتي عام 1955م أفضت إلى استقلال تونس في (20 آذار - مارس 1956)

(13) سنتناول بشكل مفصل التطورات التي حصلت لهذه الأحزاب قبل الاستقلال وبعده في الفصول اللاحقة . وللمراجعة والمزيد من الاطلاع لاحظ المصدر التالي، زاهر رياض : شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1967 .

(14) مع إبقاء مدينتي(سبته ومليلة) و (الجزر الجعفرية) تحت الاحتلال الإسباني ..إن الوجود الإسباني القائم هناك منذ القرن الخامس عشر إلى يومنا هذا لم يمنع اسبانيا من تأجير هاتين المدينتين لأمريكا كما لو كانت هاتين المدينتين ضمن الأراضي الإسبانية، لتقيم فيهما قاعدتين عسكريتين من أضخم القواعد الأمريكية في حوض البحر المتوسط .

أي بعد (18) يوما من استقلال المغرب، أما ليبيا فحصلت على استقلالها في العام 1951م في ظل نظام اتحادي قسمت خلاله البلاد دستوريا إلى ثلاث ولايات هي (طرابلس - برقة - فزان) (*)، مع وجود حكومة مركزية تمارس اختصاصها كسلطة تنفيذية على كل التراب الليبي خاصة فيما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية، استمر الوضع حتى عام 1964م إذ شهدت البلاد تغييراً دستورياً الغي بموجبه منصب الولاية لتدشين مرحلة الوحدة الاندماجية الداخلية أو ما يسمى بمرحلة الدولة البسيطة..وفي (28 تشرين الثاني - نوفمبر 1960 استقلت موريتانيا، لتكون الجزائر الدولة الأخيرة في سلم الاستقلال على اثر ثورة شعبية مسلحة استمرت سبع سنوات (ثورة الأول من تشرين الثاني - نوفمبر 1954)، قدم خلالها الشعب الجزائري أكثر من مليون ونصف المليون شهيد، ولم تكن هذه الثورة ببعيدة الاتصال والترابط مع غيرها من المراحل الثورية التي سبقتها (إن الشعب الجزائري كان في حالة ثورة كل عشر سنوات مع توقعات قليلة) حسب تعبير الرئيس الأسبق (احمد بن بله) منذ وطأت أقدام الاستعمار أراضيها في العام 1830م واستمرت 132 عاماً قدم خلالها الشعب الجزائري سبعة ملايين ونصف المليون شهيد. (15)

(*)أنظر سامي الحكيم : استقلال ليبيا _ بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، بيروت، دار الكتاب الجديد، 1965 .
(15) مزياني مداني لويذة : مذكرات امرأة عاشت الثورة الجزائرية، دار الخلدونية (الجزائر) ط1، 2007م .

وبهذا يمكن القول بأن الجزائر وان تأخر استقلالها عن باقي أقطار المغرب العربي، إلا أنها سبقت تلك الأقطار في اقتزان استقلالها بالكفاح الشعبي المسلح والذي لولاه لم يحصل الشعب العربي في الجزائر على أهدافه في الاستقلال وقيام الدولة في 12 تموز- يوليو 1962م، وهذا دليل على أن التحرر ليست هبة استمدته الشعوب من المحتل وإنما جاءت بمقدار التضحيات التي أُعطيت لتراب الوطن، وحرية الأوطان تُستمد من النضال والمقاومة والتلاحم بين الشعوب والحركات الوطنية الممثلة لها.

المبحث الثاني

نشوء الحركات والأحزاب السياسية في المغرب العربي

تبين فيما سبق في المبحث الأول أن المغرب العربي شهد بعد الحرب العالمية الأولى حركة سياسية نشطة ونهضة فكرية انبثقت عنها أحزاب سياسية حديثة وضعت في أولويات أهدافها طرد وجلاء القوات الاستعمارية الأجنبية عن أقطارها، إلا أن هذه الأحزاب لم تنج من التناقضات والصراعات التي أفرزتها قضايا النضال الوطني (في داخل كل بلد) سواء قبل الاستقلال أو بعده مرة، وقضية المصالح الشخصية والاستئثار بالزعامة مرة أخرى .

أولاً : المغرب

بدأت الحركة السياسية الحديثة في المغرب منذ أوائل القرن العشرين وان لم تكن بنفس الدرجة من التقدم الذي بلغ في غيرها من دول المغرب العربي كتونس مثلاً، إلا أن الشكل المنظم لتلك الحركة كان بعد تشكيل (نواة كتلة العمل المراكشي) وتمكن منظمو الكتلة إصدار أول مجلة باسم (الكتلة المراكشية للعمل) التي كانت تصدر في فرنسا وحتى هذه الفترة لم تكن الكتلة حزباً سياسياً بالمعنى التنظيمي، وكان من أبرز زعماء ووجه الكتلة (علال الفاسي ومحمد الوزاني)، بعدها أعلن الوزاني انسحابه وتأسيس حزب مستقل باسم (حزب

الشعب) (*) نتيجة الاختلافات العقائدية، بُعث الحزب من جديد بعد الحرب العالمية الثانية تحت اسم (حزب الاستقلال) الذي تميّز عن (الحزب الوطني) منافسه التقليدي الذي تمكن من الحصول على اعتراف رسمي خلال تلك الفترة لنشر مبادئه المتمسكة بمبادئ الدين الإسلامي، إلا أن تلك الخلافات العقائدية لم تؤد بزعمائها الوطنيين إلى الانقسام في مواجهة السلطات الفرنسية .

لم تستمر حياة الحزب الوطني فقد كانت مليئة بالعقبات التي اعترت طريقه النضالي، ولاحقه الحل في تشرين أول - أكتوبر 1937 واعتقل زعماءه وشرّدوا وكان مصير علال الفاسي النفي إلى (الغابون) في أفريقيا الاستوائية.

وخلال تلك الفترة ظهرت (كتلة العمل) إلى الوجود، التي سرعان ما تفرعت عن فريقين تزعم الفريق الأول عبد الخالق الطريس الذي أسس فيما بعد (حزب الإصلاح)، والثاني تزعمه مكي الناصري مؤسس حزب (الوحدة المغربية).

وبينما كانت القوى الاستعمارية تحاول السعي لتنفيذ مخططاتها في المغرب العربي بغض النظر عن رغبات ومطالب سكان البلد الأصليين، وبينما كان زعماء البلاد الوطنيون في المنفى، أعادت مجموعة وطنية أخرى تشكيل حزب جديد سُمي (حزب الاستقلال) وعقد مؤتمره الأول في 11/ كانون الثاني _

(*) علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة، 1955، ص 224 .

يناير 1944 من بعض أعضاء (الحزب الوطني) السابق وشخصيات مستقلة أخرى ضمّ في قيادته (عمر بن الجليل و احمد بلافريج و علال الفاسي و محمد اليزيدي و المهدي بن بركة و عبد الرحيم بوعبيد و محمد الدويري و محمد بوسته و عبد الكريم الخطيب)، وقد رفع هذا الحزب الذي طرح نفسه منذ تأسيسه كراعٍ للحركة الوطنية المغربية وحمل لواء المطالبة باستقلال المغرب ضمن حدوده (الطبيعية) التي تشمل الصحراء الغربية وموريتانيا حتى حدود مالي(1).

وقد عدّ هذا الحدث بمثابة تحولٍ في تاريخ الحركة الوطنية في المغرب وذلك لعدوله عن تبني سياسة الاستقلال بمراحل متعددة ونبذ سياسة الخطوات المتتالية، ليتبنى بدلاً عنها سياسة الاستقلال الكامل غير المنقوص ووحدة أراضيّه، وتحت رعاية الملك محمد بن يوسف (محمد الخامس)... وإلى جانب هذا الحزب ظهرت أحزاب أخرى تمثل العديد من القوى الشعبية منها (حزب الشورى والاستقلال) بزعامة (الحسن الوزاني) احد زعماء (الحزب الوطني) إلا أن عمر وجود هذا الحزب لم يستمر طويلاً بسبب دعوته إلى قيام نظام جمهوري بعد الاستقلال فتعرض للرفض والمحاربة.

لقد شهدت الساحة المغربية خلافاً عميقاً بين هذين الحزبين انتهى مع انتهاء (حزب الشورى والاستقلال) واستمرار (حزب الاستقلال) وتصدره

(1) مازال حزب الاستقلال يؤمن بهذا المطلب انظر المصدر التالي : نبيل الملحم : بوليساريو - الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مكتب الفيحاء، دمشق، ط 1، 1987، ص 23 وما بعدها .

لقيادة الحركة الوطنية وخاصة بعد النداء التحريضي الذي وجهه زعيم الحزب (علال الفاسي) من القاهرة(2) والذي لعب خلال تلك الفترة دوراً كبيراً في لجنة تحرير المغرب ضد السلطات الفرنسية بعد أن تم عزل الملك (محمد الخامس) في 18/آب -أغسطس 1953م واستبداله بعلوي آخر وهو (محمد بن عرفة) بعد أن تمكنت السلطات الفرنسية من نفيه إلى جزيرة مدغشقر، ليستمر عطاء الحزب ونضاله بخوض انتفاضات شعبية عارمة ومتعددة ضد السلطات الفرنسية وإجبارها على تحقيق مطالبها بإعادة الملك إلى المغرب في 16 /نوفمبر - تشرين الثاني 1955م (3).

لقد كان للحزب دوره الأساس في انطلاق الشبكات الأولى لمجموعات المقاومة السرية التي ظهرت في المدن المغربية سنة 1954 بقيادة (علال الفاسي) الذي سُمي زعيماً (فخرياً) لهذه المجموعات، وتكوين جيش التحرير المغربي بزعامة الدكتور (عبد الكريم الخطيب) ...هذا الجيش الذي أصبح قوة حقيقية ضاربة ضد الاستعمار في المغرب بين الأعوام 1955- 1956م .

بدأت التناقضات تظهر على الواجهة في قيادة الحزب، مع بداية مفاوضات الاستقلال مع الجانب الفرنسي في مدينة (اكس ليان) الفرنسية (التي قادها من

(2) كان لاجئاً سياسياً فيه آنذاك ، انظر: أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي والمعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، 2004 .

(3) يُعتبر هذا اليوم عيداً وطنياً في المغرب ويسمى (عيد ثورة الشعب والملك) يحتفل فيه الشعب المغربي كل عام .، راجع المصدر السابق

الجانب المغربي عبد الرحيم بوعبيد) بسبب الموقف من استقلال المغرب، إذ ركز
المفاوض المغربي على شمول استقلال المغرب (بحدوده الإدارية) بينما كان زعيم
الحزب (علال الفاسي) يطالب بشمول استقلال المغرب (بحدوده الترابية)، ولهذا
فان اتفاقية الاستقلال التي تم التوصل إليها في 27/آب - أغسطس 1955م كانت
موضع رفض من قبل (علال الفاسي)، كما أن المهام الوطنية التي طرحت أمام
الحزب بعد الاستقلال أدت إلى ظهور اجتهادات وآراء متباينة و أحياناً متناقضة
حولها قادت بالتالي لظهور تيارين داخل الحزب، الأول ذي توجه وطني
تقدمي، والثاني ذي توجه وطني تقليدي، ولم يمض وقت طويل حتى قاد التيار الأول
انتفاضة داخل الحزب في 25/كانون الثاني - يناير 1958 تزعمها القياديان في حزب
الاستقلال (المهدي بن بركة و عبد الرحيم اليوسفي وآخرون) وعمد إلى تأسيس ما
يسمى (بالجامعات الاستقلالية) التي تطورت فيما بعد إلى إعلان تأسيس (الاتحاد
الوطني للقوات الشعبية المغربي) كحزب مستقل عن (حزب الاستقلال) وعقد
مؤتمره الأول في أيلول _ سبتمبر 1959م ترأس المؤتمر (عبد الرحمن اليوسفي).

وتعود أسباب الانشقاق في صفوف الحزب إلى أسباب مباشرة مثل طلب
التيار التقدمي إجراء انتخابات داخل الحزب بعد الاستقلال، ناهيك عن تعرضه إلى
الانتقادات نفسها التي طالت حكومة الوزير (رئيس الوزراء) عبد الله إبراهيم
التي خلفت وزارة (أحمد بلا فريج)(4) في 24 /كانون الأول -ديسمبر 1958 من

(4) أحمد بلا فريج : شكل أول وزارة في المغرب بعد الاستقلال في 15 أيار- مايس 1958 .

قبل بعض العناصر الاستقلالية وبتشجيع من القصر الملكي والعقبات التي وضعت أمام تطبيق برامج وزارته الوطنية (5).

انعكس الانشقاق الذي حصل داخل حزب الاستقلال وإعلان (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي) بدوره على أوضاع جيش التحرير المغربي الذي انقسم هو الآخر إلى فريقين : فريق الجنوب (بزعامة بن حمو و الفقيه محمد البصري و عبد الرحمن اليوسفي و محمد بن سعيد وعبد الواحد الراضي)، وقد أعلن هذا الفريق انحيازه إلى (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي) وأصبحوا عناصر قيادية فيه، وفريق الشمال بزعامة (عبد الكريم الخطيب و عبد الله الصنهاجي والمحمجوي أحرضان) وهذا الأخير كان أحد الضباط المغاربة في الجيش الفرنسي، الذي أسس بنفسه بعد حل جيش التحرير (حركة الوحدة الشعبية ذات التوجه البربري العنصري)، أما عبد الكريم الخطيب فقد استمر فترة مع (حزب الاستقلال) ثم انفصل عنه وشكل حزباً جديداً باسم (الحركة

(5) إضافة إلى أسباب غير مباشرة مثل عدم وضوح أيديولوجيته، وبرامج حزب الاستقلال بما يمكنه من الاستجابة لمهام العمل الوطني ومستجداته بعد الاستقلال، لمزيد من الإيضاح انظر : خليل إبراهيم السامرائي وآخرون: تاريخ المغرب العربي، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2004 . وراجع شارل أندري جوليان، تاريخ أفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي، تونس، الدار التونسية، 1985، ج2، ص5.

الدستورية)بينما سلك عبد الله الصنهاجي طريق غيره من الوطنيين في ترك (حزب الاستقلال) أيضاً ليشكل بعدها حزباً جديداً باسم (حزب الأحرار)(6).

وقد أعلن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تأييده للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أما حزب الاستقلال فقد أضعفه خروج التيار التقدمي من صفوفه لذا عاد إلى تنظيم نفسه من جديد وضم قيادات جديدة إضافة إلى زعيمه (علال الفاسي) مثل (الدكتور عبد الكريم الخطيب _ ومحمد بوسته _ محمد الدويري _ عبد الحفيظ القادري _ بوبكر القادري وعبد الكريم غلاب) وآخرون ممن بقوا في الحزب من القيادة السابقة وأعلن أيضاً عن تشكيل تنظيم عمالي وطلائي جديد باسم (الاتحاد العام للشغيلة المغربي) برئاسة (الهاشمي الفيلالي) و (الاتحاد العام لطلبة المغرب) ومن بعض العناصر العمالية والطلابية التي انسلخت عن الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني لطلبة المغرب(7).

أما القوى الأخرى المتمثلة بـ(جيش التحرير المغربي والمقاومون) فقد تعرضوا بعد الاستقلال إلى محاولات إلغاء من القصر الملكي والحاقة بالجيش النظامي وإحالة قادته إلى المعاش أو إسناد وظائف مدنية لهم، خلافاً لرغبة وتطلعات قادته الوطنيين (البصري _ اليوسفي _ محمد

(6) وهذان الحزبان لم يكن لهما وجود فعلي أو مؤثر في الحياة الحزبية مما أدى إلى اضمحلالهما وزوالهما من الواقع : انظر د. صلاح العقاد، المغرب العربي _ دراسة في تاريخه وأوضاعه المعاصرة، مصدر سابق، ص، 357 وما بعدها .
(7) المصدر نفسه .

بنسعيد...الخ) الذين طالبوا باستمراره لغرض تحرير الأراضي المغربية المحتلة من قبل اسبانيا.(8)

علماً إن جيش التحرير قد شرع فعلاً بعد الاستقلال وقبل حله بتحرير بعض المدن المغربية في الصحراء الغربية (طرفاية وطنطان) وكان على أهبة الاستعداد للتقدم نحو تحرير بقية الأراضي المحتلة إلا إن حله حال دون ذلك.

إن التطورات التي حدثت بعد الاستقلال قد انعكست على علاقة الحركة الوطنية مع القصر الملكي الذي لم يكن بعيداً عن الانشقاق الحاصل داخل (حزب الاستقلال) بسبب عدم موافقة أطروحات الحزب مع توجهات القصر، لذا فإن المتتبع للحياة السياسية في المغرب في مرحلة ما بعد الاستقلال يجد أن القصر الملكي أو ما يعرف في المغرب بـ(المخزن) قد اتخذ موقفاً سلبياً من الاتحاد الوطني منذ تأسيسه، بل انه و في 23 كانون الأول - ديسمبر 1959 في ظل حكومة (عبد الله إبراهيم) عمد إلى مصادرة جريدة (التحرير) الناطقة باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واعتقال مديرها (محمد البصري) ورئيس تحريرها (عبد الرحمن اليوسفي) (9)، وهما من مؤسسي الحزب الجديد ومن أعضاء قيادة المقاومة وجيش التحرير إضافة إلى (المهدي بن بركة) الذي ترك المغرب في عام

(8) ضمن حديث خاص لمحمد البصري مع الأستاذ فؤاد علي عام 1975 .
(9) وهما من مؤسسي الحزب ومن أعضاء قيادة المقاومة وجيش التحرير .

1960 وأقام في فرنسا بعد أن أختارها لتكون منفى له ولم يُعد إلى المغرب إلا في عام 1962م.

إن السنوات التي تلت استقالة حكومة (عبد الله إبراهيم) بعد أحداث زلزال أغادير، شهدت صراعاً عنيفاً ومباشراً بين القصر الملكي والحركة الوطنية المغربية ممثلةً في (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) وخاصة بعد وفاة الملك (محمد الخامس) في 26 /شباط - فبراير 1961 وتنصيب ابنه الأمير (الحسن الثاني) ولي العهد ملكاً على المغرب يوم 3 آذار -مارس 1961(10) .

وفي سنة 1963 تعرض قادة وأعضاء الاتحاد إلى السجن والاعتقال وتم تقديم (106) من أعضائه إلى محكمة عسكرية كان من بينهم (33) من المقاومين بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، عُفي عنهم بمرسوم ملكي في نفس العام.

ومع صدور العفو غادر (المهدي بن بركة) المغرب إلى باريس، حيث رُج بأعضاء الاتحاد مجدداً في السجن نتيجة مواقفهم المؤيدة للجزائر أثناء حربها مع المغرب، وحكم عليهم في العام 1964 بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى .(11)

(10) انظر المرجع التالي: نبيل ملحم : المرجع السابق .

(11) وقعت الحرب بسبب الخلاف القائم بين المغرب والجزائر حول الحدود الشرقية وخاصةً مناجم (تندوف) و(غارجيلات) في الأراضي الجزائرية الغنية بالثروات المعدنية.

واستمرت الإجراءات القمعية التي اتبعتها الحكومة المغربية ضد قادة الاتحاد، واغتيل (المهدي بن بركة) في باريس، ثم اعقبت تلك الأحداث التي جرت في الأعوام 1966 و1967، مظاهرات واعتصامات لقوى عمالية وطلابية عمت المدن المغربية لاسيما (الدار البيضاء) وقعت خلالها صدامات مما أدى إلى قتل العشرات من المتظاهرين بسبب مطالبتهم بتحسين الأوضاع المعيشية نتيجة الفقر والبطالة المستشرية في البلاد، الأمر الذي أدى إلى حل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنعه من مزاوله نشاطه السياسي ومطاردة قياداته التي اضطرت إلى اللجوء إلى خارج المغرب (البصري - اليوسفي)، ومنع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من مزاوله نشاطاته وزج بقياداته في السجن وحكم على رئيسه (حميد برادة) بالإعدام غيابياً لتأييده تصريحات بن بركة المؤيدة للجزائر.(12)

مما تقدم نرى إن اشتداد القمع والمطاردة وزج القيادات والكوادر وجمهور كبير من أعضاء الاتحاد وبشكل متواصل وحل منظماته الشبابية والطلابية خلال النصف الثاني من ستينات القرن الماضي، إضافة إلى عدم إقدام بعض قياداته على اتخاذ موقف واضح من النظام الملكي (بعد أن أسفرَ عن عدائه المكشوف للاتحاديين)، قد خلق أزمة جديدة داخل الاتحاد امتدت إلى عقد السبعينيات لتنفجر في العام 1972 مخلفة وراءها انقساماً جديداً في صفوف الاتحاديين ظل

(12) انظر : د. صلاح العقاد : المغرب العربي ،دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص 501 وما بعدها.

مستمرًا مع استمرار العملية السياسية بتناقضاتها وسلبياتها وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

ثانياً : الجزائر

خاضت الجزائر سلسلة طويلة من المقاومة والحروب ضد الاستعمار الفرنسي، غير أن فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى تميزت بوجود نهضة للإصلاح السياسي والاجتماعي والتي تعتبر بداية أو أصل جذور الحركة الوطنية السياسية، ممثلة تلك النهضة برجالاتها من الإصلاحيين الذين استطاعوا الحفاظ على الثقافة العربية الإسلامية ومنهم (ابن سميّة وابن موهوب مفتى قسنطينة).

هذه النخب الإصلاحية كانت تمتلك من القوة و التأثير ما لم تستطع استثماره ضمن البيئة البسيطة للجماهير الجزائرية و اقتصر تأثيرها على بيئات المثقفين المحدودة بمعنى أن الحركة الوطنية في الجزائر قد تأخرت عن غيرها في التواجد مما في دول المشرق العربي أو حتى تونس وذلك بسبب العزلة التي فرضتها فرنسا حول الجزائر، وعُد طوق العزلة الذي فرضته فرنسا الحماية الوحيدة لتواجدها في محاولة منها لمنع التلاحم الوطني والتواصل بين دول المغرب العربي، تمكنت بعد ذلك الحركة الوطنية من جني بعض الفوائد جراء قيام الحرب العالمية الأولى إذ استطاعت الحركة الخروج من عزلتها المفروضة عليها من قبل الاستعمار، وترجع أصول الحركة السياسية الوطنية الحديثة في الجزائر إلى (جمعية نجم شمال افريقيا) التي تشكلت في فرنسا ذاتها عام 1927

وضمت في صفوفها أبناء المغرب العربي ولاسيما العمال والطلاب منهم في المهجر(13)، وبما أن هذه الجمعية كانت بقيادة الزعيم الجزائري (مصالي الحاج) وهو من أصول بسيطة ترجع للطبقة العاملة، فقد وظفت هذه الجمعية من قبل مؤسسيها في خدمة القضية الجزائرية ومطالبها المتمثلة باستقلال الجزائر وتخليصها من ظلم الاستعمار الفرنسي، وقد سُمي مصالي الحاج فيما بعد (أبو الوطنية الجزائرية)، وقدم هذا الحزب للكفاح السياسي الجزائري فرصة بإظهار الجزائر لأول مرة على المستوى الدولي بعد أن اشترك في (مؤتمر بروكسل للأحزاب الشيوعية والعمالية) سنة 1927.

وخلال اشتراكه في المؤتمر رفع شعار الاستقلال التام للجزائر ودعا إلى انسحاب قوات الاحتلال وإلى ضرورة تشكيل جيش وطني للدفاع عن تلك المطالب وحمايتها، هذه المطالب تضمنها برنامج حزبي تمّ وضعه في العام 1933، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أصدرت الجمعية جريدة باسم (الأمة) التي حققت نجاحاً بين طبقات الشعب المختلفة، ونتيجة لتوسع نشاطها لقيامها ودعوتها بنصرة قضايا شعوب المغرب العربي، قامت السلطات الفرنسية بحلها وإبعاد مؤسسيها (مصالي الحاج) إلى سويسرا، ولم تكن حركة (مصالي الحاج) حركة جزائرية صرفة بمعزل عن التيارات السياسية في دول المغرب العربي الأخرى، إذ أن مصالي الحاج كان عضواً في (الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا)، إلا أن هذه الإجراءات الاستعمارية القمعية لم تمنع أعضاء الجمعية ومن ضمنهم رئيسها

(13) غالب ألكيالي : مصر سابق، ص 139 وما بعدها

من مزاولة نشاطاتهم وتأسيس حزب سياسي باسم (حزب الشعب الجزائري في 1937) (14)، الذي امتد نشاطه إلى داخل الجزائر وحمل نفس شعارات ومنهج الحزب السابق واستطاع أن يضم بين صفوفه كثيراً من الشباب الجزائري، مما حدا بالسلطات الاستعمارية في الجزائر بملاحقة أعضاء الحزب ومنع نشاطاته وجرى حله خلال الحرب العالمية الثانية، مما دفع بمؤسسي الحزب للظهور مجدداً باسم آخر وهو (حزب انتصار الحريات الديمقراطية) الذي انبثقت عنه (اللجنة الثورية العسكرية السرية)، حيث ضمت في صفوفها الأعضاء من العناصر الثورية الذين كانوا يؤمنون بالكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال وخاصة بعد مجزرة مدينة (اسطيف) التي راح ضحيتها زهاء (45) ألف جزائري في شهر أيار- مايس 1945)*.

ونتيجةً لدخول العناصر الثورية في خلافات مع (مصالي الحاج) بسبب (استبداده وجمود أفكاره وانحصارها في مطالب سياسية ضيقة)، ظهر انشقاق في اللجنة الثورية وتشكلت لجنة جديدة باسم (اللجنة الثورية من اجل الاتحاد والعمل)، ضمت في صفوفها كل العناصر الثورية التي انفصلت عن (حزب الشعب الجزائري) و(حزب انتصار الحريات الديمقراطية) التي كان من بين اعضائها (ديدوش مراد وزيروت يوسف والعربي بن مهيدي)، إضافة إلى

(14) د. محمود إحسان الهندي : الحوليات الجزائرية، دمشق، العربي للإعلان والنشر، 1977، ص 143.

(*) المصدر نفسه، ص 134 وما بعدها .

(جمعية علماء المسلمين)، التي بدأت نشاطها غير الرسمي في العام 1931 ليتكلم نشاطه رسمياً في العام 1937 ممثلة بالشيخ (عبد الحميد بن باديس وبشير الإبراهيمي) ولم تهتم هذه الحركة بالدين فقط بل مزجت ذلك بمطالب وطنية ووضعت نصب عينيها تحرير الشعب من التخلف وتعميم التعليم العربي والثقافة الإسلامية الصحيحة لجميع أبناء المسلمين ولتحقيق هذا الهدف فتحت العديد من (المدارس العربية الإسلامية) الخاصة في كل أرجاء الجزائر .

وفي سنة 1938 انشأ (فرحات عباس) حزباً حاول به جمع المثقفين الجزائريين المتحدثين باللغة الفرنسية سُمي بـ(اتحاد الشعب الجزائري) وهو حزب ذات طابع برجوازي ولم يطالب بالاستقلال عن فرنسا و(حزب أحباب البيان) وقد حاولت جميع تلك الحركات أن تتوحد لكنها لم تتمكن من تحقيق هذا التوجه حتى من خلال (المؤتمر الإسلامي الجزائري) الذي لم يخرج بأي نتائج مفيدة، ولكن فيما بعد استطاعت (اللجنة الثورية من اجل الاتحاد والعمل) وبالتحالف مع (جمعية علماء المسلمين) والعناصر الوطنية الآنف الذكر تشكيل (جبهة التحرير الوطني الجزائري) وذراعها العسكري (جيش التحرير الوطني الجزائري) التي فجرت الثورة المسلحة في الأول من تشرين الثاني - نوفمبر 1954 وتحقيق الانتصار والاستقلال الناجز في تموز - يوليو 1962. (15)

(15) د. إحسان محمود الهنداوي : مصدر سابق .

وقد أصدرت (جبهة التحرير الوطني) بياناً في اليوم السابق لإعلان الثورة أعلنت فيه أن هدفها من الثورة هو (الاستقلال الوطني) وذلك عن طريق :

1_ عودة الجزائر مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية ضمن مبادئ الدين الإسلامي

2_ احترام الحريات الأساسية بدون أي تمييز مبني على العرق أو الدين .

3_ تنقية البلد بوضع الحركة الوطنية الثورية في طريقها الصحيح والقضاء على بقايا الفساد

4_ توحيد الشعب الجزائري بغية القضاء على النظام الاستعماري وتعبئة الجهود للوصول إلى تحقيق الهدف النهائي ألا وهو الاستقلال.

بقيام الثورة تحول (مصالي الحاج) إلى عدو لها وأسس ما يسمى (الحركة الوطنية) التي تعاون فيها مع الاستعمار الفرنسي لمقاومتها إلا انه فشل في ذلك، وظلت (جبهة التحرير الوطني الجزائري) تحكمها الخلافات والصراعات (لضمها مجاميع سياسية ذات أيدلوجيات وتوجهات متناقضة)، والتي تفجرت بشكل دموي عشية الاستقلال بين ما يسمى (مجموعات الداخل والخارج)، إذ مثلت مجموعات الخارج (الحكومة الجزائرية المؤقتة) التي كان مقرها في القاهرة ومن ثم انتقلت إلى تونس وإلى داخل الجزائر لتشكيل أول حكومة مؤقتة في

الداخل الجزائري من (حزب البيان) برئاسة (يوسف بن خده)(16)، وحزب (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) الذي كان يرأسه (فرحات عباس)، وهما حزبان ليبراليان، وبالفعل انتهت الثورة بانتصار مجموعات الداخل التي تتكون من القيادات الميدانية للثورة بعد انحياز قيادة أركانها العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد (هوارى بومدين)(*)، والتي كان مقرها في مدينة (وجدة) المغربية، إلى جانب الرافضين لاستلام (الحكومة المؤقتة) لمقاليد الأمور، ودعم تشكيل تكون عناصرها الرئيسية من الزعماء الخمسة (احمد بن بله و محمد خضير و محمد بوضياف و الحسين آية احمد و مصطفى اشرف)(**)، إضافة إلى بعض قيادات الداخل والعناصر المدنية المؤيدة لها، إذ لم تكن تلك الأحزاب والاتحادات ببعيدة عن قاعدتها الشعبية التي وجدت فيها الداعم الحقيقي لوجود مثل تلك القيادات، وقد تشكلت الحكومة في كانون الأول- ديسمبر 1962 لتخلف

(16) المصدر نفسه .

(*) اسمه الحقيقي (بوخروبة محمد إبراهيم) عُرف أثناء الثورة الجزائرية باسم مستعار العقيد (هوارى بومدين) وهو اسم لأحد الصالحين في الجزائر، وأصبح هذا الاسم ملازماً له حتى بعد انتصار الثورة، ولد (هوارى بومدين) سنة 1932 من مدينة قالمة في الجزائر وهو من عائلة ريفية فقيرة، أصبح رئيساً للبلاد بعد قيامه بانقلاب عسكري على الرئيس (احمد بن بله) في 19 حزيران- يونيو 1965. انظر عبد الجليل التميمي :بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس، الدار التونسية، ط1، 1972 .

(**) في تشرين الثاني 1956، تم اختطاف الطائرة التي كان فيها الزعماء الخمسة عندما كانوا في طريقهم من المغرب إلى تونس من قبل الفرنسيين وتم زجهم في السجن الذي لم يخرجوا منه إلى ما بعد الاعتراف باستقلال الجزائر، ومنذ ذلك الوقت صارت هذه الصفة ملازمة لهم .

الحكومة المؤقتة وأصبح (احمد بن بله)(*) أول رئيس لـ (جمهورية الجزائر الشعبية الاشتراكية)، الذي شرع في تطبيق سياسة وطنية اشتراكية في الداخل قوامها (التسيير الذاتي) للمؤسسات والمزارع التي تركها المستوطنون الفرنسيون مستندةً في ذلك على التجربة اليوغسلافية وبذلك استقر الوضع السياسي لها إلى حدٍ كبير، كما شرعت وبشكل جدي في تطبيق سياسة (التعريب) في التربية والتعليم والمؤسسات الحكومية (عن طريق استقدام الأكاديميين والخبراء المصريين) علاوة على التزامها بتطبيق سياسة عربية قومية والتنسيق مع جمهورية مصر العربية برئاسة الزعيم الراحل (جمال عبد الناصر)(17) لتأييد القضايا العربية ودعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا والتمسك بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز(18).

وبالرغم من ذلك لا نستطيع القول أن الصراعات الداخلية لم تلازم الثورة الجزائرية منذ قيامها في الأول من تشرين الثاني 1954 وخاصةً بعد انتصارها في 12 تموز -يوليو 1962، إذ ظهر الصراع الخفي بين (العناصر المدنية) في حكومة (احمد بن بله) وبين (العناصر العسكرية) بقيادة وزير دفاعه العقيد (هواري

(*) اعتقل اثر انقلاب قاده وزير دفاعه (هواري بومدين) وفرض عليه الإقامة الجبرية حتى عام 1981، حيث خرج من الاعتقال في عهد الرئيس (الشاذلي بن جديد) بعد وفاة الرئيس (هواري بومدين).

(17) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق .

(18) عبد الملك عودة : قضايا التحرر العربي الافريقي، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ع (44) ابريل 1976، ص 12_ 13 .

بومدين) والتي حُسم الصراع لصالحها عندما قاد العقيد (هوارى بومدين) ومؤازرة
رئيس الأركان (طاهر الزبيري) مع (26) ضابطاً بينهم (عبد العزيز بوتفليقة)
الرئيس الجزائري الحالي، انقلاباً على (احمد بن بله) فأودع السجن وتولى بومدين
الرئاسة، ونتيجةً لهذا الانقلاب استلمت مجموعة (وجدة))* (الحكم بشكل كامل،
مستندين إلى مبررات السياسة الانفرادية للرئيس (بن بله) وعدم احترامه
للمؤسسات القيادية للثورة وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، وهي ذات
الأسباب التي كانت وراء الانقلاب الذي قاده (طاهر الزبيري) ضد حليفه العقيد
(هوارى بومدين) في 11 كانون الأول - ديسمبر 1967 وهرب على اثر فشله إلى
تونس ومن ثم إلى سويسرا ليستقر لاجئاً سياسياً في المغرب، التي لم يغادرها إلى
الجزائر لحين وفاة الرئيس (هوارى بو مدين) وتولي (الشاذلي بن جديد) الحكم
عام 1978.(19)، واستمرت عملية الانقلابات العسكرية في الجزائر لتكون الحاكم
الفصل في السياسة العامة للدولة حتى يومنا هذا.

(*) مجموعة (وجدة) هم الضباط الذين كانوا مع العقيد (هوارى بومدين) في رئاسة
الأركان والتي كان مقرها في مدينة (وجدة) على الحدود المغربية الجزائرية وكان من بين
هذه المجموعة (بوتفليقة) الرئيس الجزائري الحالي .
(19) بو ضرساية بو عزة : رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، دار الحكمة الجزائرية، ط1،
2007.

ثالثاً: تونس

تونس من أكثر بلدان المغرب العربي تأثراً بالتيارات الفكرية التي ظهرت في المشرق العربي وبشكل خاص طروحات حركة كل من (جمال الدين الأفغاني و الإمام محمد عبده)، لذا فإن مصادر الحركة الوطنية التونسية ترجع في أغلب أصولها إلى المفكرين الإسلاميين سواء في حركات التجديد في مشرق الوطن العربي أو حتى في المراكز الإسلامية العريقة الموجودة في تونس وعلى رأسها جامع الزيتونة، وكان لهذه المراكز الفضل في تخريج الجيل الأول من المناضلين أمثال الشيخ (عبد العزيز الثعالبي) .

وهو ما جعل النهضة الجديدة في الحركة الوطنية تتمثل بمجموعة من الشباب الوطني من الذين تربوا في مدارس فرنسية ترى البدء في الإصلاحات الداخلية هي بداية النضال ضد الاحتلال، لذا قرروا تأسيس حزب يقوم على المطالبة بنظام دستوري وأطلقوا عليه اسم (حزب الدستور)، ومع أن الشيخ الثعالبي لم يوافق بدايةً على نظام هذا الحزب، لكنه اعتبر أهدافه في الحصول على نظام دستوري يمكن أن تكون المرحلة الأولى نحو استقلال البلاد وعلى اثر ذلك وافق على التعاون مع هذه المجموعة وخاصة بعد أن ترأس الحركة الوطنية الحديثة بتأسيس (الحزب الدستوري التونسي) في 29/ أيار- مايس 1924 مدة من الزمن وأصبح الأستاذ أحمد الصافي أميناً عاماً له، وتم تشكيل لجنة تنفيذية له من (27) شخصية تونسية إلا أن هذا الحزب أعترضته بعض العراقيل فعلاوة

على التجاء رئيسه الثعالبي إلى الخارج، مُنعت الصحف الفرنسية الناطقة باسمه والمؤيدة له من الظهور، وأُصيب الحزب بالركود لمدة تسع سنوات من (1922-1931)، وطالت الحزب التناقضات والاختلافات في تفكير فريقين من نفس الحزب في أيار 1933 من قبل مجموعة من المتعلمين والخريجين الذين كانوا يدرسون في الخارج وتحديدًا في فرنسا بقيادة (الحبيب بو رقية)(20)، فأستقل الفريق الجديد بإصدار جريدة (العمل) بينما بقيت جريدة (صوت التونسي) تُعبر عن أفكار الفريق القديم .

ونتيجة لتلك التناقضات انقسم الحزب إلى مجموعتين (لجنة تنفيذية) بزعامة عبد العزيز الثعالبي و(الديوان الرئاسي) التي انبثق منها (الحزب الدستوري الجديد) برئاسة الدكتور محمود الماطري وأصبح (الحبيب بو رقيه) والذي استلم رئاسة الحزب بعد وفاة الماطري و(صالح بن يوسف) أمينه العام (21)، وبسبب تشابه الأوضاع الاجتماعية والظروف الداخلية التي ألمت بدول المغرب العربي لم تبعد الأوضاع السياسية في تونس عن أخواتها الدول العربية في المغرب إذ ما لبثت العملية تأخذ طريقها، حتى غطت الخلافات الشخصية على المصلحة العامة في مسيرة الحركة الوطنية، فبعد انقسام الحزب احتفظت مجموعة (اللجنة التنفيذية) باسم الحزب وتم إضافة كلمة (القديم) إلى اسم الحزب ليصبح اسمه (

(20) لمزيد من الإيضاح : الحركة الوطنية التونسية للمؤلف، الطاهر عبد الله، سوسة، دار المعارف، 1978، ط2 .

(21) من حديث لـ (احمد بن صالح) مع المؤلف فؤاد علي في العام 1985.

الحزب الدستوري القديم)، وفي العام 1934 عقد (الحزب الدستوري الجديد) مؤتمره الأول في (قصر هلال) (*) برئاسة الحبيب بو رقية وقد عُرف هذا المؤتمر في تاريخ (الحزب الدستوري) بـ(مؤتمر قصر هلال)، تصدى فيه الحزب لقيادة الحركة الوطنية التونسية، بعد أن تقلص دور (الحزب الدستوري القديم) الذي لم تنقطع صلة أعضائه عن المشرق العربي، ذلك إن الثعالب بعد اختلافه مع بورقية سنة 1923 اضطر إلى مغادرة البلاد واستمر أثناء ذلك في دعوته إلى تحرير تونس بالتعاون مع مختلف الهيئات الوطنية العربية، بل أنه مثل تونس في مؤتمر القدس سنة (1931) بخصوص فلسطين مؤكداً وجوب حضور تونس في العائلة العربية وقد جرت محاولات عدة للتوفيق بين الفريقين المختلفين للحزب الدستوري، إلا أن الانشقاق بقي قائماً بين الطرفين حتى عُقد الميثاق الوطني في العام (1946)، وهكذا برز (الحبيب بو رقية إلى جانب صالح بن يوسف) والدكتور (محمد الماطري والمنجي سليم) كقادة للحركة الوطنية التونسية، بعد أن تعرضوا إلى ملاحقة ومطاردة السلطات الاستعمارية الفرنسية وهو الأمر الذي أضطر فيه بورقية للهروب إلى القاهرة والبقاء فيها من العام 1945 - 1951، حيث أُعتبر انتقال الزعيم التونسي إلى القاهرة وانضمامه إلى لجنة المغرب العربي تحولاً هاماً في اتجاه الحزب الدستوري الجديد، هذه اللجنة التي كان يرأسها الأمير الخطابي أشد الزعماء المغاربة خصومة للفرنسيين ويسيطر عليها حزب الاستقلال المغربي الذي يؤمن بوجود مغرب عربي إسلامي قومي .

(*) هي مدينة على الساحل التونسي مسقط رأس الرئيس (الحبيب بو رقية). أحمد بكير محمود : قصر هلال ومعركة التحرير، تونس، الشركة التونسية، 1975.

وفي تونس تمكنت قيادة الحزب بقيادة صالح بن يوسف نيابةً عن بورقيبة من عقد مؤتمر وطني كبير في العام 1946 اشترك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للقيادات القديمة واتحاد نقابات العمال التونسية، مما أدى إلى بروز دور نضالي ووطني جديد للاتحاد التونسي للشغل بقيادة (فرحات حشاد)(22)، وبعد عودة (بورقيبة) إلى تونس تجددت المطالبة بالاستقلال ولكن في هذه المرة بشكل جديد وفقاً للشعار البورقيبي (خذ وطالب) بمعنى (السعي لنيل الاستقلال خطوة خطوة وبمفاوضات مباشرة مع الفرنسيين بدلاً من الدخول معهم في مواجهات عنيفة) دون المساس بمبدأ الحماية نفسه، وهذا كان دافع كبير لظهور معارضة شديدة من بعض العناصر القيادية الوطنية داخل الحزب الدستوري وبقيادة أمينه العام (صالح بن يوسف) و(فرحات حشاد) الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل، الذي استطاع تحويل الاتحاد إلى قوة رئيسية في البلاد قامت بتعبئة الجماهير للمطالبة بالاستقلال الكامل مما جعله عرضة للاغتيال، لاحقاً وفي ظروف غامضة ومشبوهة (اغتيل في العام 1952)، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية وتأسيس (جيش التحرير التونسي) الذي تبنى القيام بأعمال المقاومة ضد القوات الفرنسية، وتحت ضربات الجيش والمقاومة أقرت أخيراً فرنسا في 31 تموز- يوليو 1954 حكماً ذاتياً لتونس كخطوة أولى أفضت إلى معاهدة حيزران _ يونيو 1955 والتي سُميت بمعاهدة (الاستقلال الداخلي)(23)، والتي قضت بإبقاء شؤون الدفاع والأمن والسياسة الخارجية بيد فرنسا واحتفاظها (بقاعدة

(22) المصدر السابق .

(23) د. صلاح العقاد، مصدر سابق .

بنزرت(*)، أفضت بدورها بعد ذلك إلى معاهدة الاستقلال في 20 آذار- مارس 1956 .

وهكذا نلاحظ أن شعار الحبيب بورقيبة (خذ وطالب) في المطالبة بالاستقلال لم يمر بسلام بل قوبل بمعارضة شديدة من العناصر الوطنية الثورية وقد تبلورت هذه المعارضة بحركة انشقاقية واسعة قادها (صالح بن يوسف) الأمين العام للحزب الدستوري بسبب إقدام (بورقيبة) على تحجيم دور العناصر الوطنية وضلوعه مع الفرنسيين في قمع المقاومة الوطنية التونسية ممثلةً في (جيش التحرير التونسي)(**) ، و لم ينته هذا الانشقاق الذي قسم الحزب الدستوري إلى مجموعتين إلا عقب اغتيال الأمين العام للحزب (صالح بن يوسف) في 12 آب- أغسطس 1961 في احد فنادق مدينة (فرانكفورت) الألمانية بعد استدراجه وفق خطة لاغتياله كان لبورقيبة يدٌ في تدبيرها(24)، وبالرغم من ذلك استمر مؤيدو (صالح بن يوسف) بالعمل ضد نظام بورقيبة خلال الأعوام التي تلت اغتياله باسم (الحركة اليوسفية) اتُهمت وقتها بتدبير محاولة انقلاب عسكرية في (كانون الأول - ديسمبر/1962) بتشجيع من نظام (جمال عبد

(*) تم تحرير هذه القاعدة عام 1963 بمعركة شعبية باسلة ضد القوات الفرنسية سقط فيها (159 ألف شهيد تونسي) المصدر السابق .

(**) شكّل بورقيبة ما سمي بـ(الحرس الوطني) عام 1957 وكلفه بقمع عناصر جيش التحرير التونسي والمنشقين عنه .
(24) نفس الحديث لأحمد بن صالح مع المؤلف فؤاد علي .

الناصر) في مصر الذي كانت تربطه علاقات جيدة مع الحركة وقائدها (صالح بن يوسف) (25).

ثم توالى التطورات داخل (الحزب الدستوري) الذي سُمي بعد الاستقلال بـ(الحزب الحر) وتحت تأثير الدعوات الاشتراكية التي انطلقت في مصر والجزائر وزعماء أفارقة آخرين (نكروما - سيكتوري)، تمّ إلصاق صفة (الاشتراكية) بالحزب وسُمي بـ(الحزب الدستوري الاشتراكي التونسي) في مؤتمر الحزب الذي انعقد في مدينة (بنزرت) (26). وتعتبر "تجربة (أحمد بن صالح) في (التعاضديات الزراعية)، الذي حاول بواسطتها إعطاء مفهوم جديد وعملي لـ(اشتراكية الحزب الدستوري) ومن ثمّ فشلها في العام 1969، وهو ما دفع السلطة لتقديم مؤسسها إلى المحاكمة والحكم عليه بالسجن لمدة (10) سنوات بتهمة التخريب الاقتصادي وهروبه بعد ذلك من السجن" (**)، كانت تلك الفترة من الوضع السياسي في تونس مليئة بأهم التطورات والأحداث، ذلك لأن (أحمد بن صالح) كان عنصراً مقرباً للحبيب بو رقيبة وعضواً في اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري وأميناً عاماً للاتحاد التونسي للشغل في العام 1955، ومن ثمّ وزيراً للصناعة والتخطيط والاقتصاد والمالية والفلاحة و (حركة التعاضديه)

(25) المصدر نفسه.

(26) المصدر نفسه.

(**) هرب أحمد بن صالح من سجنه في تونس إلى الجزائر التي انتقل منها إلى سويسرا، ولم يرجع إلى تونس إلا بعد الإطاحة بالحبيب بو رقيبة في حركة (جانقي) 1987 حيث شكل في المنفى حركة الوحدة الشعبية المعارضة للنظام البورقيبي.

التي تبناها كانت تقوم على أساس (تحسين مصادر الفقراء باستخدام مدخرات الأغنياء دون المساس بملكية هؤلاء الأغنياء أو تحديدها خاصةً الزراعية منها)، مما أثار نقمة الطبقات الغنية والثرية في المجتمع التونسي عن طريق وضع العراقيل والصعاب أمام التجربة وإجهاضها وبالتالي تحميله مسؤولية الفوضى والإرباك الذي ساد الريف التونسي باعتباره ميدان الاختبار لهذه التجربة ومن ثم فشلها .

ويتهم (احمد بن صالح) زوجة الرئيس (الحبيب بو رقيب) (وسيلة بن عمار)، بإثارة طبقة الأغنياء وكبار الرأسماليين والإقطاعيين التونسيين ضده وضد التجربة بحكم تحالفها مع هذه الطبقات المستغلة وشراكتها لهم في المشاريع الاقتصادية والتجارية والمالية (27).

لم تؤدِ الأحداث والتطورات المشار إليها أعلاه إلى تخليص الحزب من الصراعات الداخلية التي برزت بشكل أقوى في عقد السبعينات والثمانينات، ورغم استخدام بورقيبة طريق تصفية معارضيه داخل الحزب الدستوري قبل الاستقلال وبعده، كرس بنفس الوقت قوته على تصفية وقمع القوى المعارضة له ولاسيما القومية منها خارج الحزب(28).

(27) من حديث لأحمد بن صالح مع الباحث حول تجربة (التعاضديات) عام 1985
(28) تم في العام 1968 محاكمة مجموعة من المعارضين في التيار البعثي وزجهم في السجون والمعتقلات بتهمة تنظيم قومي سري يستهدف تغيير الوضع في تونس !!

لقد انتهج الرئيس (الحبيب بورقيبة) نهجاً إقليمياً وقطرياً ضيقاً أثناء فترة حكم البلاد، وجعل من سياساته عامل عزل تونس عن محيطها العربي، تحت دعوى ومزاعم أن تونس وبحسب موقعه الجغرافي على شواطئ البحر الأبيض المتوسط اقرب إلى الغرب منها إلى جيرانه من العرب، ويدلل على ذلك بالقول (انظروا إلى زرقة عيني فإنها شبيهة بعيون الأوربيين) !! كما كان من أول الداعين إلى الاعتراف بـ(إسرائيل) والتفاوض مع كيانه المزروع في فلسطين منذ بداية عقد الستينات، وما المعاهدات التي وقعت مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مع نظامه إلا دليل على عمق ارتباطه بتلك القوى وابتعاده عن حضن المحيط العربي ..!!

رابعاً : ليبيا

تقع ليبيا في شمال أفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومصر من الشرق وتونس والجزائر من الغرب، فيما يحدها جنوباً كل من السودان وتشاد والنيجر، وقد أصبحت تحت نفوذ الخلافة العثمانية في العام 1551م، وفي العام 1912 سلّم العثمانيون ليبيا إلى إيطاليا بموجب معاهدة (أوشي) واستمر الاحتلال الإيطالي حتى عام 1932(*)، حيث جوبهت الأطماع الفرنسية والإيطالية في ليبيا من قبل الحركة السنوسية التي أسسها (محمد بن علي

(*) محمد بن مسعود : تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحاضر، طرابلس، ط2، 1951 .

السنوسي)(**) في عام 1914، التي تصدت للاستعمار وفي العام 1949 وبموجب قرار من الأمم المتحدة نصّ على استقلال ليبيا وتمّ تشكيل لجنة دولية تُشرف على الانتخابات في مدة أقصاها سنتان حصلت بموجبها ليبيا على الاستقلال وتمكنت من إقامة نظام ملكي ذي طبيعة دينية عائلية بدوية بسيطة وتربع على عرشها احد أفرادها وهو (إدريس السنوسي)(29).

بعد الاستقلال 1951 لم يستطع السنوسي إدراك واستيعاب التطورات الحاصلة في المجتمع الليبي خاصة والوضع العربي المحيط به عامة، فعمل على توقيع معاهدات مع دول أجنبية عديدة منها بريطانيا حصلت بموجبها على نفوذ وسيطرة واسعة على مناطق من ليبيا اعتبرها الشعب خطوة للعودة إلى عهد السيطرة الأجنبية، كما عمد إلى محاربة التنظيمات الشعبية والأحزاب السياسية الوطنية والقومية بصورة خاصة وقمعها وتقديم قياداتها إلى المحاكم وزجهم في السجون والمعتقلات خلال الأعوام 1960 - 1961 بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم (30) شأن بقية الأنظمة التي حكمت بعد الاستقلال في مشرق الوطن العربي ومغربه، وتمت في العام 1967 محاكمة قادة الحركة العمالية بعد

(**) محمد بن علي السنوسي جزائري المولد، حجازي النشأة، إلا أن عمله الأساسي كان في ليبيا، أسس الزاوية البيضاء في الجبل الأخضر 1843 .
(29) صحيفة الوسط البحرينية الالكترونية، العدد 2552، في الأول من أيلول 2009 .
(30) تم محاكمة مجموعة منهم وبشكل خاص لمن ينتمي الى حزب البعث هناك بهذه التهمة، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن، من بينهم المحامي عامر الغيس، والمحامي محمد الحمي، والمحامي عبد الله شرف الدين .

الإضرابات والمظاهرات الشعبية التي عمت البلاد (أثناء العدوان الصهيوني على كل من مصر وسوريا والأردن في 5 من حزيران - يونيو 1967) والتي أعلنت أثناءها بعض القطاعات العسكرية الليبية تمرداً على قياداتها والزحف على الحدود للاتحاق بالقوات المصرية بقيادة العقيد (سعد الدين بوشوارب)، ناهيك عن اعتماد الدعم الخارجي (البريطاني - الأمريكي)، من حيث امتلاكها للقواعد العسكرية داخل ليبيا وبشكل خاص قاعدتي (العظم وطبرق)، ولقد أدت هذه الأسباب إلى عزل النظام الملكي عمن يحيطه من تطورات، لذا نظم القوميون أنفسهم بشكل سري تحت اسم (حركة الضباط الودويون الأحرار) استعداداً للإطاحة بحكم الملك تدعمهم في توجهاتهم الأنظمة القومية العربية ممثلة بالزعيم المصري جمال عبد الناصر، وصدر المنشور السري الأول للحركة في كانون الثاني - يناير 1969 الذي حددت فيه قيادة الحركة أهدافها بالإطاحة بالملك وتغييره، والذي تكلل بالنجاح اثر انقلاب عسكري في الأول من أيلول- سبتمبر 1969 من قبل مجموعة من الضباط الشباب وإقامة نظامٍ جمهوري أثناء وجود الملك (إدريس السنوسي) في زيارة استجمام وعلاج(31)، لقد جاء هذا التحرك استباقاً لمحاولة انقلابية أخرى كان من المقرر أن يقوم بها العميد (احمد عبد العزيز الشلحي) رئيس أركان الجيش في 9 من أيلول 1969، حيث أجهضت المحاولة في مهدها وكانت أشبه ما يكون بـ(انقلاب القصر) بناءً على

(31) صحيفة الوسط، مصدر سابق .

نصائح خارجية(*) لإجراء بعض التغييرات الداخلية في بنية النظام الملكي، والذي وصل إلى حالة ضعف بسبب شيخوخة الملك ومرضه ومنع وصول أي عناصر قيادية من خارج النظام، وبشكل خاص إذا كانت شخصيات وطنية لها قاعدتها الشعبية والجماهيرية(32).

وأياً كانت مصداقية هذه المعلومات فإنه في الأول من أيلول- سبتمبر 1969 عند وقوع الانقلاب أُعلن في البداية عن اسم العقيد (سعد الدين أبو شويرب) كقائد للانقلاب، ولكنه بعد أيام قليلة عُين سفيراً في مصر حيث كان مُسرحاً من الجيش قبل الانقلاب بسبب موقفه المناهض للعدوان الإسرائيلي على الدول العربية في 1967.

أعقب تلك الإحداث الإعلان عن تشكيل مجلس قيادة الثورة من (12) ضابطاً برئاسة الملازم أول (معمّر ألقذافي) الذي رُقي فيما بعد إلى رتبة (عقيد) وعضوية (النقيب عبد المنعم ألهوني و النقيب مصطفى الخروبي و النقيب الخويلدي و محمد الحميدي و النقيب عوض الشلوي و النقيب بشير الهوادي و الملازم أول محمد المقريف و الملازم أول عمر المحيشي و النقيب ابوبكر يونس و النقيب حمد مختار القروي و النقيب محمد نجم).

(*) كان العميد (الشلحي) محسوباً على البريطانيين .
(32). محمد بن مسعود : تاريخ ليبيا العام، مصدر سابق .

وكان يحضر اجتماعات هذا المجلس كل من المقدم (آدم حواس) والمقدم (موسى احمد) اللذان انضما إلى الانقلابيين قبل يوم واحد من الانقلاب، إذ تم تعيين الأول وزيراً للدفاع والثاني وزيراً للداخلية في الوزارة التي تم تشكيلها برئاسة (محمود المغربي) بعد نجاح الانقلاب، ورغم أنهما لم يكونا أعضاء في مجلس الثورة وهي من الأسباب التي دفعتهما للقيام بمحاولة انقلابية فاشلة بالإضافة إلى استيائهما من تصرفات أعضاء المجلس في 6 من كانون الأول - ديسمبر 1969 (*)، الأمر الذي أدى بهما إلى دخول السجن مدى الحياة !!، وفي 19 تشرين الثاني- نوفمبر 1969 استقال رئيس الوزراء (محمود المغربي) أيضاً بسبب انتقادات وجهت له من قبل أعضاء مجلس قيادة الثورة واتهامه بالإلحاد وعدم الإيمان بالوحدة العربية علاوة على عدم كونه من أصل ليبي (فلسطيني)، أما (محمود المغربي) فقد علل استقالته بتجاهل مجلس قيادة الثورة له وعدم الأخذ برأيه في اتخاذ القرارات (34)، وبعد استقالة (المغربي) أصبح (معمر القذافي) الذي كان يحضر اجتماعات مجلس الوزراء بصفة ممثل عن مجلس قيادة الثورة رئيساً للوزراء ووزيرٍ للدفاع، وبذلك تولى مجلس قيادة الثورة السلطتين التشريعية والتنفيذية في ليبيا.

(*) المقدم آدم حواس : كان قبل الانقلاب القائد المباشر للملازم أول (معمر القذافي) وكان من أسباب استيائه بأنه وجد نفسه بعد الانقلاب تحت قيادة القذافي .
(34) انظر المصدر التالي / فتحي الديب : عبد الناصر وثورة ليبيا، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1986 .

لقد اتخذ (القذافي) منذ بداية الانقلاب سياسة داخلية وخارجية قريبة جداً من سياسة جمهورية مصر العربية، ولم يكن هذا الأمر غريباً أو طارئاً بل كان تطبيقاً عملياً للشعارات التي رفعها (القذافي) وزملاؤه في الأشهر الأولى للانقلاب، وهي نفس الشعارات التي نادى بها (جمال عبد الناصر) للتدليل بان الانقلاب الذي قاموا به هو من تدبير (تنظيم وحدوي) موالٍ للرئيس عبد الناصر(35)، ونتيجة لما سبق فقد أعلن الانقلابيون عن محاربتهم للحزبية وتأسيس تنظيم خاص بهم باسم (الاتحاد الاشتراكي) الذي كان قائماً في مصر، وأعلنوا عن إقامة (اتحاد فدرالي) مع مصر والسودان(**)، وعمل على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة الذي تألف من (مصر وسوريا وليبيا) حيث وقع ميثاق الوحدة في 17/ نيسان - أبريل / 1971 لكنها بقيت حبراً على ورق، وفي كانون الثاني - يناير / 1974 تمّ إعلان قيام وحدة اندماجية بين ليبيا وتونس يكون رئيسها (الحبيب بو رقية) هذه الوحدة لم يكتب لها البقاء إلا أربعاً وعشرين ساعة وحصل نفس الشيء مع المغرب، وبالرغم من أن هذه المحاولات الوحدوية التي قام بها العقيد (معمر القذافي) لم يكتب لها النجاح، إلا أن طموح وهاجس الوحدة ولاسيما مع مصر ظلّ مسيطراً على (القذافي) طيلة عقد السبعينيات والثمانينيات.

(35) محمد محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية، بيروت، دار الوحدة، 1980، ط1، ص 50 وما بعدها .

(**) في أول عهد جعفر محمد النميري الذي جاء إلى الحكم بانقلاب آذار 1969 .

أما في تسعينيات القرن الماضي فقد غادر هذا الهاجس الوجودي تفكير القذافي ليتوجه إلى الفضاء الأفريقي بدلاً من الفضاء العربي وخاصة بعد تزعمه (الاتحاد الأفريقي)، الذي قام بتأسيسه مع بعض الدول الأفريقية ... وعلى الصعيد الداخلي فقد اعتبر القذافي تجربته في (المؤتمرات الشعبية)، بمثابة ممارسة الشعب لحقوقه المكفولة عن طريق انتخاب ممثليه في الحكم وبصورة مباشرة من خلال هذه المؤتمرات ووفقاً للقواعد والسياقات الواردة في (الكتاب الأخضر)، الذي قام هو بتأليفه ليكون برنامج عمل الدولة الليبية والذي مازال موضع جدل وانتقاد كثير من الأوساط السياسية العربية والدولية ، وخاصة في أوساط المعارضة الليبية الوطنية التي كانت تنادي منذ سبعينيات القرن الماضي بضرورة توسيع الحياة الديمقراطية في ليبيا من خلال الإقرار بحرية الصحافة وحرية تكوين الأحزاب والمنظمات الشعبية والجهادية، وفصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وتكوين مؤسسات معبرة عن رأي الشعب (برلمان ومجالس بلدية ونقابات واتحادات ...الخ) عن طريق انتخابات حرة مباشرة ترضي طموح الجماهير وتطلعاتها(*) .

(*) هذه المطالب كانت وراء انتفاضة الشعب التي قامت في ليبيا في 17 / شباط - فبراير / 2011، والتي وقع فيها العشرات من القتلى والجرحى وخاصة في مدينة بن غازي و البيضاء ووصلت بعدها إلى العاصمة طرابلس .

خامساً: موريتانيا (**)

احتلت فرنسا هذا القطر العربي لمدة 60 عاماً وتركزت نشاطات المحتل على استغلال المناجم والثروة البحرية خدمةً لاقتصادها، نظراً لثروات البلد التي تملك من احتياطياً للمعادن تصل إلى (196) مليون طن من الحديد و(12,3) مليون طن من النحاس وتعد الشواطئ الموريتانية من أغنى شواطئ العالم في الثروة السمكية الغير مستغلة لعزلة البلد وعزوف المواطن الموريتاني من ممارسة مهنة الصيد وحصرها على فئات محدودة تسمى (الزنج)، إضافة إلى امتلاكها احتياطياً كبيراً من اليورانيوم وخاصة في منطقة (الرقيبات)، وقد حاول الفرنسيون سلخ موريتانيا عن الجسم العربي ودمجها بأفريقيا الغربية (الفرنسية) باتجاه مدينة (سان لوي) السنغالية التي كانت مقراً لحكومتها(36).

وموريتانيا من أحدث الدول من حيث الكينونة والاستقلال السياسي حيث تميزت بعدم تراكم التجربة السياسية تخلله بعض الأزمات والمشاكل التي كان لها انعكاساتها السياسية فالتبعية المزدوجة التي رسمتها الأنظمة الحاكمة في بداية الاستقلال وخاصة نظام (ولد داده) لكل من فرنسا والمغرب، أفقدته ثقة

(**) اسم مركب من كلمتين (مور) اللاتينية ومعناها (اسمر) و(تانيا) ومعناها (ارض أو بلاد) وهذه التسمية أطلقها الفرنسيون، كانت تسمى (بلاد شنقيط) أو (البيضان) وتسمى أيضاً بلاد مليون شاعر) انظر محمود شاكر : موريتانيا بلاد شنقيط، دمشق، مكتبة دار الفتح، 1965 .

(36) اتخذت الحكومة الموريتانية بعد الاستقلال مدينة (نواكشوط) عاصمة لها، التي تم إنشاءها في العام 1957 وتتكون التسمية من كلمتين (نواك) و(شط) أي (نواك الشط).

الجماهير الموريتانية به وبشكل خاص بعد مشكلة الحرب في الصحراء حيث تفاقمت الأزمات الداخلية فتفجرت المشاكل العرقية التي كانت قيد الانطواء بين العرب والسنغاليين، البطالة والفقر وهجرة الموريتانيين التي ارتفعت إلى أرقام قياسية شان بقية دول المغرب العربي إضافة إلى التزامات موريتانيا تجاه المغرب وفرنسا الذي افقدها سيادتها وهو الأمر الذي اقلق الشعب، أما من الناحية الاقتصادية تُعتبر موريتانيا من الدول الغنية بمصادرها الاقتصادية كما ذكر سالفاً، لكن سوء الإدارة وضعف الخطط الاقتصادية المُعتمدة من قبل السلطة والارتقاء في أحضان المنظمات الاقتصادية الدولية حدّت من تطور البلد اقتصادياً، أما على المستوى الاجتماعي فموريتانيا بلد عربي ومسلم من غالبية عربية 80%، والبقية هم من الأفارقة السود المسلمين كما تتمتع بوجود فئة اجتماعية تسمى (الحراطين) وهم من الأرقاء المحررين، يتعاطى معها المجتمع والسلطة السياسية بشيء من السلبية وهي من المشاكل التي كان على الحكومات المتعاقبة حلها كي لا تكون مشكلة تستغلها القوى سيئة النية تجاه البلد استغلالاً سيئاً لا يعود على البلد بالفائدة وبالتالي فإن هذه المشكلة تحتاج إلى حل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتربوي قبل أن يكون الحل سياسي منعاً لاستغلاله ضد استقرار الدولة وتقدمها.

أما سياسياً فقد اعتُمد في موريتانيا دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة الذي مكّن حينها الدولة من انتخاب ممثليها في الجمعية الوطنية الفرنسية ابتداء من عام (1946) وانقسم حينها المشهد السياسي إلى مشروعين وطنيين كان

الأول معادياً للاستعمار مثله المرحوم (حرمة ولد بيبانا) الذي فاز في الانتخابات التشريعية للعام 1946، وتشكل وقتها أول حزب سياسي سنة 1948 (الإتحاد التقدمي الموريتاني) الذي فاز في الانتخابات التشريعية للعام (1951) منافساً لحزب (التفاهم الموريتاني) الذي أسسه سنة (1950) (حرمة ولد بيبانا ورفاقه)(37).

وقبيل الاستقلال تمّ إنشاء حزب التجمع الموريتاني الذي هو عبارة عن اندماج (الاتحاد التقدمي الموريتاني و حزب التفاهم الموريتاني)، وهو ما أدى إلى انقسام ميول الشباب الموريتاني إلى جماعتين كل حسب انتماءاته الحزبية و نتيجة ذلك الحدث تشكل حزب النهضة الوطنية الموريتانية ذات الخلفية الراديكالية المعادية للاستعمار، ومما تقدم نرى أن المشهد السياسي في موريتانيا قبل الاستقلال تميز بظهور العديد من الأحزاب السياسية الفئوية مثل (رابطة الشباب الموريتاني) و(المجتمع الديمقراطي لكوركول) و (اتحاد المنحدرين من الجنوب).

وبالرغم من قلة الوعي الفكري والسياسي خلال هذه الفترة استطاعت موريتانيا الحصول على استقلالها من فرنسا خلال عام 1960، وهي المرحلة التي استدعت الحاجة إلى بناء دولة حديثة قائمة على أسس الوحدة والمواطنة في مواجهة الانقسامات والانتماءات الضيقة والقبلية أو الفئوية، وبدعوى بناء

(37) أحمد إسماعيل راشد : تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ليبيا - تونس - الجزائر- المغرب - موريتانيا، بيروت، دار النهضة العربية، 2004.

الدولة وعصرنة الحياة والخروج من واقع التخلف للوصول إلى ركب التنمية والنهضة الفكرية والثقافية والسياسية، كانت ميول القادة السياسيين وكحال غيرهم من زعماء الأمة العربية تجاه العمل نحو المركزية الإدارية القوية التي سرعان ما تعززت بالمركزية السياسية وشمولية الأحزاب السياسية الذي تجسد سنة (1961) في مؤتمر الوحدة من خلال إعلان اندماج أحزاب سياسية، أهمها حزب التجمع وحزب التفاهم والاتحاد الوطني الموريتاني.

لذلك شهدت موريتانيا عشية الاستقلال موجةً من الحماس والصحوّة السياسية التي شدت إليها أنظار الناس والجماهير العربية، بعد أن شهدت حركة فكرية ونهضة سياسية منذ أربعينيات القرن العشرين من خلال الأحزاب وحركات الشبيبة والعمال في مواجهة السياسة الفرنسية الاستعمارية، التي تبلورت مستقبلاً في (حزب النهضة) أولاً ومن ثمّ (حزب الشعب الموريتاني) الذي قاد مفاوضات الاستقلال عام 1960 .

إلا أن هذا الحزب بقيادة (المختار ولد داده) (*) لم يستطع استيعاب الصحوّة السياسية الكبيرة التي رافقت الاستقلال، فدخل في مواجهات مع المعارضين له

(*) المختار بن محمد ولد داده : كان أول موريتاني يحصل على شهادة البكلوريا في موريتانيا، تابع بعدها دراسته الجامعية في فرنسا فخرج محامياً، كان عضواً في البرلمان الفرنسي ممثلاً عن موريتانيا قبل الاستقلال أصبح رئيساً للبلاد بعد الاستقلال علم 1960، أطيح به في انقلاب عسكري أبيض في 1978 أُعتقل فترة ثم سُفر مع زوجته الفرنسية إلى فرنسا عاش فيها حتى وفاته في 2003 . شقيقه (احمد ولد داده) يقود حالياً المعارضة في موريتانيا .

وخاصة من التيارات القومية واليسارية الوطنية الذين استندوا في معارضتهم للنظام على مطالب وطنية كرفض الخنوع للهيمنة الفرنسية، وتأمين ثروات البلد وتعريب التعليم، وتنظيم الإدارة والجيش وإزالة كل مخلفات الاستعمار لاسيما التمييز العنصري بين العرب والزنوج الذي أدى إلى ظهور صراعات وقيام مذابح دموية في مدينة (الزويرات) بعد الاستقلال، وقد وجدت خلالها النزعة التعددية متنفساً لها بتشكيل حركات سياسية وتنظيمات سرية، استلهمت مشاريعها المجتمعية من تيارات فكرية وإقليمية شكلت معارضة قوية لنظام الحزب الواحد ومركز السلطة.

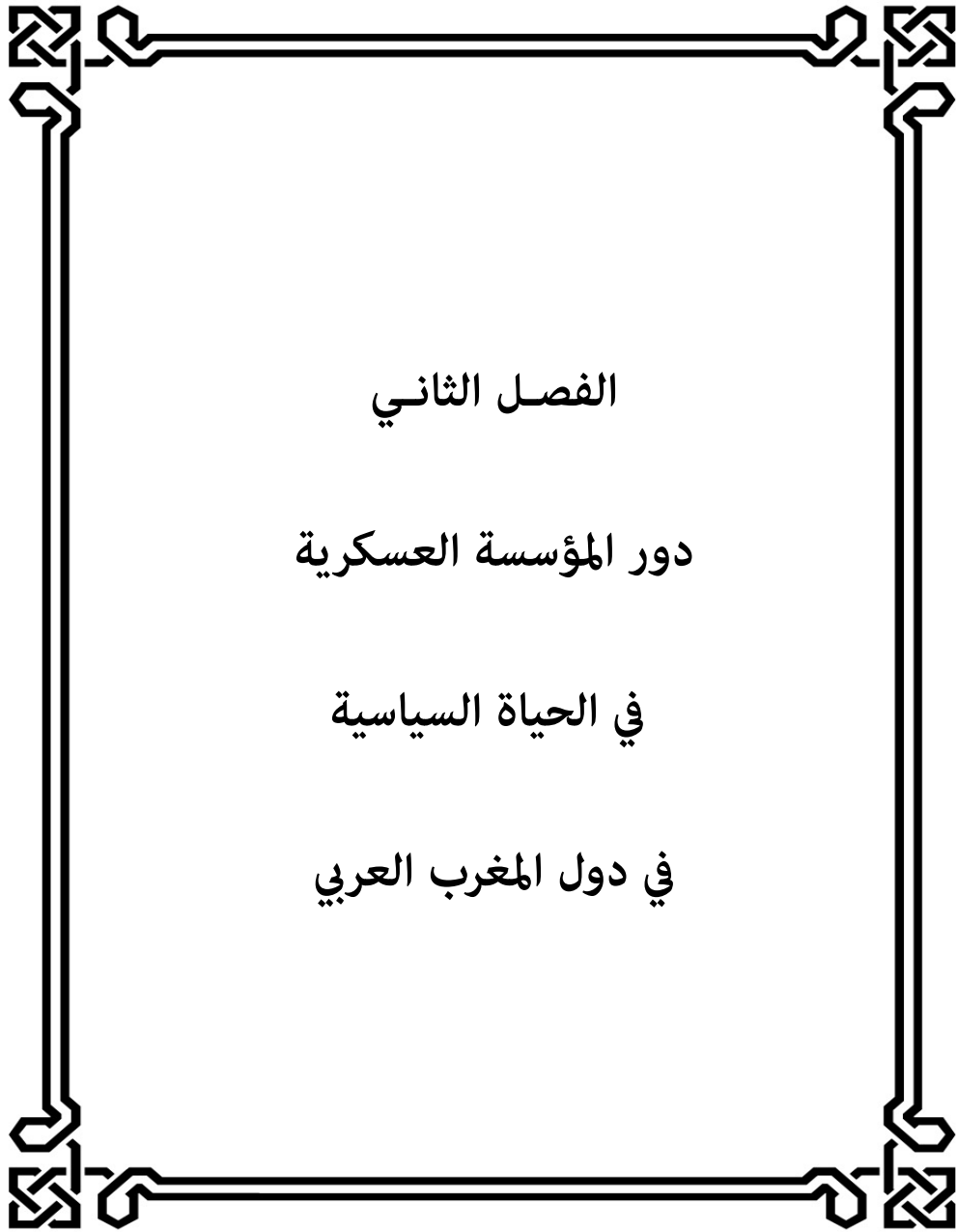
كذلك واجه النظام معارضة خارجية بسبب رفض المغرب الاعتراف باستقلال موريتانيا حتى العام 1969 ومن ثم دخولها إلى الجامعة العربية في نفس العام (38).

وللحقيقة وللتاريخ فقد كان للجزائر في عهد الرئيس (بومدين) دورٌ مهمٌ في تحقيق هذا الاعتراف لأن موريتانيا تشكل ولازمت جسراً للعروبة والإسلام يمتد إلى القارة الأفريقية، وبسبب موقعها الجغرافي لعبت دوراً مهماً في عهد الرئيس (المختار ولد داده) في دفع الدول الأفريقية للتعاطف مع القضايا العربية لاسيما بعد حرب حزيران - يونيو 1967 دفع الدول الأفريقية إلى قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني بعد العدوان على مصر وسوريا والأردن .

(38) عبد الملك عودة : مصدر سابق .وراجع محمد محمد فايق : مصدر سابق .

وترتيباً على ضغط داخلي يسنده آخر خارجي بعد توصيات قمة فرنسا وأفريقيا بمدينة (لابول) الفرنسية تمّ اعتماد دستور جديد في العام (1991) شكّل حينها إعلان ميلاد للجمهورية الموريتانية الثانية، سمحَ وقتها للتعددية السياسيّة فتشكلت الأحزاب السياسية ونظّمت انتخابات رئاسية وتشريعية .

مع هذا التعدد وحجم الحرية التي أُعطيت لجهات الاستقطاب السياسي الموجود الأمر الذي أدى إلى وجود ظاهرة صارت تُعرف بـ(التضخم السياسي الأفقي) فكثرت الأحزاب السياسية والمنابر الإعلامية السمعية والبصرية والمقروءة، وهو ما أفقد السياسة في موريتانيا هيبتها التي اكتسبتها من سنوات النضال والتحرر نتيجة تغليب المصلحة الخاصة للقائمين على هذه التيارات على حساب المصلحة العامة وطموحات الجماهير وهي حالة تُصيب معظم الدول المتخلفة بعد حصولها على فيض من الحرية .



الفصل الثاني

دور المؤسسة العسكرية

في الحياة السياسية

في دول المغرب العربي

المبحث الأول

الجزائر....ولعبة العسكر

حدث أول انقلاب عسكري في الجزائر في 19/ حزيران - يونيو 1965 بعد حصولها على الاستقلال في (12/ تموز- يوليو 1962)، اثر حرب تحررية شعبية مسلحة دامت أكثر من (7) سنوات قدم فيها الشعب الجزائري اكثر من مليون شهيد، في هذا الانقلاب استولى العقيد (هوارى بومدين) وزير الدفاع آنذاك على السلطة بعد إزاحة سلفه الرئيس (احمد بن بلة) واعتقاله ومن ثمّ احتجازه لأكثر من (10) سنوات !!

وقد كان من الواضح بان هذا الانقلاب جاء امتداداً لسلسلة من الصراعات التي شهدتها (جبهة التحرير الوطني الجزائرية) التي قادت حرب التحرير ضد فرنسا قبل الاستقلال وإثناها وبعدها سواء بين قيادات الداخل والخارج، أو بين قيادات الداخل فقط (الجناح المدني والجناح العسكري) والتي استمرت حتى بعد استلام العقيد (هوارى بو مدين) للسلطة ولحين وفاته في 1978 (1) واستلام العقيد (الشاذلي بن جديد)((*) للحكم، ومن المعروف إن استلام هذا الأخير للحكم جاء حلاً وسطاً وبضغط من المؤسسة العسكرية بعد

(1) لاتتنقص هذه الصراعات من قيمة الانجازات التي حققها الرئيس (هوارى بومدين) أثناء حكمه على الصعيدين الداخلي والخارجي مثل التعريب والتصنيع وتعزيز دور (حزب التحرير الوطني الجزائري) في المجتمع وإعلانه عن ما يسمى بالثورات الثلاث (زراعية وصناعية وثقافية) وتم في عهده وضع مشروع تمهيدي للميثاق الوطني في بداية السبعينات وتشجيعه للعمل التطوعي للشباب في سبيل بناء الوطن، علاوة على تعزيز دور الجزائر على الصعيد العربي والأفريقي والدولي ومشاركته الفعلية في حل الصراع العربي - الصهيوني ومساندته لحركات التحرر في عموم أفريقيا ودعمه الامحدود لحركة عدم الانحياز . انظر الدكتور محمود إحسان الهندي : الحوليات الجزائرية، دمشق، العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع 1977 .

(*) الشاذلي بن جديد : كان قائد في الجيش التحرير الجزائري في منطقة (وهران) انضم للثورة الجزائرية عام 1956 .

بروز تيارين تنافسا على استلام السلطة احدهما بقيادة العقيد (محمد
الحيماوي)(**) والثاني بقيادة (عبد العزيز بو تفليقة)(**) وقد تميزت فترة
حكم الشاذلي بن جديد بنوع من الاضطرابات تلت استلامه الحكم، حيث شهدت
الجزائر سلسلة من الإضرابات والمظاهرات صاحبها أعمال العنف والقتال بسبب
الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد إضافة إلى بعض المشاكل الاجتماعية مثل
تفشي البطالة وسط الشباب، فتطورت هذه الإضرابات والمظاهرات وتوسعت ولم
تعد مقتصرة على مظاهرات وإضرابات الأحياء الهامشية، وتمسكهم بمطلب حل
الأزمة الاقتصادية بل توسعت لتشمل المطالبة بالحرية والحياة الديمقراطية ورفض
احتكار الحياة السياسية والسلطة من قبل الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير
الوطني الجزائري) والحصول على بعض الحريات السياسية، وخاصة أن الجزائر
انتقلت من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية التي مارستها مؤسسات شرعية
منتخبة من الشعب حسب (ميثاق ودستور) شارك الشعب بصياغتهما والتصديق
عليهما (2).

ولئن استطاعت السلطة احتواء هذه الأزمة من مظاهرات وإضرابات
واعتصامات خلال الأعوام 1981 و1985 و1987. غير أن ما حدث في الأسبوع
الأول والثاني من تشرين الأول من العام 1988 كان حدثاً إستثنائياً،

(**) قائد للأكاديمية العسكرية في شرشال عهد إليه الرئيس (هوارى بومدين قبل وفاته
مهمة الإشراف على حزب جبهة التحرير الجزائري .

(**) عبد العزيز بوتفليقة : الرئيس الجزائري الحالي ..وزير خارجية الرئيس (هوارى
بومدين) المخضرم واحد رموز الثورة الجزائرية في مجموعة (وجدة) الذين كانوا مساعدي
بومدين في هيئة الأركان التي كان مقرها في مدينة وجدة الحدودية بين الجزائر والمغرب .

(2) د. محمود إحسان الهندي : المصدر السابق، ص 196- 197 .

عندما عمت أعمال العنف الشعبي بشكل حاد لتشمل عدة مدن جزائرية ومنها العاصمة وهران وعنابه وقسنطينة ..الخ، حيث قام المتظاهرون بتدمير وتخریب المؤسسات العامة والخاصة مثل وزارة الشباب والرياضة وبعض مكاتب (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري)، وبعض الفنادق كما أشعلوا النيران في العديد من الأملاك العامة وبعض رموز الثراء كالمطاعم والمحال التجارية، ووقع خلال المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين ما بين (200- 500) قتيل(*) وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ، وخلال أيام هذه الانتفاضة الشعبية الغاضبة وتحديداً في يوم 10/ تشرين أول - أكتو بر 1988، ألقى (الشاذلي بن جديد) خطاباً موجهاً للشعب اقر فيه بان البلد يمر بأزمات ومشاكل اقتصادية ووعده بإصلاحها .وبعد الخطاب مباشرةً جرت سلسلة من الإعفاءات لرجال السلطة ووعده الرئيس بطرح مشروع شامل للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ليقدم بعد أيام من الخطاب مشروعه الذي تضمن الاعتراف بالتعددية السياسية في البلاد وإنهاء احتكار الحزب الواحد للحياة السياسية والسلطة والاعتراف بالأحزاب الموجودة على الساحة الجزائرية .

وجرى طرح المشروع ليتمّ إجراء استفتاء عام لما تضمنه من تعديلات، سُمي المشروع بـ(مشروع الإصلاح) في 3/ تشرين الثاني - نوفمبر 1988 حيث نال تأييداً شعبياً واسعاً من أبناء الشعب، وبموجب هذا المشروع دخلت الجزائر

(*) حسب الإحصاءات الرسمية الجزائرية .

مرحلة جديدة (مرحلة التعددية السياسية) تمّ الاعتراف فيها لأكثر من (60)(3) حزباً ومنظمة سياسية وسمح لها بالعمل مع إبقاء (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري) في الحياة السياسية وقيادة السلطة .

وجدير بالذكر إن هذه الانتفاضة أفرزت مجموعة من المؤشرات التي ألفت بظلالها على الحياة في الجزائر نوجزها بالتالي :

1 - توحدت الحركة الإسلامية الجزائرية بتياراتها المختلفة بعد الانتفاضة مباشرة في (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) بقيادة (عباس مدني) ونائبه (علي بالحاج) ودخلت الحركة الحياة السياسية بعد أن كانت نشاطاتها تنحصر في الميادين الاجتماعية والخيرية وخاصة في الأحياء الشعبية .

2 - ظلت المؤسسة العسكرية هي المسيطر والمهيمن والموجه لمجمل الأوضاع الجزائرية، رغم انفتاح النظام على الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية والمدنية وإقرارها بالأزمة المستفحلة في البلاد، وقد كان للمؤسسة العسكرية رجالها أمثال (خالد نزار) رئيس الأركان و (أمين زروال) اللذين كانا يخططان للقيام بانقلاب عسكري على الشاذلي في حالة قيامه بإضعاف قوة هذه المؤسسة أو حتى مجرد التفكير بتجاهل تأثيرها ودورها في الحياة السياسية الجزائرية .

(3) لم تكن لمعظمها أي تواجد جماهيري أو تأثير في الوسط الشعبي .

3 - تنامي الانتقادات التي كانت توجه إلى السلطة ورئيسها بسبب استثناء

الفساد والمحسوبية والثراء غير المشروع بين أركانها، لاسيما في الدائرة

المحيطة بالرئيس وزوجته وأقربائه ..علاوة على تنامي قوة (الجبهة

الإسلامية للإنقاذ) في ظل عجز النظام عن إيجاد الحلول للمشاكل

الاجتماعية (من بطالة وفقر وانهيار للطبقة المتوسطة أمام الغلاء

الفاحش وتدني المستوى المعيشي) واستطاعت الجبهة تحقيق نجاحات

ساحقة في الانتخابات البلدية والبرلمانية التي جرت في كانون الأول 1991.

حيث حصلت على 60% من أصوات الناخبين ولم تسمح السلطات حينها

بإتمام المرحلة الثانية من الانتخابات لتخوفها من طبيعة النتائج التي ستفرزها تلك

الانتخابات، الأمر الذي أدى إلى حدوث مظاهرات ومصادمات دموية قامت بها

الجبهة في مواجهة مظاهرات مضادة قامت بها القوى اليسارية والتجمعات المناوئة

للجبهة وضع جعل البلاد تصبح على شفير حرب أهلية .

4 - أمام هذه المعطيات وإدراكاً من الشاذلي نفسه (بان المؤسسة العسكرية

التي جاءت به للسلطة قد تنقلب عليه) قرر التنحي عن السلطة والعودة

لمسقط رأسه في وهران، خاصة بعد تصاعد الأزمة بين النظام الحاكم

والعسكري والحركة الإسلامية المتنامية ممثلة (بجبهة الإنقاذ الإسلامية)

التي تم إلغاء نتائج فوزها في الانتخابات واعتقال قادتها وكوادرها وزجهم في السجون والمعتقلات .

وكنتيجة طبيعية لهذه التطورات رأت المؤسسة العسكرية بان من المناسب تنصيب شخصية مدنية مستقلة ممكن أن تشكل واجهة سياسية جديدة لها تستطيع فرض أملاءها عليها، ولهذا وقع الاختيار على احد قدماء رموز الثورة الجزائرية وهو (محمد بو ضياف) (***) الذي لم يدم حكمه غير أشهراً قليلة حيث اغتيل في ظروف غامضة، عندما انفجرت قبلة موقوتة تحت منصبه أثناء ألقائه خطاباً في تجمع سياسي .

وهناك من يشير إلى المؤسسة العسكرية بأصابع الاتهام في محاولة الاغتيال تلك، بسبب محاولة بوضياف إلى الخروج من سيطرة وهيمنة هذه المؤسسة واتخاذ بعض المواقف المستقلة بعيداً عن ميولها . ليتبعه اغتيال رئيس اللجنة التحقيقية (يوسف فتح الله) (***) الذي كلف بالتحقيق في حادث الاغتيال والجهات التي تقف وراءه .

(**) كان لاجئاً سياسياً في المغرب خلال حكم الرئيس بو مدين ومن مؤيدي أطروحة مغربية الصحراء، عاد للجزائر بعد (30) سنة واغتيل بعد (5) أشهر فقط من تسلمه السلطة كرئيس لمجلس الرئاسة وتوجه أصابع الاتهام إلى المؤسسة العسكرية في اغتياله .

(***) رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان الجزائرية، درس في بغداد في خمسينيات القرن الماضي وتخرج من كلية الحقوق العراقية وأثناء دراسته في العراق انتمى لحزب البعث الحاكم في العراق .

بعد اغتيال (بوضياف) جاءت المؤسسة العسكرية بأحد أعضائها البارزين وهو (أمين زروال) إلى سدة الحكم، ووضعت كل إمكاناتها للوقوف خلفه بغرض القضاء على نشاطات (جبهة الإنقاذ الإسلامية) المتصاعدة، والتي وصلت إلى قيام بعض الأجنحة المنشقة عنها بشن حرب عصابات واغتيالات في المدن والمناطق الجبلية النائية ضد أفراد الجيش والشرطة وطالت حتى الأبرياء من المدنيين، حيث راح جراء هذه الأعمال أكثر من (100000) مواطن جزائري.

وأمام عجز المؤسسة وواجهتها في الحكم من احتواء هذه العمليات اضطر (أمين زروال) إلى الاستقالة في نهاية 1988، بعد أن اكتشف بان الجيش دخل في مفاوضات مع الإسلاميين بدون علمه، والعمل على محاولة تسليم السلطة لأحد زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائري التاريخيين وهو الرئيس الحالي (عبد العزيز بو تفيقة) الذي لا يزال ضمن منظومة المؤسسة العسكرية أسوة بمن سبقوه (الشاذلي و بوضياف و زروال) ؟

وفي خضم هذه الصراعات المستمرة وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول :

- 1- إن جبهة التحرير الوطني الجزائري التي قادت حرب التحرير دخلت بعد الاستقلال مرحلة الشيخوخة والتآكل الداخلي بسبب الصراعات الكثيرة التي جرت في صفوفها وخاصة بين جناحها العسكري (جيش التحرير الجزائري) والجناح المدني وهو الأمر الذي مكن المؤسسة العسكرية التي

انثقت أصلاً من رحم جيش التحرير من تحويل الجبهة إلى واجهة سياسية باهتة افقدها شعبيتها ومصادقيتها وعلاقتها بال جماهير ولم تنجح محاولات بذلها بعض قياديي الجبهة من إعادة الحيوية والنشاط والفعالية لهذه الجبهة خلال عقد السبعينيات والثمانينيات، وإيقاف التدهور الحاصل في صفوفها، الذي وصل إلى حد قيام مؤيدي جبهة التحرير بالتصويت لصالح مرشحي (جبهة الإنقاذ الإسلامية) في بداية التسعينيات التي استطاعت أن تفوز فوزاً ساحقاً في الانتخابات البلدية والتشريعية نكاية بالمؤسسة العسكرية ورمزها آنذاك (الشاذلي بن جديد) مما دفع بالمؤسسة العسكرية إلى إلغاء نتائج الانتخابات واعتقال زعماء الجبهة البارزين وعلى رأسهم (عباس مدني) ونائبه (علي بلحاج) وعدد كبير من قياديين ومنتسبيها، كل تلك الأحداث أدت بدورها إلى حدوث انشقاق للمجموعات المتطرفة عن الجبهة وتشكيل فرق مسلحة لمقاومة النظام وإشاعة الرعب والفوضى والقتل والتدمير في مختلف أنحاء البلاد متناسين أهم المبادئ التي نشأت وتشكلت من أجلها كل الحركات الوطنية ولا زالت تعاني الجزائر جراء تلك الأعمال البعيدة عن روح النضال والتحرر حيث يدفع ثمن تلك الأعمال الشعب من أرواح شبابه وجيله المستقبلي.

2- إن رموز (المؤسسة العسكرية) الذين تم تنصيبهم على كرسي الحكم فشلوا فشلاً ذريعاً في إيجاد حل لمشكلات الجزائر، ولا سيما مشكلة تنامي

التطرف الديني حيث اتسعت هذه المشكلة كثيراً في ظل إجراءات هذه المؤسسة وإصرارها على مواجهة هذه المشاكل بالقوة (4) متناسين قوانين الطبيعة بأن لكل فعل ردة فعل تعود على الطرف الآخر بالخسارة والتضحية بالكثير من أجل الحصول على قليل من المكاسب وهو الأمر الذي قاد الجزائر إلى شبه حرب أهلية عنيفة قضت على أرواح الآلاف من أبناءها الأبرياء.

وان عدم تسليم السلطة إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية التي فازت في انتخابات عام 1992 والالتفاف على حقها المشروع الذي حصلت عليه بطريقة ديمقراطية، كان محط نقد لكثير من المحللين والمراقبين للشأن الجزائري، فالسماح لجبهة الإنقاذ بتسلم السلطة كان بمثابة (فرصة ذهبية) في طريق وضع الجبهة على (المحك) أمام الشعب ومطالباتها في تحقيق الوعود التي كانت الجبهة تطلقها وتبشر بها الشعب.

وهي وعود كانت تقتصر على الشعارات العامة دون ارتباطها ببرامج سياسية واضحة ومحددة في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهو ما تفتقر إليه معظم الحركات الإسلامية في الوطن العربي، إضافة إلى غيرها من

(4) في 31 \ آذار 2005 أعلنت لجنة تحقيقه حكومية رسمية عن اختفاء اثر 6146 من الإسلاميين الذين اعتقلوا من قبل امن الجزائر في فترات الصراع مع الحكومة . خليل إبراهيم السامرائي : مصدر سابق . عز الدين مناصرة : المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، عمان - دار الشروق، 1999 .

الحركات والأحزاب التي تنادي بالديمقراطية والتغيير الأمر الذي دفع الجبهة للفشل وبالتالي عزلها عن قطاعات شعبية واسعة كانت تتعاطف معها ومنحتها تأييدها، ومن ناحية أخرى فإن (المؤسسة العسكرية) في محاولتها قمع جبهة الإنقاذ لم تستطع أو بالأحرى لم تبذل جهداً في آن تمرد جسور التواصل مع بعض التيارات الدينية الإسلامية المعتدلة التي لم تكن منضوية تحت قيادة الجبهة والتي كانت (التيارات المعتدلة) على استعداد للتعاون مع السلطة مثل (حركة المجتمع الإسلامي) (حماس) بقيادة الشيخ (محفوظ نحناح) و(حركة الإصلاح الإسلامي) بقيادة الشيخ (عبد الله جاب الله) .

3- لقد فشلت المؤسسة العسكرية ورموزها في معالجة مشكلة التطرف الديني، كما فشلت في حل (مشكلة البربر) وبالرغم من قدم هذه المشكلة والتي برزت بشكل كبير بعد الاستقلال بقيادة (حسين آية أحمد) احد رموز الثورة الجزائرية، عندما قاد تمرداً للبربر في منطقة القبائل عام 1963 في عهد الرئيس (احمد بن بلة) وهرب بعد فشل تمرده إلى فرنسا، ولم يعود للجزائر إلا بعد وفاة (هوارى بو مدين) عام 1978 لتعود المشكلة للظهور والانفجار وبشكل عنيف في العام 1980 (5).. وبغض النظر عن كل الملابسات المحيطة بهذه المشكلة وأهمها التحريض والتشجيع والدعم الخارجي للقيادات البربرية المتعصبة لاسيما من قبل الدوائر الفرنسية ودفعها لهذه القيادات إلى خلق كيانات انفصالي مستقل، يحدث بعده تقسيم

(5) عز الدين المناصرة : المسألة الأمازيغية، مصدر سابق .

الشعب الجزائري إلى عنصرين منفصلين متباعدين متصارعين وخلق بؤر توتر تبقى فيها البلاد بحاجة دائمة إلى الاستعمار تلجأ إليه كلما دعت الحاجة، ورغم كل من الملاحظات الموضوعية المحيطة بالظاهرة موضع البحث، لم تسع المؤسسة العسكرية جاهدة في إيجاد الحلول الناجعة والواقعية في إطار وحدة الجزائر أرضاً وشعباً ولاسيما إذا ما علمنا إن المناطق التي يقطنها (البربر)، مناطق القبائل هي أكثر تخلفاً من غيرها في الجزائر ولم تمتد إليها يد الإصلاح والعمران والتغيير في كل السنوات التي أعقبت الاستقلال سهل على البعض استغلال هذه الظاهرة من قبل القيادات البربرية المتعصبة طمعاً في إثارة سكان هذه المناطق ضد السلطة المركزية .

4- فضلاً عن فشل المؤسسة العسكرية في إيجاد الحلول لمشاكل البلاد (الجماعات الإسلامية - البربر)، فشلت كذلك في ميدان حل المشاكل الاجتماعية والثقافية التي يعاني منها الجزائر لاسيما في ميدان البطالة المتفشية في صفوف الشباب الجزائري الذين يشكلون 80% من الشعب .

فمع الملايين من العاطلين عن العمل الذين يهاجر معظمهم إلى الخارج تاركين الوطن والأهل والأحباب وبالذات إلى فرنسا والدول الأوربية الأخرى، إذ لم يجن ثمار الاستقلال حتى أولئك المجاهدون الذين قضوا سنوات عمرهم في الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي، فمعظم هذه الفئة ظلوا يعيشون في فقر مدقع دون أن يلاقوا أدنى عناية من قبل السلطات الجزائرية المتعاقبة، بل نرى أن بعض

الشرائح والطبقات الارستقراطية التي يطلق عليها (الشريحة أو الطبقة الفرانكفونية) التي تعاونت مع المستعمر الفرنسي قبل الاستقلال هي التي جنت ثمار الاستقلال والثورة بعد أن استطاعت وبطرق ملتوية وانتهازية من خلق علاقات تجارية واقتصادية مع بعض قيادات جيش التحرير الجزائري وجبهة التحرير.

أما على الصعيد الثقافي، وتحديدًا في مجال (التعريب) الذي يعتبر من المهام الوطنية للثورة الجزائرية بعد التحرير وكانت تنادي إلى تحقيقها، فإن الخطوات التي أقدم عليها الرئيس الجزائري الراحل (هواري بو مدين) في هذا المجال كإلغاء ازدواجية التعليم (في التعليم الابتدائي) والتخاطب باللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية في أجهزة الدولة والمؤسسات الرسمية نراها قد تراجعت بدورها تراجعاً كبيراً بعد وفاته بسبب مقاومة الطبقة (الفرانكفونية) و(البيروقراطية) لها بعد أن استطاعت التغلغل والتحكم بشكل واسع في أجهزة الدولة ومؤسساتها .

5- وموازاة ذلك فإن الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية وسيادة الحياة الديمقراطية التي حققتها الجماهير الشعبية بنضالها وتضحياتها في انتفاضة تشرين الأول - أكتوبر 1988 لم يأتِ بالنتائج التي كانت تتطلع إليها هذه الجماهير.

فمعظم الحركات والأحزاب التي ظهرت إلى جانب حزب (جبهة التحرير الوطني الجزائري) والتي بلغت (60) حزباً وحركة لم تستطع ملء الفراغ السياسي في المجتمع من خلال طرح برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات محتوى وطني وبُعد قومي لاستقطاب الجماهير الشعبية.

فإذا ما استثنينا (جبهة الإنقاذ الإسلامية) و (الحركة البربرية) اللتين استطاعتا بناء قاعدة واسعة من الجماهير(*)، فإن كل الأحزاب والحركات الأخرى التي ظهرت على الساحة كانت مجرد أحزاب وحركات شكلية تفتقد إلى قواعد شعبية أو برامج تنشد التغيير الجذري المطلوب وباتجاه وطني وقومي تقدمي هدفه بناء الوطن وجني ثمار الثورة التي راح في سبيلها الملايين من أبناء الجزائر، وهي حركات كانت تهدف إلى تحقيق المصالح الشخصية لزعمائها.

6- من خلال ما تقدم نستطيع القول بان حزب (جبهة التحرير الوطني الجزائري) وذراعها العسكري (قبل الاستقلال وبعده) جيش التحرير الوطني الجزائري اللذان حققا استقلال الجزائر وتحريرها من الاستعمار الفرنسي، لم يستطيعا بعد ذلك من انجاز التحول الوطني المنشود على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عدا بعض الانجازات في عهد الرئيس هواري بومدين)(6) ذلك لان قيادة جيش التحرير الوطني الجزائري التي تحولت بعد وفاة (بو مدين) إلى مؤسسة

(*) الأول من خلال استغلال المشاعر الدينية، والثاني بإثارة النعرات العنصرية .

(6) د. إحسان محمود الهندي، مصدر سابق، ص 142 .

عسكرية تقليدية نصبت من نفسها وصية على البلاد حالت دون إحداث أي تغيير جدي إن لم نقل تحولت إلى عقبة أمام مثل هذا التغيير.. لذلك لم يكن بعيدا عن فكر بعض الشخصيات الوطنية من الجزائريين وأصدقائهم في المغرب العربي من إيجاد مخرج للازمة القائمة في الجزائر على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال العودة إلى المنابع الأولى للثورة وإبراز احد رموزها التاريخية وهو الرئيس الأسبق (احمد بن بلة) لغرض استلام السلطة في الوقت الذي كان (الشاذلي بن جديد) يفكر بالتخلي عنها، بذلت هذه الشخصيات من الجهود لتحقيق (المصالحة) بينه وبين بعض الشخصيات التي كان لها خصومات وخلافات سابقة مع (احمد بن بلة) مثل (عبد الحميد المهري) و(شريف بالقاسم) و (محمد اليحياوي) و(عبد العزيز بو تفليقة) وآخرين ولكن هذه الجهود التي كان يقف وراءها (عبد المجيد بوزيان) وزير التربية في عهد الرئيس (بن بلة) والسياسي المغربي المعروف (الفقيه محمد البصيري) لم تحقق أهدافها (*)، وذلك لدور المؤسسة العسكرية السلبية من (بن بلة) سواء من خلال الإطاحة به في 1965 أو من خلال معارضتها في إطلاق سراحه من قبل (الشاذلي بن جديد) لم تكن تنظر إلى (بن بلة) بعين الارتياح وخاصة عندما اخذ الأخير بمغازلة (جبهة الإنقاذ الإسلامية) واستعداده للتعاون معها في بعض خطبه وتصريحاته التي أطلقها بعد إطلاق سراحه . لقد أسس (احمد

(*) حضر الباحث فؤاد علي ، بعض اللقاءات التي جرت بين المذكورين في دار (عبد المجيد بوزيان) في ضواحي الجزائر عام 1991 .

بن بلة) بدوره بعد إطلاق سراحه عام 1980 حركة سياسية باسم (الحركة من اجل الديمقراطية) والتي لم يستطيع من خلالها استقطاب قاعدة شعبية له رغم تاريخه المشرق الذي كان يؤهله للصعود للسلطة.

7- إن الأزمة القائمة في الجزائر وهيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية فيها، تطرح تساؤلاً مشروعاً حول مستقبل الجزائر وكيفية الخروج من أزمتها و(لعبة العسكر) فيها وخصوصاً إذا ما علمنا إن الصراع داخل (المؤسسة العسكرية) لم تتوقف قبل الاستقلال وبعده والى يومنا هذا ..فهو قابل للاستمرار في حاضر الشعب الجزائري ومستقبله، في ظل غياب حركة شعبية جماهيرية وطنية ديمقراطية واسعة ذات محتوى وطني وأفق قومي تستلهم قيم الإسلام وتحترم الخصوصية المحلية والثقافية والاجتماعية وتعمل على إشاعة العدل والمساواة والبناء في كل أرجاء المجتمع ومادام قانون الطوارئ معمول به في ظل أنظمة عسكرية ظالمة طغت على شعوبها، تبقى تلك القيم والطروحات حييسة الصدور والأقلام .

المبحث الثاني

ليبيا بين المعارضة الوطنية وتداعيات تغير نظام القذافي

بعد انقلاب الفاتح في أيلول - سبتمبر 1969 في ليبيا من القرن الماضي ضد النظام الملكي ونجاح الانقلاب الذي أثمر عن تشكيل الوزارة، تولى مجلس قيادة الثورة السلطتين التنفيذية والتشريعية وأصبح معمر القذافي على رأس تلك السلطة، وبدأوا برفع شعارات معادية للحزبية وتأسيس تنظيم خاص بهم باسم (الاتحاد الاشتراكي)، ورفع النظام في هذا البلد شعار (من تحزب خان) (*) ضمن بنود إعلان الثورة الثقافية لـ (معمر القذافي) تقليداً (للثورة الثقافية الصينية)، مبتدئين من الاتحاد الاشتراكي مروراً بطرح (النظرية العالمية الثالثة) انتهاءً بـ (اللجان الثورية) عبر المؤتمرات الشعبية واعتماد (الكتاب الأخضر) (1)، الذي ألفه العقيد (معمر القذافي) دليلاً نظرياً للحكم وتطبيقاته وتنظيماته السياسية، ولذلك بقي شعار (من تحزب خان) سيفاً مسلطاً على رقاب كل من يرفض الدخول في (حزب النظام)، وعلى اثر تطبيق تلك النظرية تعرضت العديد من التنظيمات والأحزاب السياسية الموجودة في الساحة الليبية والشخصيات الوطنية

(*) طرح هذا الشعار ضمن خطاب للقذافي في مدينة (زوارة) في 15 نيسان - ابريل 1973.
(1) صدر الكتاب الأخضر في العام 1977 يتناول في أجزائه الثلاث الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

والفكرية التي تتمتع بالحضور المؤثر على الساحة الليبية وكان لها الخطوة الكبيرة في دفع الجماهير الشعبية لدعم الثورة قبل انقلاب أيلول 1969، إلى قمع وملاحقة وإرهاب وتصفية، جميع تلك الأحداث كان بمحصلتها دفع معظم قيادات هذه التنظيمات والأحزاب والرموز الوطنية والقومية للهروب إلى خارج ليبيا(2).

الصدام مع المعارضة

برزت حركات وتجمعات وأحزاب معارضة للنظام الحاكم في ليبيا على الساحة بشكل ملحوظ في عقد الثمانينيات مع بداية حملة التصفية الجسدية لقيادات هذه التجمعات سواء في الداخل أو حتى في الخارج والتي طالت العشرات من العناصر الوطنية والقومية، لاسيما أعضاء وقيادات حزب البعث العربي الاشتراكي منهم على سبيل المثال لا الحصر المحامي (عامر الدغيس) والمحامي (محمد الحمي) والمهندس (محمد يانون) والإذاعي (محمد مصطفى رمضان) والمحامي (محمد النافع) وغيرهم، كما تم إعدام أكثر من 26 شخصاً على اقل تقدير حسب تقرير منظمة العفو الدولية .

وفي ظل هذه الأجواء التي طالت حركات المعارضة برزت حركات وتجمعات وأحزاب المعارضة للنظام الليبي وبشكل علني في الخارج، حيث اتخذت

(2) أحمد إسماعيل راشد : تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، مصدر سابق .

من القاهرة وبغداد والمغرب ولندن وسويسرا وأمريكا واليونان قاعدة لعملها ونشاطها، ولأجل الوقوف على أسماء هذه الحركات والتجمعات وطبيعة عملها واتجاهاتها الفكرية والسياسية وبرز الشخصيات والرموز فيها وتأثيرها الشعبي و الجماهيري (3).. يمكن إبراز هذه الحركات والتجمعات بما يلي :

1- في العام 1975 أقام الرائد (عمر المحيشي) أول تجمع معارض للنظام في الخارج (القاهرة)، غير أن هذا التجمع لم يلق أي تأييد في الداخل رغم دعم النظام المصري آنذاك له في المراحل التي كانت فيها العلاقة متوترة بين الرئيس المصري (السادات) والعقيد (القذافي)، وبعد تجاوز الخلافات بين الزعيمين وتحسن العلاقات المصرية - الليبية توقف هذا الدعم عن التجمع المذكور الذي اسماه (المحيشي) بـ(التجمع الديمقراطي) وانتهى الأمر بمؤسسه إلى الدخول بمستشفى الأمراض العقلية في القاهرة، بسبب مضايقة السلطات المصرية له، ومن الجدير ذكره هنا أن هذا التجمع لم يكن له أي برنامج سياسي بل اعتمد أساساً على أطروحات مؤسسه الرائد (عمر المحيشي)، الذي كان يقدم نفسه (كمفكر يساري) اختلف مع العقيد القذافي وزملائه في مجلس قيادة الثورة الليبي الذي كان هو نفسه احد أعضائه البارزين حتى العام 1975 بسبب تلك الأطروحات التي لم تكن تلقى تأييداً أو قبولاً لديهم.

(3) فتحي الديب : عبد الناصر وثورة ليبيا، مصدر سبق ذكره .

2- التجمع الذي أقامه (عبد الحميد البكوش)، رئيس وزراء سابق في العهد

الملكي بعد لجوئه إلى القاهرة بهدف إعادة الملكية إلى ليبيا، انتهى مصير التجمع إلى الفشل برغم مساعدة النظام المصري له وإبرازه كشخصية لها وزنها في الحياة السياسية من خلال عملية خداع قامت بها المخابرات المصرية عندما أوهمت عناصر المخابرات الليبية التي قدمت إلى مصر لاغتياله أن العملية قد تكللت بالنجاح، على عكس الحقيقة التي اتضح فيما بعد أن المستهدف كان شخصاً آخر (شبيهه) بعبد الحميد البكوش وليس هو شخصياً !!

3- التجمع الوطني الليبي : أسسه في النصف الثاني من عقد السبعينيات (محمود

المغربي)(*)، وكان من أبرز عناصر هذا التجمع بالإضافة إليه (فاضل المسعودي) و (نوري الكيخيا)، وقد اتخذ هذا التجمع من سويسرا مقراً لنشاطاتها التي امتدت بعضها إلى لندن والقاهرة، وتعرض التجمع مثل باقي الاتحادات المتكونة إلى انشقاق بسبب الخلافات والتنافس الموجود بين الزعامات القيادية، والتي تكونت بسبب التنافس ومحاولات الاستيلاء على الأموال الخاصة بالتجمع،

(*) فلسطيني الأصل كان يعمل في شركة النفط الليبية في العهد الملكي في بداية حياته السياسية انتمى لحركة القوميين العرب، أُلقي القبض عليه أثناء العدوان الصهيوني على مصر وسوريا والأردن 1967 عندما قاد مظاهرة ضد العدوان في طرابلس، عين بعد انقلاب 1969 رئيساً للوزراء في أول وزارة شكلت من قبل الانقلابيين استقال منها بعد مرور ثلاثة أشهر لخلافه مع أعضاء المجلس ورئيسه معمر القذافي بعد اتهامه من قبلهم بالإلحاد .

وهي أسباب شخصية غير موضوعية كما إنها ليست جوهرية _ المواقف العقائدية أو السياسية _ ومما يؤسف له أن هذه الخلافات قد تحولت إلى قضايا شخصية وصلت إلى محاكم سويسرا (قضية التنافس على أموال التجمع)، وعلى اثر هذه القضية خرج (فاضل المسعودي) مع (نوري الكيخيا) من التجمع وأسس جمعية باسم (جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في ليبيا)، حاولا من خلالها تجميع أكبر عدد من المعارضين الليبيين فيها بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو توجهاتهم العقائدية، أما (محمود المغربي) فقد عاد إلى ليبيا بعد وضع شروط معينة في أعقاب مفاوضات سرية سُميت بـ(مفاوضات المصالحة) التي جرت بينه وبين النظام الليبي بواسطة (علي التريكي) وزير خارجية ليبيا آنذاك، وبعد إقامته لفترة قصيرة من الزمن في العاصمة الليبية (طرابلس) غادرها مرة أخرى إلى الخارج انتظاراً لتحقيق شروطه، والتي كانت تتلخص في إقامة (حياة ديمقراطية) في ليبيا، وحل (اللجان الثورية) و(إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين) دون إن يمارس أي نشاط سياسي معارض في هذه المرة .

4- **الحركة الديمقراطية الليبية :** أسسها مجموعة من الشباب الليبي المقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية، من ذوي الاتجاهات اليسارية (الماركسية) في النصف الثاني من عقد الثمانينات بتشجيع من (منصور الكيخيا) مندوب

النظام الليبي في الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك، وقد حاولت هذه المجموعة التي كان يرأسها (محمود الشمام) استقطاب العناصر اليسارية، من المهاجرين الليبيين في الخارج وفشلت هي الأخرى بعدم قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة وحقيقية على صعيد الحياة السياسية .

5- **جبهة الإنقاذ :** أسسها (محمد المقريف)(*)، اتخذت من القاهرة والمغرب وتونس وبغداد مسرحاً لنشاطاتها وطرحت نفسها كتيار (إسلامي) معارض للنظام الليبي، بحكم وجود (الإخوان المسلمين) فيها، وبالفعل استطاعت أن تستقطب أعداداً في التنظيم يمكن القول إنها ليست بالقليلة من المواطنين الليبيين في الخارج، بسبب توفر الإمكانيات المادية الجيدة وحسن الإدارة، ولم يتوقف نشاطها بهذه الحدود المتواضعة وكان لها محاولات للقيام ببعض النشاطات المسلحة في الداخل(4)، فاستطاعت أن تقوم بفتح عدد من المعسكرات لتدريب عناصرها في الأراضي التشادية بعد الاتفاق مع حكومة تشاد التي كانت وقتها معادية للنظام الليبي، بسبب خلافات كلا الدولتين على (منطقة آرزو) في شمال تشاد والغنية بالنفط والمعادن، وإصرار كلا الدولتين بأحقية عائدة المنطقة إلى حدودهما.

(*) عمل المقريف رئيساً لـديوان المحاسبة في ليبيا ثم سفيراً في الهند، انضم إلى المعارضة بعد إعلان القذافي الزحف على السفارات الليبية في الخارج وتحويلها إلى مكاتب شعبية بداية العام 1980 .

(4) من هذه الأعمال اقتحام معسكر (باب العزيزية) في طرابلس والاستيلاء عليه لفترة محددة والانسحاب بعد سقوط عدد من القتلى ومنهم قائد الاقتحام بعد معركة مسلحة دارت مع القوات الليبية التي كانت تحرس منزل العقيد معمر القذافي في داخل المعسكر .

لم تستطع هذه الجبهة من تحقيق أهدافها داخل ليبيا، لأسباب تتعلق بالدرجة الأولى حول (شبهات) تتعلق بعلاقاتها الخارجية مع (الولايات المتحدة الأمريكية)، إضافة إلى انسحاب الإخوان المسلمين منها واختفاء زعيم الجبهة (محمد المقرئف) من المسرح السياسي .

انتهى أمر هذه الجبهة خلال العدوان الأمريكي على العراق في العام 1991 اثر دخول العراق إلى الكويت وقيام حرب الخليج الثانية بما حملته من تداعيات داخلية وإقليمية ودولية، استغل وقتها النظام الليبي انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب وقام بشن حملة عسكرية على تشاد واجتياحها، مما اضطرت معها عناصر الجبهة التي كانت تتدرب في المعسكرات التشادية للهروب منها بواسطة طائرات عمودية هيأها الجيش الأمريكي لهم وتم بالفعل نقلهم جواً إلى أمريكا وقد اعقب هذا الحدث سقوط نظام (حسين حبري) ومجيء حكومة تشادية جديدة موالية للنظام في ليبيا، مما أدى إلى إنهاء الوجود الليبي المعارض لنظام القذافي في تشاد، أما المجاميع التي بقيت مع جبهة الإنقاذ في الخارج فقد اختارت (ابراهيم صهيد) اميناً عاماً لها بدلاً من (محمد المقرئف).

6- جيش الإنقاذ الوطني الليبي : (البركان) أسسه (جاء الله مطر) في القاهرة، واقتصرت نشاطاته بين الجالية الليبية في مصر، وبعد اختطاف مؤسسه من قبل المخابرات الليبية انتقلت بعض عناصره القيادية إلى بغداد ومنهم المحامي (جمعة عتيقة) ... ولم تستمر هذه

المجموعة ونشاطاتها كثيراً إذ انتهت مع انتهاء عودة (جمعة عتيقة) إلى ليبيا وتخليه عن معارضة النظام، والحركة كانت منذ البداية قريبة في أطروحاتها إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة (جورج حبش) وان بعض عناصرها كان سابقاً في حركة القوميين العرب...وهنا لابد من ذكر احد العناصر القيادية وهو (عز الدين الغدامسي) الذي حاول أن يقيم لنفسه منبراً مستقلاً خاصاً به في مقر إقامته في سويسرا وان يطرح نفسه كعنصر جامع للمعارضة الليبية .

7- **الحركة الوطنية الليبية :** تشكلت هذه الحركة في البداية من العناصر البعثية الليبية التي التجأت إلى العراق بعد حملة القمع التي تعرضت لها في الداخل وأدت إلى تصفية بعضها مثل المحامي (عامر الدغيس) والمحامي (محمد الحمي) وآخرين في نهاية العام 1970 وبداية العام 1980، ضمت الحركة في بداية تشكيلها في الخارج العناصر القيادية التالية (محمد احمد السكر ومبروك الغنودي وعمران بوريس)، وهم من أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي في ليبيا بالإضافة إلى عناصر أخرى مستقلة قريبة من أفكارها المطروحة والتي تنادي بها الحركة . وقد كان للحركة إضافة إلى تواجدها في العراق امتدادات في الخارج وبالذات في اليونان وإيطاليا ولندن وأمريكا، وخصوصاً في صفوف الطلبة البعثيين الوافدين من القطر الليبي للدراسة في هذه البلدان، كما حظيت الحركة بدعم وتأييد بعض الشخصيات الليبية المعروفة بحكم انتماءاتها البعثية السابقة مثل المحامي (عبد الله شرف

الدين)(*)و(منصور الكيخيا)، ولقد حاولت هذه الحركة منذ بداية انطلاقها وبعد طرح برنامجها السياسي على إيجاد تحالف مع القوى السياسية الليبية المعارضة الأخرى وبذلت من اجل ذلك جهوداً كبيرة من خلال اللقاءات والاجتماعات التي تمت بينها وبين الحركة الديمقراطية الليبية وبقايا جيش الإنقاذ الليبي (البركان) وبعض الشخصيات الوطنية الليبية محاولة إقامة تحالف باسم (التحالف الوطني الليبي) برئاسة (منصور الكيخيا)، الذي بدأ بدوره إجراء اتصالات مع أطراف المعارضة الليبية الأخرى..وكان من المؤمل أن يصل هذا التحالف إلى اتفاق مع كل هذه الأطراف إلا إن غياب رئيسه (منصور الكيخيا) في ظروف غامضة ومجهولة بعيداً عن الساحة السياسية والحياة حال دون إتمام هذه العملية .

حيث تم اختطافه في القاهرة أثناء حضوره مؤمراً لـ(جمعية حقوق الإنسان العربي) وبالرغم من المحاولات التي قامت بها زوجته (بهاء العمري)، من خلال اتصالاتها بالحكومة المصرية والنظام الليبي للتعرف على مصيره غير أنها لم تتلقَ جواباً واضحاً بهذا الخصوص لحد الآن !!، ومنصور الكيخيا كان وزيراً

(*) نقيب المحامين الليبيين من سنة 1969 إلى 1979 في سنة 1981 ثم حلّ النقابة وإغلاق مقرها وإلغاء دور المحامين وإحاقهم بوزارة العدل .. في 20 كانون الثاني - يناير 1982 قرر المحامون الليبيون في الخارج إعادة تشكيل نقابة المحامين الليبيين ونقل نشاطها إلى الخارج وقد تم تشكيل مجلس مؤقت للنقابة يتكون من تسعة أعضاء، شغل فيه منصب النقيب جمعة احمد عتيقة وأمينه العام (عبد الحميد البكوش) رئيس وزراء سابق . والمحامي عبد الله شرف من العناصر البعثية القيادية الذين تم محاكمتهم في العام 1961 في ليبيا .

للخارجية الليبية في سبعينيات القرن الماضي ثم رئيساً للبعثة الليبية في الأمم المتحدة التي استقال منها احتجاجاً على حملة الاعتقالات والتصفيات التي طالت الوطنيين والقوميين والبعثيين، وعاش مع زوجته في فرنسا بعد استقالته وله ابن واحد (رشيد) وقد كان من أكثر الشخصيات الوطنية الليبية المعارضة شعبيةً وقبولاً عند الآخرين .

والجدير بالذكر كان هناك الكثير من المحاولات التي سعى فيها النظام الليبي لغرض استمالاته وإقناعه بالرجوع إلى ليبيا، من خلال الاتصالات التي جرت معه بواسطة وزير الخارجية الليبي السابق (علي التريكي)، ومنصور الكيخيا كان دائماً يربط عودته بجملة شروط سياسية والتي كانت تتلخص في إقلاع النظام الليبي عن سياسته الفردية وإشاعة الحرية والديمقراطية في المجتمع من خلال حل (اللجان الثورية)، والإيمان بحرية الفكر والتعبير، والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية وحماية حقوق الإنسان الليبي والعربي، الذي ظل يدافع عنها في كافة مقابلاته الصحفية وحواراته وفي خطبه في المؤتمرات التي كان يحضرها كداعية من دعاة حقوق الإنسان في الوطن العربي .

ومما لاشك فيه إن غياب مثل هذه الشخصية السياسية والفكرية الداعية للديمقراطية وحصول الإنسان على حقوقه كاملةً، أدى إلى إضعاف (التحالف الوطني الليبي) الذي ظل في النهاية مقتصرًا على الحركة الوطنية الليبية وبعض عناصر الحركة الديمقراطية بتعرضه إلى نكسة أدت إلى انتهائه بشكل نهائي بعد

الغزو الأمريكي للعراق في آذار 2003، واضطرار من بقي من منتسبي هذا التحالف والحركة الوطنية الليبية إلى الهروب للخارج أما (عبد الله شرف الدين) زميل (منصور الكيخيا) ورفيق دربه وكفاحه فقد توارى عن الأنظار وآثر البقاء في مدينة (آركنساس) في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اتخذها مقراً لإقامته ولم يسمع عنه شيء بعد ذلك ليس على الصعيد السياسي فحسب بل حتى على الصعيد المهني بحكم وجوده في المواقع القيادية في اتحاد الحقوقيين العرب، واتحاد المحامين العرب .

وهنا لابد من الإشارة إلى ملاحظة مهمة ذات صلة بالحركة الوطنية الليبية، يمكن القول فيها أن هذه الحركة لم تنج من الخلافات التي لازمت المعارضة الليبية جميعها حينما خرج من صفوفها المحامي (عمران بورييس)، الذي أقام في باريس لفترة من الزمن ثم بعدها رجع إلى ليبيا، إضافة إلى خروج كل من (عمر الأبيض) و (سليم الحجاجي)(*)، الأول عاد إلى ليبيا، أما الثاني فقد استقر في المملكة الأردنية الهاشمية ولكنه اختفى فيما بعد ولم يُعرف عن مصيره شيئاً فيما بعد.

(*) سليم الحجاجي : من الضباط البعثيين عبر الحدود المصرية الليبية في حرب حزيران / 1967 وكان برتبة ملازم، فصل من الجيش بعد انقلاب القذافي، والتجأ إلى العراق في العام 1976 وانخرط في الجيش العراقي حتى وصل إلى رتبة عميد، شارك في الحرب العراقية - الإيرانية طيلة سنوات الحرب (1980 - 1988) وتقاعد بعد الحرب .

8- إلى جانب الحركات والتجمعات الليبية المعارضة التي طرحت نفسها بصورة علنية في الخارج والتي ذكرناها آنفاً، ظهرت إلى جانبها معارضة أخرى والتي يمكن تسميتها بـ(المعارضة الفردية) أو (معارضة أفراد) ويمثل هذه المعارضة بعض أعضاء (مجلس قيادة الثورة الليبي) (*) الذين اختلفوا مع العقيد القذافي، ومن ثم التجأوا إلى القاهرة مثل (عمر المحيشي) و(عبد المنعم الهوني) و(محمد نجم) و(محمد المقريف) و(محمد مختار القروي) ومعظم هؤلاء لم يتحركوا باتجاه كسب أنصار أو بناء قاعدة شعبية وجماهيرية لهم سواء في داخل ليبيا أو في خارجها، وذلك لأن مواقفهم من النظام كانت أشبه ما تكون بموقف (المحتج) على بعض ممارساته والتي لم تكن تحظى برضاهم وبالتالي كانوا يعولون على رفاقهم وزملائهم الذين استمروا بالعمل مع القذافي في مجلس قيادة الثورة مثل (أبو بكر يونس) و (مصطفى الهواري) لتجاوز تلك الممارسات ولذلك سرعان ما استطاع النظام من استعادة هؤلاء إلى صفوفه لاسيما (محمد نجم) و (عبد المنعم الهوني)، واحتواء الآخرين وتعيينهم في مناصب حكومية رسمية في أماكن

(*) مجلس قيادة الثورة الليبي انتهى عملياً العام 1973 بعد تجميد أو خروج معظم أعضائه واحداً بعد الآخر وتركهم العمل السياسي بسبب أسلوب القذافي في التعامل معهم، وأوضح مثل على هذا التعامل هو (عبد السلام جلود) الذي ترك المجلس والعمل السياسي بعد أن كان الرجل الثاني في النظام الليبي بسبب اتهامه القيام بممارسات لا أخلاقية عند زيارته المتكررة للقاهرة.

تواجههم في الخارج كتعيين (عبد المنعم الهوني) (*) ممثلاً للحكومة الليبية في الجامعة العربية (1)، مما سبق ونتيجة لما تم التطرق إليه يتوضح لنا التالي :

أولاً : إن المعارضة الليبية بكل تجمعاتها وحركاتها التي ذكرناها آنفاً لم تستطع بناء أية قاعدة شعبية أو جماهيرية لها وخاصة في الداخل الليبي، لقلة الحجم العددي لها حتى أن بعض الأطراف من هذه المعارضة لم يتجاوز عدد أعضائها حتى في الخارج عدد أصابع اليد الواحدة .

ثانياً : إن معارضة بعض الحركات للنظام لم تتعدى حدود الخلاف الشخصي ولذلك لم تكن هذه المعارضة جدية وحاسمة، ومن غير المستغرب أن تعود مثل هذه المعارضة إلى الداخل وتعلن المصالحة مع النظام بمجرد لقاءها مع بعض ممثلي النظام مع وعود وهمية تعطى بمجرد عودتهم إلى الوطن .

ثالثاً : لا يمكن إنكار أساليب القمع التي استعملها النظام الليبي وقيامه بحملة اغتيالات واسعة ضد المعارضين في الداخل والخارج وبموجب هذه السياسة التي اتبعها النظام الليبي شُلت حركة المعارضة وضعف نشاطها وهو ما عاد سلباً على أي مشاريع أو تنظيمات تقودها الحركات المعارضة .

(*) انظم إلى حركة التمرد التي قامت في بنغازي في 17 فبراير 2011 وعين من قبل ما يسمى بالمجلس الوطني الانتقالي سفيراً لليبيا في القاهرة خلال عدوان الناتو على ليبيا .
(1) فتحي الديب : مصدر سابق وراجع، خليل إبراهيم السامرائي، مصدر سابق .

رابعاً : إذا ما استثنينا تلك المحاولة (اليتيمة) التي قامت بها (جبهة الإنقاذ) في مواجهة النظام عام 1985، عندما دفعت بعض عناصرها للتسلل إلى الداخل عن طريق الحدود التونسية والدخول في اشتباك مسلح مع عناصر النظام في معسكر (باب العزيزية) حيث مسكن العقيد القذافي بهدف الاستيلاء على الحكم ومقتل عدد من هذه العناصر بما فيهم قائد المحاولة (عبد الفتاح زليط)، فإن كافة أطراف المعارضة الباقية لم تستطع القيام بأي عمل جدي ومؤثر في الداخل وحتى تلك المحاولات التي بذلها (جيش الإنقاذ) فيما بعد من خلال تجنيد بعض عناصر القوات المسلحة الليبية التي وقعت في أسر الحكومة التشادية بقيادة العقيد (علي حفتر)، وتدريب عناصر أخرى في المعسكرات التشادية لم تحقق أي نتيجة، حيث لم تتمكن هذه العناصر من التسلل عبر الحدود إلى الداخل رغم كل الإمكانيات الخارجية التي وضعت تحت تصرفها وهنا لابد من الإشارة إلى التيار الإسلامي في الداخل، فرغم عدم تبلور هذا التيار على شكل تنظيم منسق، ولكنه اثبت وجوده من خلال بعض النشاطات والفعاليات المعارضة التي كان يقوم بها في بعض المدن الليبية وفي أوقات مختلفة، جعلت التيار يتعرض إلى نقمة النظام وإجراءاته القمعية لكل من يحاول معارضة النظام و المطالبة بتغيير السياسات المتبعة من قبله .

خامساً : ارتباط بعض أطراف المعارضة بعلاقات مشبوهة مع قوى خارجية وخاصة مع الدوائر الأمريكية، وهو ما ثبت تأكيده من خلال

علاقات احد رموز المعارضة الذي كان يُمول الجبهة مادياً وهو (مصطفى بن حليم) وهو من رجالات العهد الملكي الأثرياء وعرف بعلاقاته الواسعة بأوساط غربية وأجنبية معروفة لدى الشارع الليبي .

لقد أعطت الانطباعات السلبية للمعارضة بعض المؤشرات التي تؤخذ على هذه الحركات والتجمعات بابتعادها عن قطاعات واسعة من الشارع الليبي، وجعلها تفقد الكثير من مصداقيتها أمام الشعب والجماهير التي تترقب نظام عملها في معارضة النظام . ونتيجة لهذا الإرباك في عملها ركزت تلك الحركات والتجمعات على الإعلام بشكل كبير إذ كان لكل طرف من أطراف هذه المعارضة (صحيفة أو مجلة) دورية شهرية ونصف شهرية تطبع بشكل جيد في العواصم التي تتواجد فيها وتوزع إما بشكل مباشر في عواصم بلدان المهجر أو عن طريق البريد على الجاليات الليبية في الخارج، بالإضافة إلى النشرات والبيانات اليومية التي كانت تصدر عنها للتعبير عن أفكارها ومواقفها من النظام، واستطاعت المعارضة استغلال بعض المنابر الإعلامية وخاصةً في الدول التي كانت حكوماتها على علاقة سلبية مع النظام الليبي، مثل الإذاعة والصحافة والتلفزيون، غير أن هذا العمل الإعلامي كان موسمياً يخضع للظروف المحيطة بتلك الحركات وعلى مدى سلبية العلاقة أو إيجابياتها بين تلك الحكومات والنظام الليبي.

ومما لاشك فيه إن اتساع وسيطرة الجانب الإعلامي في عمل المعارضة ومنافسة بعضها للبعض الآخر في هذا الميدان الدعائي والذي لم يكن يتناسب بأي شكل كان مع قوة المعارضة الليبية وبكل تجمعاتها وحركاتها بدون استثناء حولت تلك المعارضة إلى مجرد (معارضة إعلامية) في الخارج، ليس إلا ! ولم تكن تمتلك لها من القاعدة والدعم في الداخل إلا صدى ضعيفاً وباهتاً، وهو الأمر الذي كان مطلوباً من (المعارضة الليبية) والمرسوم ضمن استراتيجيات الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي لها مصالح اقتصادية واسعة في ليبيا وخاصة المصالح البترولية، والتي تتلخص في إبقاء النظام الليبي تحت الضغط وتحت دائرة الخطوط المسموح بها وعدم تجاوزها ...!! وان تعرض ليبيا للعدوان في العام 1985 من قبل أمريكا واستهداف منزل العقيد القذافي وقصفه بالطائرات جاء ضمن هذه الإستراتيجية وبالتالي عدم تجاوزها والخروج منها.

.. ومن نافلة القول أن الإشارات السلبية التي وردت في هذا البحث سواء عن المعارضة الليبية في عقد السبعينيات والثمانينيات أو النظام الليبي، لا تنتقص أبداً من المواقف الوطنية الحقيقية من بعض رموز المعارضة وكذلك من النظام الليبي الذي كان له موقفاً قومياً مشرفاً من احتلال العراق في العام 2003، هذا الموقف الذي ورد بصورة واضحة وصريحة في خطاب العقيد معمر القذافي أمام الجمعية العامة في دورتها المنعقدة للعام 2009 م .

الغزو الأمريكي-الأطلسي لليبيا وتداعيات تغير نظام حكم القذافي 2011

في 17 فبراير -شباط 2011م حدث تمرد شعبي كبير معارض للنظام الليبي بدأ من مدينة بنغازي وامتد إلى المحافظات الشرقية، وانضم إليهم عدداً من العسكريين (قادة وضباط وجنود) شكلوا مجلساً باسم (المجلس الوطني المؤقت) برئاسة وزير العدل الليبي مصطفى عبد الجليل الذي استقال من منصبه وانضم إلى المتمردين، طالب القذافي من الشعب بكلمة متلفزة مرتجله كان يبدو عليه الانفعال توعده المتمردين ووصفهم بأبشع النعوت مما أثار حفيظة الجميع بمن فيهم الدول الأوربية وأمريكا، التي كانت تبحث عن أي حجة للتدخل في هذا البلد النفطي الغني والمهم ووجدت هذه الدول ضالتها المنشودة بعد تهديد سيف الإسلام القذافي من إن بنغازي (معقل المتمردين) ستسقط خلال 48 ساعة وقد عملت هذه الدول على حشد المجتمع الدولي من خلال اللجوء إلى مجلس الأمن، ولعبت بعض الدول العربية مثل قطر والأمارات والأمانة العامة للجامعة العربية بدعم مباشر من السيد عمر موسى الأمين العام آنذاك دوراً بالغ الأهمية في حشد التأييد الدولي للتدخل العسكري الغربي في ليبيا بحجة حماية المدنيين من قمع قوات وكتائب القذافي، وبشكل خاص بعد أن اتخذت الجامعة العربية قرارها سيء الصيت باللجوء إلى المنظمة الدولية لطلب المساعدة العسكرية، وفي 2011/3/17م أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 بعد شهر من بداية الحراك، خول خلاله الدول المنضوية تحت لواءه باتخاذ أية إجراءات ضرورية لتطبيق منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا رغم امتناع خمسة دول عن التصويت على القرار وهي روسيا، الصين، ألمانيا، البرازيل والهند استغلت أمريكا و حلفائها الغربيين في حلف الناتو القرار الاممي، بشن غارات جوية على المدن الليبية بمشاركة طائرات كندية وقطرية وإماراتية بضرب أهداف عشوائية لم تفرق

بين العسكرية منها والمدنية في مدينة طرابلس ومدن ليبية أخرى، حيث أعلنت وكالة رويتر بأن أكثر من (110) صاروخ من صواريخ توماهوك أمريكية وبريطانية أطلقت على تلك المدن من 25 بارجة وغواصة حربية تابعة إلى الناتو في البحر الأبيض المتوسط على مقربة من السواحل الليبية في الأيام الأولى من بدأ العمليات العسكرية، استنكر الرئيس الفنزولي (هوغو شافيز) العدوان الانكلوأمريكي على ليبيا واعتبره تدخلاً غير مسؤول في الشؤون الداخلية الليبية، كما عبرت روسيا عن أسفها لهذا العدوان بعد أن بدأت الضربات الجوية الأمريكية والفرنسية والبريطانية وبمشاركة من طائرات قطرية وإماراتية لأهداف عسكرية ومدنية، بعد يوم واحد من موافقة ليبيا على قرار مجلس الأمن 1973، واستعداد حكومتها بإيقاف العمليات العسكرية ضد المتمردين في بنغازي وغيرها من المدن الليبية التي وقعت تحت سيطرتهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى قامت مظاهرات حاشدة أمام البيت الأبيض الأمريكي من قبل الآلاف من المواطنين الأمريكيين ضد التدخل العسكري في ليبيا، وأعلن مسؤول فرنسي بأن التنسيق للعمليات الحربية يتم من مركز قيادة أمريكي، فيما أكد التلفزيون الليبي بأن معظم هذه العمليات تستهدف مخازن الوقود والمستشفيات وأحياء مدنية، وبدوره أكد رئيس الوزراء القطري في اليوم الأول من العمليات العسكرية الأمريكية والأوروبية ضد ليبيا بأن (بلاده تشارك في هذه العمليات) وبعد مرور عدة أيام على هذه العمليات قال القذافي في خطاب له (بأن بلاده سيدافع عن نفسه في رد العدوان بناء على المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة ودعا إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة العدوان الأمريكي الغربي على بلاده (وفي هذه الأثناء تبين بأن المتمردين الذين أطلقوا على أنفسهم ب (الثوار المعارضين) ينسقون الخطط العسكرية مع التحالف الغربي ويقومون بتزويده بأماكن وجود القوات الليبية النظامية لغرض توجيه الضربات الجوية المدمرة لها

!! كما قام هؤلاء المتعاونون مع التحالف الأمريكي - الغربي بتشكيل (مجلس عسكري) برئاسة العقيد (خليفة حفتر) (1) ، ومن جهتها أعلنت روسيا بأنها طلبت من مجلس الأمن الوقف الفوري للعدوان الأمريكي الأطلسي على ليبيا التي ذهب ضحيتها أكثر من ألف مواطن قتلوا في الغارات التي شنت على طرابلس وفي تصريح مثير أعلن الناطق الرسمي البريطاني بأن القوات البريطانية ستقوم (بعملية جراحية) وذلك باغتيال معمر القذافي !! وعلى اثر هذا التصريح قامت الطائرات العسكرية بقصف معسكر العزيزية معقل القذافي في طرابلس(2).. كما إن الغارات الجوية العشوائية استمرت على العاصمة طرابلس ومدن (سبها وتاجورا ومصراته والبريقة ورأس لانوف)، ومن التطورات التي حدثت بعد مرور شهر على العمليات العسكرية تم تشكيل ما يسمى بالمجلس التنفيذي (بمثابة حكومة مؤقتة) وتكليف (محمود جبريل)(3) ، برئاسة هذا

(1) خليفة حفتر : عقيد في الجيش الليبي تم أسره في تشاد مع مجموعة من القوات العسكرية الليبية التي كانت تخوض الحرب في عقد الثمانينيات ضد حكومة (حسين حبري) .. وقد تم إطلاق سراحه من الأسر بعد فترة من أسره باتفاق بين الحكومة التشادية والمعارضة الليبية آنذاك، بعد أن تعهد حفتر بالعمل مع المعارضة ضد حكم القذافي، وفي عام 1991 تم تهريب حفتر ومن معه من العسكريين الليبيين الذين انضموا إلى المعارضة الليبية في تشاد بطائرات أمريكية إلى جزيرة (غوواما) بعد قيام القوات الليبية باجتياح تشاد وإسقاط حكومة حبري وإقامة حكومة موالية للنظام الليبي فيها برئاسة (إدريس دي) !!

(2) في يوم السبت الموافق 29 نيسان 2011م قامت قوات التحالف الأمريكي الأطلسي بقصف منزل القذافي وادي القصف إلى مقتل نجله الأصغر سيف العرب القذافي وثلاثة من أحفاده، ونجا هو وزوجته بأعجوبة من القصف .. هذا وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أكثر من مرة خلال العدوان على ليبيا بأن قتل القذافي هو من أهداف عملياتهم العسكرية !! وقد اعترف التحالف الأمريكي - الأطلسي قيامه بقصف باب العزيزية دون أن يذكر استشهاد نجل القذافي وأحفاده .

(3) كان من أقطاب النظام الليبي وانقلب على النظام وانظم إلى المتمردين في بنغازي .

المجلس، وفي 31 آذار -مارس 2011م أعلن موسى كوسا(4) وزير الخارجية الليبي استقالته من الحكومة الليبية ولجوءه إلى بريطانيا الذي كان سفيراً فيها في فترة سابقة.

وبدوره اتهم القذافي عناصر من القاعدة بقيادة التمرد في مدينة (درنه) وعلى رأسهم (ابوسفیان إبراهيم احمد حموده بن قمو) الذي كان معتقلا في غوانتانامو وأطلق سراحه عام 2005م وعبد الحكيم الحساني، الذي كان يقود لواء المتمردين في درنه، والحساني هذا كان مقاتلا في صفوف طالبان في

(4) خدم النظام الليبي أكثر من ثلاثين سنة وكان احد أدوات النظام لقمع المعارضين الوطنيين عندما كان مديراً لجهاز المخابرات الليبية (1994-2009) كما انه كان من المتهمين الرئيسيين بتدمير عمليات اغتيال وقتل المعارضين الليبيين في بريطانيا خلال عقد الثمانينيات عندما كان كوسا سفيراً لبلاده في لندن، ومتهماً أيضاً بتدبير عمليات إرهابية منها تفجير طائرة (بان أمريكيان) فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية عام 1988م، ومن المعلوم إن موسى كوسا لم يكن الوحيد من المسؤولين الأساسيين في النظام الليبي الذين تخلوا عن القذافي وانظموا للمتمردين فقد سبقه رفيق القذافي (عبد الفتاح يونس) وزير الداخلية الليبي الذي انظم إلى المتمردين في بنغازي وأصبح رئيس أركان الجيش الليبي الجديد التابع للمتمردين إلا انه اغتيل فيما بعد في عملية لا زال يشوبها الغموض إلى يومنا هذا .ثم تخلى احمد قذاف الدم ابن عم القذافي عنه وكان هذا من أقوى الأشخاص المحيطين بالقذافي الذي أوكلت له مهام سرية وتصفية خصوم القذافي في الداخل والخارج والذي يعتبر الخزانة الأمنية للإسرار القذافي وعائلته ،، كذلك تخلى عن القذافي عدد لا يستهان به من رؤساء الدوائر الدبلوماسية في الخارج من سفراء وممثلين رسميين منهم إبراهيم شلغم ممثل ليبيا في جمعية الأمم المتحدة الذي كان له دور كبير في تأليب الرأي العام الدولي ضد القذافي وكذلك تخلى عبدالعاطي العبيدي الذي عينه القذافي وزيرا للخارجية خلفاً لموسى كوسا والعبيدي شغل منصب رئيس الوزراء الليبي عام 1979 لغاية 1981م ووزيراً سابقاً للخارجية 1982 لغاية 1984م.

أفغانستان .. وثبت في هذه الأثناء إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أرسلت عملائها إلى بنغازي للتعاون مع المجلس الانتقالي المؤقت ضد نظام القذافي كما قامت بتخصيص (25) خمسة وعشرين مليون دولار للقائمين بأمر هذا المجلس، وأعلنت بأن لديها برامج لتدريب المتمردين على النظام الليبي وكان من ضمن خيارات واشنطن أن يكون تدريب هؤلاء في دولة عربية كأن تكون (قطر أو الإمارات) علماً بأن الدولتين العربيتين المذكورتين ومعهما دولة الكويت قد أعلنوا عن قيامهم بتمويل العدوان على ليبيا وتحمل كافة التكاليف المادية الناجمة عن ذلك !! هذا وقد تم عرض وساطات عديدة لإنهاء القتال في ليبيا بين المتمردين والنظام الحكومي ومنها على سبيل المثال لا الحصر الوساطة المغربية ووساطة الاتحاد الأفريقي والوساطة الروسية واليونانية إلا إن تلك الوساطات قد باءت بالفشل بسبب إصرار المتمردين على رحيل القذافي وأبنائه عن السلطة بشكل نهائي، الأمر الذي رفضه القذافي بشكل قاطع ... وفي 2011/6/1 أعلنت لجنة تحقيق أنشأها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بأن السلطات الليبية وقوات المتمردين ارتكبوا جرائم حرب في الوقت الذي أكد المتحدث الرسمي باسم الحكومة الليبية (د.موسى إبراهيم) مقتل 718 وإصابة 4067 مدنيا ليبيا في الغارات التي شنتها طائرات الحلف الأطلسي (الناتو) منذ منتصف آذار 2011م ولغاية 2011/6/1م ونقلت مصادر عسكرية بريطانية إن عناصر سابقين من القوات الخاصة البريطانية توظفهم شركات أمنية خاصة بريطانية متواجدين في مصراته غرب ليبيا يقدمون (النصح) للمتمردين على

الأرض، ومعلومات للحلف الأطلسي عن تواجد القوات الليبية النظامية وهؤلاء يتلقون رواتبهم من دولة عربية ! (ولا نظن أن الموضوع يحتاج إلى ذكاء عالي لمعرفة إن الدولة المقصودة هي قطر)، وفي روما أعلن وزير النفط الليبي (شكري غانم) عن استقالته من الحكومة الليبية وانضمامه إلى المتمردين، كما أعلنت الحكومة الليبية بأن خسائر الصندوق الليبي بلغت، منذ العدوان الأطلسي على ليبيا وحتى 2011/6/1م، مليار دولار أمريكي وفي أمريكا أعلنت منظمة (هيومن رايتس) في 2011/6/5م قيام المتمردين باحتجاز المئات من أنصار القذافي في بنغازي وتعذيبهم والانتقام ممن كانوا يعملون بالأجهزة المنية الليبية .. وأعلن الناطق الرسمي لحلف الناتو بأنه تم تدمير مقر القذافي في باب العزيزية تدميراً كاملاً وقد أعلنت الإذاعة الليبية من جانبها بان التدمير المشار إليه آنفا قد خلف ورائه أكثر من 30 شهيداً ومئات من الجرحى المدنيين .

وفي 2011/6/7م أعلن القذافي في خطاب صوتي بأنه لن يترك ليبيا حياً فأما النصر على العدوان وأما الشهادة وأكد على ذلك مرة أخرى في 2011/6/17م في خطاب جديد بثه التلفزيون الليبي، تعهد فيها بإلحاق الهزيمة بالحلف الأطلسي الذي يحاول الإطاحة به، وقال القذافي (نحن في بلدنا لم نغزوهم ولم نعتدي عليهم، ووصف المتمردين الذي يساندهم هذا الحلف بأنهم خونة وجبناء) وقد جاء خطاب القذافي هذا في وقت تواجد فيه المبعوث الروسي (ميخائيل مارغيلوف) في طرابلس التي دوت فيها الانفجارات مع وصوله حيث قابل رئيس الوزراء الليبي (المحمودي البغدادي) لإيجاد أرضية

للقاء والتباحث بين الطرفين المتصارعين في ليبيا استمرارا للاتصالات التي جرت في عواصم أوروبية إلا إن (محمود جبريل) رئيس اللجنة التنفيذية ومسؤول العلاقات الخارجية في المجلس الانتقالي المؤقت الذي شكله المتمرّدون في بنغازي مع بداية تمردهم برئاسة مصطفى عبد الجليل(1)، نفى إجراء مثل هذه الاتصالات وقبله صرح سيف الإسلام القذافي بأن والده لا يمانع من إجراء انتخابات في عموم ليبيا تحت إشراف الأمم المتحدة، وفي واشنطن أعلن رئيس الكونكرس الأمريكي بأنهم سيقاضون الرئيس الأمريكي اوباما بسبب قيامه بإعطاء أوامر للقوات الأمريكية بشن غارات على ليبيا دون اخذ موافقة الكونكرس.

في بداية تموز/ يوليو 2011م مرت 100 يوم على العدوان الأمريكي - الأطلسي على ليبيا وتؤكد صمود الشعب الليبي أمام العدوان الهمجى حيث خرجت مظاهرات مليونية في مدينة طرابلس وست مدن ليبية أخرى استنكاراً لهذا العدوان، وفي 2011/7/3م، أعلن قاضي التحقيق في طرابلس (خليفة عيسى خليفة) أمام الصحفيين الأجانب إن ملف الاتهام بحق ما يسمى بالمجلس الانتقالي الذي يتخذ من مدينة بنغازي مقراً له بات جاهزاً وفيه 18 تهمة رسمية بحق 21 متهم أبرزهم (مصطفى عبد الجليل) و20 آخرون وستتم ملاحقتهم بتهمة التعدي على النظام والمواطنين بهدف زعزعة النظام والأمن داخل ليبيا

(1) قاضي شغل منصب وزير العدل لمدة أربعة سنوات في حكم القذافي قبل انضمامه للمتمردين ولكونه شخصية قضائية فقد كان المرشح القوى لتزعّم المتمردين للفترة الانتقالية على اقل تقدير .

والتجسس لصالح دول أجنبية هي فرنسا وأمريكا ومساعدتها على الاعتداء على ليبيا واجتياحها والتحريض على التمرد والانشقاق وتشجيع أبناء البلد على الاقتتال القبلي والطائفي .

ورفض قاضي التحقيق الليبي تحديد العقوبات ولكنه أكد إن أعضاء المجلس سيحاكمون بموجب قانون العقوبات الليبي وبريطانيا الذي يعود إلى عام 1954م وسيتم استدعاء المتهمين الذين يتمتعون بكل الضمانات القانونية للحصول على محاكمة عادلة وشفافة .

في تركيا أعلن صندوق ضمان الودائع الادخارية التركي عن حجز أسهم المصرف الليبي الأجنبي الذي يعد المساهم الكبر في المصرف العربي التركي بعد إعلان الحكومة التركية عن قرارها بتجميد الأصول الليبية تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي 1975 و 1973، القاضي بحجز ومصادرة أموال الحكومة الليبية في الخارج ،وقد جاء هذا الإعلان التركي مكماً لقرار الحكومة التركية في تجميد أرصدة الزعيم الليبي معمر القذافي وعائلته في مصارفها .

ولم تكتف الحكومة التركية بهذه الإجراءات فحسب بل تحدث وزير خارجية تركيا (احمد داود اوغلو) عن الحاجة لدعم (حكومة المعارضة) مالياً، واجتمع مع زعماء المتمردين في بنغازي وتعهد بتقديم (200) مليون دولار لهم بالإضافة إلى (100) مليون دولار تم تقديمها لهم بالفعل !!وقبل ذلك أصدرت ما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق القذافي ونجله سيف

الإسلام ومسؤول المخابرات الليبية عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ليبيا منذ اندلاع الأعمال المسلحة ضد النظام الليبي في 15 شباط فبراير 2011م .

وفي 2011/7/4 أعلنت الحكومة الليبية بأنها ألقت القبض في مياها الإقليمية على زورقين فرنسيين تحملان أسلحة ومعدات عسكرية للمتمردين في بنغازي وقد اعترفت الحكومة الفرنسية بدورها في تزويد المعارضين الليبيين بالأسلحة معلنة إن ذلك لا يتعارض مع قرار مجلس الأمن 1973، فيما اعتبرت روسيا والصين بان هذا العمل مخالف تماماً لهذا القرار ... وفي هذه الأثناء أعلن المتحدث باسم حكومة القذافي (د.موسى إبراهيم) إن مسؤولين حكوميين اجروا محادثات بوساطة أجنبية مع شخصيات معارضة في ايطاليا ومصر والنرويج للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، إلا إنها لم تفض إلى أي نتيجة .. ومن جانبها أعلنت روسيا فشل المحادثات التي أجرتها مع حلف الناتو لتقريب وجهات النظر بينهما حول إيقاف العمليات العسكرية التي يقودها الحلف والتي جرت في مدينة (سورتش) على البحر الأسود بحضور رئيس جنوب أفريقيا (جاكوب زوما) .. ويذكر إن زوما قد زار في وقت سابق ليبيا واجري لقاءات ومحادثات مع الحكومة الليبية والمعارضة بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة وهو الحل الذي تبناه الاتحاد الإفريقي منذ بداية الأزمة.

في 2011/11/22م تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الليبية الانتقالية الجديدة من 24 وزيراً برئاسة عبد الرحيم كيب (1) ومن ضمن التشكيلة أسامة الجويلي من مصراته وزيراً للدفاع (وهو قائد المتمردين في المدينة المذكورة) وعاشور بن الخيال وزيراً للخارجية، وعبد الرحمن بنبزة وزيراً للمالية، إن إعلان هذه الوزارة جاء بعد إعلان مقتل القعيد القذافي ونجله المعتصم بالله بعد اعتقالهما على قيد الحياة في مدينة سرت في 2011/11/20م من قبل المعارضين في المجلس الوطني الانتقالي كما تم اعتقال نجله الآخر سيف الإسلام القذافي الذي صدر بحقه وحق والده مذكرة اعتقال في 27 حزيران/2011م من قبل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي .. وفي وقت سابق من مقتل القذافي قتل ابنه الآخر خميس في مدينة بن الوليد .. وتقضي المهمة الأساسية لحكومة الكيب بالإعداد للانتخابات تاسيسه في فترة أقصاها 8 أشهر على أن تليها انتخابات عامة بعد سنة، هذا وقد ذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) انه تم احتجاز الآلاف من المواطنين الليبيين بينهم نساء وأطفال على نحو غير قانوني من قبل الميليشيات المسلحة التي أطاحت بالقذافي، وان الكثير من السجناء يتعرضون إلى التعذيب البدني والنفسي وسوء المعاملة الممنهجة خلال اعتقالهم في سجون خاصة خارجة عن سيطرة (الحكومة الجديدة) في البلاد وأوردت الوثيقة التي اطلعت عليها صحيفة (الاندبندت البريطانية) انه في حين تم الإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين احتجزهم نظام القذافي فان مالا يقل عن 7000

(1) استاذ جامعي لم يعرف عنه سابقا اي نشاط سياسي معارض.

سجين حلوا مكان هؤلاء ممن تسميهم الحكومة الجديدة (أعداء الدولة الجديدة (هؤلاء اختفوا في ظل نظام يفتقر إلى تطبيق ابسط القواعد القانونية وحقوق الإنسان مستغلا الظروف السياسية المرتبكة التي أعقبت سقوط القذافي ونظامه، وقد ورد في التقرير إن ما يثير مخاوف الأمين العام هو مصير النساء المعتقلات مع أطفالهن بحجة وجود روابط مزعومة لهن مع النظام السابق ومما يزيد هذه المخاوف عدم وجود شرطة نسائية للإشراف على وضع هؤلاء النسوة المعتقلات.

ويضيف التقرير بان هناك أدلة ملموسة بان الميليشيات المسلحة قد ارتكبت فعلاً جرائم حرب في معركة سرت، كما يكشف التقرير بأن مدينة طبرق قد دمرت على نحو كبير على أيدي هذه الميليشيات في مدينة مصراته المجاورة، يضاف إلى ذلك انه جرى إعدام عدد من الأفارقة بسبب مزاعم كاذبة متهمين بالقتال إلى جانب القذافي ضد (الثوار) (1) .

من جانب آخر ذكرت تقارير صحفية غربية في أعقاب مقتل القذافي الذي جاء مقتله في ظروف غير إنسانية ومخالفة إلى ابسط قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تعتبره أسير حرب ويجب أن يعامل معاملة كريمة ويمنح الحقوق التي كفلها له القانون الدولي والمحلي ومواد حقوق الإنسان، إن مقتل القذافي بهذه الصورة البشعة التي دلت بما لا يقبل الشك إن ما يسمون أنفسهم

(1) صحيفة تشرين السورية، العدد 11259 في 4 محرم 1433هـ الموافق 30 تشرين الثاني 2011

(بثوار ليبيا) ما هم إلا مجموعة من العصابات والقتلة يدفعهم ويحركهم حب الانتقام والعنف والقتل خصوصا إن المعاملة اللاأخلاقية التي عرضت على شاشات الفضائيات التي تعرض لها القذافي وابنه وأركان قيادته انتقدتها العدو قبل الصديق لا بل حتى رئيس الولايات الأمريكية وجميع دول الناتو التي شاركت في إسقاط القذافي في معارك غير متكافئة القوة والعدة والتسليح قد عبروا عن اشمئزازهم من تلك المعاملة المشينة التي ترفضها كل الشرائع السماوية، فكيف إذا كان القائمين بها يدعون الإسلام ويسيرون على هدى نبيه العظيم .

لقد أشارت تلك التقارير أيضا إن مجموعة التضحيات في صفوف المدنيين الليبيين من جراء قصف الناتو ما بين 50 ألف إلى 80 ألف قتيل في حين إن قرار مجلس الأمن 1973 الذي بموجبه تتحرك قوات الناتو وارتكبت مجازرها، جاء على أساس حماية المدنيين الليبيين افليس تلك هي مهزلة القدر وفضيحة في جبين الأمم المتحدة ستبقى في سجلها أمد الدهر، لقد بات واضحا وجليا إن قرار مجلس الأمن الذي مهدت له الجامعة العربية كان يراد منه التخلص من القذافي واحتلال ليبيا والتحكم بوارداته النفطية الكبيرة وموارده الطبيعة الأخرى لمساعدة أوروبا للخروج من أزمتها المالية القاتلة التي كادت تعصف بالاتحاد الأوروبي وتقضي على دول اليورو ، وعن التمرد في بنغازي قال (فرانكويشيس) نائب مدير صحيفة ليبرو الإيطالية (إن هذا العصيان اعد منذ خريف 2010م من أجهزة المخابرات السرية الفرنسية بمساعدة عدد من المساعدين السابقين للقذافي، كما قدم الكثير من أجهزة الاستخبارات الغربية الموجودة أصلا في البلاد منذ عدة سنوات كل إشكال المساعدة لقوات حلف

الناتو وفي آذار 2010م وقع الرئيس الأمريكي " باراك اوباما " على قرار سري يسمح لوكالة الاستخبارات المركزية " سي آي أي " بشن عمليات سرية لقتل القذافي وقلب نظام حكمه، وبدورها أرسلت بريطانيا قوات خاصة وعدد من الضباط المختصين بالأمن وكذلك فعلت فرنسا وفي مجمل الأحوال ما كانت هذه المهزلة اللانسانية لتتحقق لولا الحملة الإعلامية المضللة والمفبركة من كبريات وسائل الإعلام الغربية والعربية وعلى نحو خاص قناة الجزيرة القطرية وقناة العربية الإماراتية - السعودية، أما الصحفيون الغربيون الذين أرادوا القيام بعملهم بكل نزاهة وصدق فقد تعرضوا إلى التهديد بالقتل مما دفعهم إلى مغادرة ليبيا ولكي يضحى هذا السيناريو المفبرك بالمصادقية كان لابد من إطالة عمر العملية من خلال إشعال فتيل المواجهات بين من أطلقوا على أنفسهم "الثوار " الذين كانوا يحظون بحماية حلف الناتو وبين القوات المؤيدة للقذافي، ومن هذا المنطق تجدر الإشارة والتذكير بما قاله القائد العام السابق لحلف الناتو " ويسلي كلارك " في عام 2007م، من أن خطط غزو واحتلال ليبيا كان معداً منذ 2001م وكذلك الضربات والاعتداءات على العراق وسوريا وقد تم الانتهاء من إعداد المخطط النهائي لضرب ليبيا في تشرين الثاني 2010م بمشاركة فعالة من الاستخبارات الفرنسية(1).

إن الوقوف على خلفية الأحداث التي حدثت في ليبيا وأدت إلى وضعها تحت الهيمنة الأمريكية- الغربية الاستعمارية الجديدة ن وتحليلها تحليلًا موضوعيًا دقيقاً ومحايداً تطرح أمام أي مراقب منصف الحقائق التالية :

(1) معلومات مأخوذة من وكالات الأنباء والصحف العربية والأجنبية التي غطت الأحداث من 20 شباط/فبراير/ 2011 ولغاية كانون الول/ديسمبر/2011م .

1- إن عوامل الانفجار الشعبي وظهور معارضة وطنية ضد النظام الليبي كانت موجودة ومهيأة في ليبيا بسبب ممارسات النظام في الداخل وسياسته الخارجية المتذبذبة والمتقلبة وغير المفهومة أحيانا وانتشار الفساد في الكثير من مفاصل الدولة وتحول الحكم من حكم الجماهير كما هو معلن في الدستور الليبي إلى حكم الفرد وأولاده وعائلته وكان ممكن أن يأخذ هذا الانفجار الشعبي طريقه الصحيح من أجل تغير الأوضاع بما ينسجم مع التطلعات الشعبية المشروعة في التخلص من الحكم الفردي وإقامة حياة ديمقراطية صحيحة وسليمة في ليبيا، غير إن سيطرة الطارئين والمندسين والعملاء ضمن هذا الحراك وحملهم السلاح ضد أبناء شعبهم ومن ثم لجوءهم إلى تدمير ممتلكات الدولة وإحداث شرخ عميق داخل المجتمع وتقسيمه مناطقياً وقبلياً قاد إلى انحراف الحراك الشعبي عن مساره الصحيح، وتحويله إلى تمرد مدمر فصح المجال للقوى الأجنبية الخارجية الطامعة في ليبيا وثرواتها من استغلال هذا التحرك لتحقيق مشروعها ومخططاتها إزاء ليبيا وعموم المنطقة وحاولت العمل بكل ما تملك لتقسيم القطر الليبي إلى كيانات ومقاطعات هزيلة تعادي وتقاتل بعضها البعض وإعادة الدولة الليبية برمتها إلى الوراء أي إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الاستقلال عام 1951 من أجل الاستحواذ على ثرواتها لا سيما البترولية منها لصالح شركاتها الاحتكارية، فالتدخل الاستعماري المباشر الذي أدى إلى تحطيم كافة المرتكزات الوطنية للدولة الليبية من عسكرية واقتصادية وعمرانية وثقافية كان القصد منه هو استنزاف ثروات

الشعب الليبي وبسط هيمنة شركاتها عليها من خلال إعادة بناء تلك المرتكزات من قبلها وبالصورة التي تؤمن مصالحهم ووجودهم الامبريالي الاستعماري الدائم على الأراضي الليبية وموقعها الاستراتيجي القريب من أوروبا والمتداخل مع القارة الإفريقية والدول العربية .

2- إن الدرس الليبي يجب أن يكون ماثلاً أمام كل الوطنيين في الوطن العربي فالحرية والديمقراطية والحياة السعيدة الهائلة المستقرة التي لا ظلم فيها ولا اضطهاد لا تأتي من خلال العمليات العسكرية الأمريكية والغربية العدوانية التي توجهها الدوائر الصهيونية العالمية المعادية للأمة العربية والإسلامية، ولا عن طريق استدعاء قواتهم الغازية وتمكينها من احتلال البلاد وزرع الانقسامات الطائفية والعنصرية والمناطقية المقيتة بين شعبه، كما إن الحرية والديمقراطية الحقه لا تأتي من خلال تحول الداعين إليها إلى جواسيس أو أدلاء للمعتدين المحتلين، فالحرية الحقيقية والديمقراطية السليمة تأتي من خلال التمسك بالثوابت الوطنية والقومية والدينية الصادقة التي تعتمد على النفس وإرادة الشعب وطاقاته النضالية الخلاقة وتلك الأحزاب والمنظمات الشعبية وال جماهيرية المتمسكة باستقلال البلاد والحفاظ على سيادته وعدم التفريط بأرضه وسمائه والذود عنهما أمام الأطماع والمؤامرات الداخلية والخارجية ..هذا من جهة ومن جهة أخرى أكدت الأحداث الدموية المؤلمة التي سببها التحالف الغربي الأمريكي الاستعماري في ليبيا، بان في إمكان هذا التحالف المعادي للأمة العربية! استغلال الجامعة العربية والأنظمة

الخليجية للتآمر على الأمة العربية، فالجامعة العربية وفرت غطاء عربياً رسمياً للتدخلات الخارجية سواء كانت الأمريكية او الغربية والمدعومتان من قبل الصهيونية العالمية في ليبيا ومهدت للعدوان العسكري عليها، وان الأنظمة الخليجية وتحديداً قطر والإمارات قد شاركت مشاركة مباشرة وفعلية في العدوان مع الحلف الأطلسي على الشعب الليبي وتحملت كافة التكاليف المالية لهذا العدوان الغاشم وهذه سابقة خطيرة في التاريخ العربي ستذكرها الأجيال القادمة فعوضاً عن السعي للخروج ببرنامج عربي موحد يعرض قضايا الأمة ويجد الحلول لها نرى تلك الدول تقف إلى جانب أعداء الأمة لتحقيق أهداف تلك القوى عوضاً عن الوقوف إلى جانب اشقائهم من الدول العربية ولهم في العراق تجربة سابقة تؤكد ارتباط تلك الدول بالقوى الإقليمية والدولية لتنفيذ أجندات يراد منها تمزيق الأمة ومنع نهضتها ..

المبحث الثالث

موريتانيا والمؤسسة العسكرية

حصلت موريتانيا على استقلالها في 28 تشرين الثاني - نوفمبر 1960 من القرن الماضي بعد أن كانت مستعمرة فرنسية، يشرف على إدارتها الحاكم الفرنسي من مدينة (سانت لوي) في السنغال وتولى رئاستها بعد الاستقلال (المختار ولد دادة)، الذي أصبح أول رئيس لهذه الجمهورية الإسلامية التي واجهت مع الاستقلال الكثير من العقبات والصعوبات على الصعيدين الداخلي أو الخارجي، فعلى الصعيد الداخلي أثبت أكثر من مرة قضية الزواج والتي اتخذت طابعا عرقياً ودموياً من خلال الصدامات التي جرت بينهم وبين العرب (البيضان)(1)، ولا نستبعد هنا وجود المعارضة الممثلة ببقايا الأحزاب السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الموريتانيا قبل الاستقلال مثل (حزب

(1) البيضان : هذه التسمية تطلق على العرب في موريتانيا وتعتبر (مذبحة الزويرات) التي وقعت بين العرب والزنج في العام 1966 من أشهر هذه المذابح . للاطلاع على تصنيف هذه التسميات انظر : د. حماد الله ولد السالم : تاريخ بلاد شنقيطي، بيروت، دار الكتب العلمية، 2010 .

النهضة(2)، وتيارات سياسية شبابية أخرى تأثرت بشكل أو بآخر بالطروحات القومية في المشرق العربي والماركسية في أوروبا وخصوصاً في فرنسا .

أما على الصعيد الخارجي فقد رفضت بعض الدول العربية الاعتراف باستقلال موريتانيا ولاسيما المغرب، البلد الأشد معارضةً لاستقلال موريتانيا، لكونها لطالما اعتبرت موريتانيا هي جزء لا يتجزء من ترابها الوطني، ولهذا فإن المغرب لم تعترف باستقلال موريتانيا إلا في العام 1969، بعد أن سبقتها دول عربية أخرى ودخلت موريتانيا الجامعة العربية (*).

وبالرغم من أن النظام الموريتاني استطاع خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال من تحقيق نوعاً من الاستقرار السياسي الداخلي عن طريق احتواء الزنوج وإشراكهم في السلطة، وقيادة (حزب الشعب الموريتاني) وهو الحزب الرسمي الوحيد الذي كان نتيجة لتجمع الأحزاب القائمة في موريتانيا لقيادة السلطة فيها، إضافة إلى رئاسة البرلمان والوزارة والمنظمات التابعة للحزب، مثلما استطاع أن يمد جسور الأخوة مع الأقطار العربية، لاسيما الجزائر والدول الأفريقية والإسلامية الأخرى تأكيداً لانتفاء موريتانيا العربي والإسلامي

(2) من أبرز رموز هذا الحزب (أحمد ولد باب مسكه) الذي كان يصدر مجلة (آسيا وأفريقيا) في فرنسا، دارت حوله علامات استفهام كثيرة عن علاقته بالمخابرات الفرنسية .
(*) الخليل النحوي : بلاد شنقيط _ المنارة والرباط، مصدر سبق ذكره .

والأفريقي، و مساهمتها في قضايا الأمة العربية مساهمة جدية (3)، غير أن المعارضة وخاصة في أوساط الشباب والمثقفين والعناصر الزنجية العنصرية استمرت في رفضها لهذا النظام وحزبه الحاكم، وعملت على الانتظام في مجموعات كبيرة من المعارضة بتشكيل أحزاب وحركات ناشئة مثل (حزب الكادحين) ذو اتجاه شيوعي ماوي و(حركة التحرر العربي) ذو اتجاه عربي قومي، والتي تطورت فيما بعد إلى تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في موريتانيا.

غير أن هذه المعارضة لم تكن من القوة والتأثير على استمرارية استقرار النظام وتوجهاته السياسية، بينما كانت الساحة السياسية الموريتانية مكشوفة بشكل كبير لكثير من التدخلات الخارجية، بوجود لاعبين ضمن ساحتها السياسية، فمثلاً حاول النظام الليبي التواجد في الساحة الموريتانية في بداية السبعينات باتخاذ سفارته مركزاً لإدارة النشاط الخارجي في نواكشوط من خلال تقديم مساعدات لبعض الشخصيات الموريتانية، وتوزيع الكتب والصحف والكراسات التي تمجد القذافي ونظامه.

(3) لابد هنا من ذكر الدور الإيجابي الذي قام به (المختار ولد داده) من حيث الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني بعد العدوان على مصر وسوريا والأردن عام 1967 ولابد من أن نذكر إن سياسة موريتانيا الخارجية على كل الأصعدة كانت متزنة بسبب حنكة وثقافة وزير خارجيتها (حمدي ولد مكناس).

إضافة إلى وجود عناصر عديدة هامة ساهمت في تفكك الاستقرار السياسي لموريتانيا، ومنها دور المغرب الذي كان مهتماً بالتغلغل في الساحة السياسية والاقتصادية الموريتانيتين، ففي شباط 1975 منحت المغرب موريتانيا قرضاً بلغ (15) مليون دولار بشرط السماح للتغلغل العسكري المغربي والتمركز في حدودها ومدنها (لقد رأى البعض إن هذه هي قوات احتلال حقيقية)(*)).

هكذا كانت الصورة التي أصبح عليها النظام الموريتاني حتى العام 1975 قبل دخوله (دوامة) الصحراء الغربية، فدخل موريتانيا في هذه (الدوامة) المعقدة قد ألقى على الدولة أعباء لم تكن مهيأة لها وذلك من عدة وجوه منها :

1- ضعفها العسكري وافتقاد جيشها للأجهزة والتسليح الحديث، فضلاً عن ذلك فان قياداته العسكرية كانت تحت إشراف (الفنيين الفرنسيين) !!
هذه الحالة التي كان عليها الجيش الموريتاني سببت تدمراً بين الضباط الموريتانيين، لاسيما ذوي الرتب الصغيرة منهم بعد أن ألفت بهم الدولة في فيافي ورمال الصحراء دون توفير الحد الأدنى من المستلزمات المادية والمعنوية للقتال .

(*) كما حاولت فرنسا زعزعة الوضع الداخلي لموريتانيا بدعم محاولات انقلابية، منها حركة 6 آذار 1981 دعماً للمغرب، انظر نبيل ملحم : بوليساريو - الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مصدر سابق، ص 244- 245 .

2- ضعف الدولة الاقتصادي والاستنزاف المادي الكبير الذي أصاب

ميزانيتها الفقيرة أصلاً باعتبارها دولة حديثة التكوين تمتاز بضعف

الخطط الاقتصادية ناهيك عن سوء الإدارة المالية وضعف الخدمات

الإدارية في هذا المجال، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى عجز الدولة

عن صرف رواتب موظفيها .

3- الطبيعة الخاصة للمجتمع الموريتاني القائم على التحالف العرقي (

العربي - الزنجي) والقبلي، هذه التكوينة القبلية كان لها امتدادها مع

قبائل أخرى في الصحراء الغربية والتي كانت تدفعها للتعاطف مع

الجهة الشعبية للساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو)(*) .

4- تنامي قوة وتأثير التيارات والأحزاب المعارضة وسط الشباب والمثقفين

المتطلعين نحو التقدم والتغيير لاسيما بعد أن تفاقمت أزمة النظام

بسبب حرب الصحراء .

(*) للمزيد من الاطلاع على حيثيات القضية يمكن مراجعة الفصل الثالث وانظر لمزيد من التوضيح المرجع التالي :

فوزي الجودة، الصحراء الغربية _ الساقية الحمراء ووادي الذهب، دمشق، 1975 .

كل هذه الأسباب مجتمعة دفعت مجموعة من الشباب الموريتاني إلى تشكيل (لجنة سرية) (4) استطاعت أن تمد لها الجسور مع بعض العسكريين الشباب من ذوي الاتجاه القومي والوطني لغرض تغيير النظام بانقلاب عسكري (5)، وبالفعل وقع انقلاب في 10 تموز- يوليو 1978 وبالرغم من اعتماد هذا الانقلاب أساساً على العناصر الشابة من العسكريين والمدنيين، لكن هذه العناصر الشابة وقليلة الخبرة لم تكن قادرة على التأثير الذي يمكنها من إدارة الحكم بعد إحداث التغيير، ولذلك اضطرت هذه العناصر سواء قبل أو بعد الانقلاب إلى التحالف مع بعض العسكريين من ذوي الرتب الكبيرة المتذمرين من الأوضاع التي يمر بها البلد (*). ولذلك فقد تمّ الانقلاب بطريقة سريعة وسلمية عبر زحف الرائد (جدو ولد السالك) بقطعاته العسكرية ليلاً من قلب الصحراء ووصل العاصمة (نواكشوط) مع بزوغ شمس الصباح، فاحتلوا بداية القصر الرئاسي بدون أي مقاومة وتم إيقاظ الرئيس (ولد دادة) من نومه وإعلامه بضرورة تخليه عن السلطة، كما احتلوا دار الإذاعة وأعلنوا عن طريقها قيام الانقلاب ونجاحه وشكلوا مجلساً عسكرياً باسم (المجلس العسكري للإنقاذ الوطني) (6)، وتشكلت

(4) تكونت هذه اللجنة من : احمد ولد نجار - مولاي بوخريس - يحظيه ولد بريد الليل - محمد ولد احمد - احمد الوافي وهؤلاء مجموعة من البعثيين والقوميين والمستقلين .

(5) أبرزهم الرائد (جدو ولد السالك) الذي يعتبر القائد الحقيقي للانقلاب وهو قومي متعاطف مع حزب البعث في العراق .

(*) أبرزهم العقيد (مصطفى ولد السالك) الذي عين رئيساً للمجلس العسكري .

(6) تكون هذا المجلس من رؤساء الفرق العسكرية في الجيش الموريتاني وهم من رتب كبيرة، الذين لم يكن لمعظمهم أية علاقة أو علم بالانقلاب وإنما ارتؤو تشكيل المجلس وبهذه الطريقة للتأكيد بان الانقلاب هو من صنع الجيش الموريتاني كله لضمان ولاء كل الضباط الكبار للانقلاب ومنعهم من التحرك ضده .

الوزارة الأولى في اليوم الأول للانقلاب التي ضمت في صفوفها بعض أعضاء (اللجنة السرية) المدنية، ترأس فيها (احمد ولد نجارة) رئاسة الوزارة ووزارة الاقتصاد وعين فيها أيضاً عضواً اللجنة (يحيية ولد بريد الليل) وزيراً للإعلام و(مولاي بوخريس) وزيراً للخارجية، بينما استلم الرائد (جدو ولد السالك) وزارة الداخلية .

إلا أن وجود هذه الشخصيات ممن يمثلون الجناح الوطني والقومي في تركيبة الانقلابيين لم يدم طويلاً، حيث تم إخراج بعضهم من الوزارة وأدى إلى تغيير مواقع الآخرين لتحجيم نشاطهم ودورهم السياسي بدفع من الفرنسيين والنظام المغربي اللذين وجدوا في هذه المجموعة الوطنية القومية تهديداً لنفوذهم وتأثيرهم في موريتانيا، أعقب ذلك وفاة الرائد (جدو ولد السالك) في ظروف غامضة(7)، إن هذه الإجراءات المتسارعة التي طالت الجناح الوطني والقومي، الذي كان له الدور الأساسي في انقلاب (10 تموز)، قد أدى إلى إضعاف هذا الجناح ومن ثم إقصائه مع رئيس المجلس العسكري للإنقاذ الوطني العقيد (مصطفى ولد السالك)، وإبعاده إلى السعودية بانقلاب داخلي أبيض عام 1979 واستلام رئاسة المجلس من قبل أحد أعضائه العسكريين (منية ولد بو سيف) الموالي للمغرب وفرنسا الذي اتبع سياسة قمعية واسعة تجاه الموالين والمؤيدين

(7) قيل إن سيارته اصطدمت بكثبان رملية كانت تغطي الطريق العام الذي سلكه (جدو ولد سالك) لدى عودته ليلاً من مدينة (نواذيبو) إلى (نواكشوط) أما سائقه فخرج حياً !!

للجناح الوطني القومي المشارك في انقلاب (10 تموز) ومطاردتهم، الحالة التي خلقت ثورة من الغليان والاستياء وسط الشعب الموريتاني .

إن هذه الحالة غير المألوفة سابقاً في موريتانيا لم تستمر طويلاً وعمر وجودها انتهى بعد أشهر قليلة مع مصرع (بو سيف) في ظروف غامضة(8)، واستلم مسؤولية المجلس من بعده مباشرةً عضو آخر من العسكريين الكبار في المجلس العسكري وهو (محمد ولد لولي) الذي أُجبر على الاستقالة في نفس العام (1979) وتولى بعده الرئاسة (محمد خونة ولد هيدالة)، وللتاريخ نقول إن الرجل في البداية أظهر تعاطفاً مع العناصر الوطنية والقومية مبتعداً عن التأثير الفرنسي والمغربي، مبدياً انحيازاً مبطناً للجزائر وجبهة (بوليساريو) مما أثار غضب وعداء الموالين لفرنسا والمغرب عليه، مما دفعهم للقيام بمحاولة انقلابية فاشلة بقيادة الجنرال عبد القادر ولد سالم (المعروف باسم كادير)، وقد كان للعناصر الوطنية والقومية لاسيما البعثيين في الجيش والقوات الأمنية الموريتانية الدور الأساس في إفشال هذه المحاولة ومن ثم محاكمة القائمين بها .

بعد فشل هذه المحاولة الانقلابية اتخذت حكومة (ولد هيدالة)(*) أولى الخطوات في اتجاه الاعتراف بجبهة (البوليساريو)، ومن ثم الانسحاب من (وادي

(8) سقطت طائرته في البحر لدى عودته من السنغال إلى موريتانيا بعد تعرضها إلى عواصف جوية وفقاً لما قيل في حينها

(*) محمد خونة ولد هيدالة، من قبيلة العروسين التي لها امتدادات في الصحراء الغربية.

الذهب) وهو الجزء الذي تم إلحاقه بموريتانيا بموجب اتفاقية مدريد الثلاثية التي قسمت الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا .

وفور انسحاب الجيش الموريتاني من هذا الجزء تم احتلاله والسيطرة عليه من قبل القوات المغربية في العام 1979، أعقبت هذه الخطوة مجموعة من الإجراءات التعسفية الأخرى المتمثلة في قمع الحركات والأحزاب السياسية الوطنية والقومية وتحديدًا منتسبي حزب البعث العربي الاشتراكي وملاحقة قادته وكوادره في القطاعين العسكري والمدني وزجهم في السجون والمعتقلات وتشريد أعداد كبيرة منهم خارج موريتانيا . إن حملة الاعتقالات الواسعة التي قام بها النظام الموريتاني في عهد (هيدالة) ضد حزب البعث لم تشهد لها موريتانيا عملاً مماثلاً في تاريخها الحديث بذريعة محاولتهم القيام بإسقاط الحكم، وهو ما خلق استياءً كبيراً وواسعاً في صفوف الشعب والجيش تمخض عنه حدوث انقلاب (معاوية ولد الطابع) في 12/كانون الأول - ديسمبر 1984، الذي بدأ بسياسة مختلفة عمن سبقه، الذي انتهج في البداية سياسة الانفتاح على الحركات والأحزاب الوطنية والقومية وأطلق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين واعتمد نفس السياسة المنفتحة على جيرانه في المغرب والجزائر لغرض حل كل المشاكل العالقة بين البلدين، بالإضافة إلى طريقة عمل لمعالجة المشاكل الداخلية التي أثقلت كاهل البلد لاسيما مشكلة (الزنوج و الحراطين)(9) وإيجاد الصيغ الكفيلة

(9) الحراطين : هم الزنوج المحررين من أسيادهم لكنهم مع ذلك يرتؤون البقاء عند ساداتهم بعد عتقهم .

للقضاء على التمييز العنصري والاثني في موريتانيا، هذه السياسة لم تدم طويلاً أيضاً إذ اتبع (ولد الطايح) بدوره نفس المنهج القمعي الذي اتبعه سلفه (محمد ولد هيدالة) ومن قبله (بو سيف) تجاه الحركات الوطنية والأحزاب القومية، وتحديدًا أعضاء حزب البعث، وزج زعماءها وكوادرها في السجون والمعتقلات، ولم تقتصر سياسته ضمن تلك الحدود بل عرف عنه قيامه بإثارة النعرات القبلية والعشائرية، الأمر الذي أدى إلى عزل موريتانيا عن جيرانها ومحيطها العربي، وموالاة الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية مما نتج عنه بالتالي إلى قيامه بالاعتراف بـ(إسرائيل) وفتح سفارة له في الجمهورية العربية الموريتانية الإسلامية في العام 1999 وهي السفارة الوحيدة التي فتحت في الجناح الغربي للوطن العربي (10)، خلافاً لمشاعر الشعب الموريتاني .

إن أثر الدور الخارجي الكبير كان ملموساً وواضحاً في انتهاج نوع من السياسات للقوى الحاكمة ليس في المغرب العربي بل حتى في مشرقه، وهو دليل واضح على أن معظم السياسات المتبعة من قبل القوى الحاكمة تتأثر بمجموعة من الضغوط سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ونتيجة للفراغ الذي خلفه الدور العربي وخاصة من قبل الدول الرائدة المؤثرة لدى دول المغرب العربي استغلت هذا الفراغ كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ملئه، وبعد أن لعب هؤلاء في ذلك الواقع لم يغير هذه الحالة المزرية التي وجد الشعب الموريتاني

(10) تم إغلاق السفارة عقب الهجوم الصهيوني على قطاع غزة في نهاية 2008 وبداية 2009 في أعقاب مؤتمر القمة العربي في قطر والذي حضره الرئيس الموريتاني الحالي .

نفسه فيها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بعض الإجراءات الشكلية التي قام بها نظام (ولد الطايح) في إطلاق الحريات السياسية، والسماح لبعض الأحزاب بالعمل العلني وإجراء الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية لغرض الخروج من عزلته الداخلية والخارجية(11).

وجدير بالذكر هنا إن التيار الإسلامي السياسي الذي لم يكن له وجود يذكر في موريتانيا في عقد السبعينيات وفي منتصف الثمانينيات، قد نما وتطور وتوسع على أنقاض الجيل الأول من رواد الحركة الإسلامية الموريتانية الذين التحقوا بالنظام السياسي مقابل مجموعة من الامتيازات المالية والسياسية، عندها شكّل طلاب المحاضر والمعاهد الإسلامية الممولة خارجياً تنظيماً جديداً، بحيث شمل هذا التنظيم الجديد قاعدة شبابية عريضة تأثرت بالفكر الأيدلوجي لهذه الحركة ومهدت الحركة لتأسيس حزبها السياسي (حزب الأمة)، بعد التعددية السياسية في موريتانيا (قبل تمايز جماعة الأخوان عن جماعة الدعوة والجماعة السلفية للجهاد اثر انسحاب جماعة التبليغ بزعامة مرجعيتها المتمثلة بالداعية

(11) في 10 حزيران - يونيو 2003 قام الرائد (صالح ولد حناينة) بمحاولة انقلابية إلا أن محاولته هذه فشلت . تكررت المحاولة في 2004 وفشلت أيضاً جرت بعدها محاكمة القائمين بالمحاولتين في 2/3م 2005 وحكم على 0صالح حناينة، بالسجن المؤبد وعلى (59) آخرين معه بنفس الحكم ومن ضمنهم (محمد ولد شيخنا) زعيم تنظيم (فرسان التغيير) الذي كان وراء المحاولتين المذكورتين . كما برئت المحكمة (محمد ولد هيدالة) الرئيس الموريتاني السابق و(محمد ولد داده) الأمين العام للتحالف الوطني والديمقراطي المعارض لحكم ولد الطايح وهو شقيق الرئيس الموريتاني الأسبق (المختار ولد داده) و (شيخنا ولد حرمة) من زعماء المعارضة ومن الجدير بالذكر إن اللذين قدموا إلى المحاكمة التي جرت في معسكر عسكري يقع في الصحراء خارج العاصمة (181) عسكري موريتاني هم مجموعة (فرسان التغيير) .

محمد ولد سيدي يحيى)، وفي خضم التناقضات السياسية لم تكن هذه التناقضات ببعيدة عن التيارات والحركات الإسلامية بغية الحصول على أهدافهم السياسية، وعند عودة التيار الإسلامي في منتصف التسعينيات واجهت الحركة عندها نظام (ولد الطايح) بعد أن أصبح لها مرجعية علمية ودينية لديها مصداقية في العالم الإسلامي وفي أوساط المجتمع الموريتاني بكل أطيافه وخاصةً الاتحاد الوطني لطلبة موريتانيا، وقد شكلت الحركة عنصر الاستقطاب الأهم على مستوى هذه الشريحة من المجتمع، بمجمل الأحوال تعرض هذا التيار مثل غيره من التيارات الوطنية والقومية إلى ملاحقات النظام وقمعه ومن ثم زج العناصر البارزة في السجون والمعتقلات.

لكن ذلك لا يعني أن هذه الحركة لم تكن ببعيدة عن عدد من المحاولات الانقلابية التي تعرض لها نظام ولد الطايح وخاصة في العام (2003) بعد اتفاقها مع بعض القوى العسكرية المؤيدة لطروحاتهم.

تأسيساً على ما تقدم، يظهر لنا أن مسلسل الانقلابات العسكرية التي ظل الوضع السياسي الموريتاني محكوماً بها والتي تمخضت عنه أنظمة عسكرية تربعت على كرسي الحكم ابتداء من العام 1978 وحتى يومنا هذا، لم تستطع تحقيق أية خطوات ملموسة في اتجاه الإصلاح والتغيير والتقدم الذي ظل ينشده الشعب والواقع الموريتاني بعد سنوات الحرمان والاحتلال، إلا إن المجتمع الموريتاني مازال يعاني من التخلف والفقر والتداعيات القبلية والعرقية والعشائرية مع استشراف الفساد واليأس والتدمير في جميع الأوساط الشعبية، مما دفع باتجاه عزلة النظام داخلياً وخارجياً ومما زاد في هذه العزلة هو قيام نظام (معاوية ولد الطايح)

بالاعتراف المجاني بالكيان الصهيوني وانحيازه الكامل للسياسة الغربية وتأثره بضغوطها متوهما أن هذه السياسة ستفتح له (أبواب المساعدات السخية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى من قبل الدول الأوروبية)، بطبيعة الحال هذا ما أفقد النظام توازنه ودفعه بالتالي إلى مصادرة الحريات العامة وقمع المعارضة بمختلف اتجاهاتها وانتماءاتها وميولها السياسية(12) خدمة لمصالح النظام الخاصة

(12) في 3 من آب - أغسطس 2005 تمت الإطاحة بحكم (معاوية ولد الطايح) بعد 21 سنة من الحكم من قبل الجيش أيضا وتأسس على إثرها مجلس سمي باسم (مجلس الثورة والعدالة) بقيادة الجنرال (أعلي ولد محمد الفال) مدير الأمن الوطني في عهد معاوية الذي تعهد بالتخلي عن الحكم بعد سنتين يعمل خلالها على تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات حرة ديمقراطية يسلم خلالها الحكم للمدنيين، وفي أول عهده تم إطلاق سراح جميع المعتقلين في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في 10 حزيران - يونيو 2003 وحزيران 2004 وعلى رأسهم زعيم الانقلاب (صالح حناينة) ورفاقه في تنظيم (فرسان التغيير) ن كما أوفى بوعده حيث جرت خلال حكمه انتخابات برلمانية وأخرى بلدية تنحى على إثرها رئيس المجلس وسلم الحكم إلى محمد ولد الشيخ عبد الله) الذي انتخب رئيساً للبلاد في مارس - آذار 2007، ولم تمر سنة حتى قاد العقيد (محمد ولد عبد العزيز) انقلاباً على (ولد الشيخ عبد الله) وأعلن مع ضباط آخرين استلام السلطة وتشكيل هيئة أطلقوا عليها (مجلس الدولة) كان لهذا الانقلاب ردود فعل سلبية داخليا وخارجيا على الصعيد الدولي والإقليمي وبعد تدخل دولي واتصالات من قوى دولية وإقليمية لاسيما من قبل (الاتحاد الأفريقي) و (الاتحاد الأوربي) وافق مجلس الدولة ورئيسه (ولد عبد العزيز) إجراء انتخابات عامة لانتخاب رئيس جديد للبلاد وكان هو من بين المرشحين حيث تم انتخابه رئيساً لموريتانيا في 18 تموز - يوليو 2009 من الدورة الأولى بحصوله على 52,5% من أصوات الناخبين ورغم تشكيك المعارضة في نزاهة الانتخابات بوصفها (انقلاب انتخابي) أكدت نزاهتها الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية التي راقبت وأشرفت على تلك الانتخابات، وهو ثامن رئيس لموريتانيا منذ استقلالها .

ولتحقيق الأجندات الخارجية على حساب شعوبها العربية وتطلعاتها، مما سبق
نخلص إلى أن ظاهرة قيام الأنظمة العسكرية في موريتانيا أفرزت حقيقتين :

الأولى : إن هذه الأنظمة عجزت تماماً عن إحداث أي تغيير داخلي في الاتجاه
الوطني والقومي والديمقراطي الحقيقي .

الثانية : أن اعتماد القوى والحركات والشخصيات الوطنية على الأنظمة
القائمة في بلادها والتعاون معها وحتى المراهنة عليها كما حدث في بعض المراحل،
من الأخطاء الفادحة التي يدفع ثمنها تلك القوى مهما كانت نواياها أو حساباتها
كما دلت على ذلك التجارب الماضية التي مرت بها تلك القوى .

المبحث الرابع

تونس وتغير دور العسكر من الساكن إلى الفعال

لمعظم المؤسسات العسكرية في دول العالم ثقلاً واضحاً يبرز دوره أثناء الأزمات أو خلال مفاصل الحياة السياسية وكذلك الحال مع الأنظمة العربية ، والأمر لا ينطبق هنا على المؤسسة العسكرية في تونس إذ لا يمتلك الجيش التونسي الثقل السياسي الذي تتمتع به غيرها من المؤسسات العسكرية العربية عامةً والمغربية خاصةً، وهي نتيجة مباشرة للتحديد الذي طال هذه المؤسسة منذ تأسيسه من قبل نظام (الحبيب بو رقيبة)، الذي أرسى أركان الدولة التونسية في العام 1956، بعد تعيينه رئيساً للوزراء في ظل نظام الحكم الملكي وقبل إعلان الجمهورية التونسية وتسلمه الرئاسة منذ (1957-1987) .

ولقد زاد تخوف (بورقيبة) من دور الجيش بعد الانقلابات التي اجتاحت البلدان المحيطة بتونس سواء العربية منها أو الأفريقية في ستينات القرن الماضي، وبالتالي جعل من دور المؤسسة العسكرية منحصراً في إعادة الأمن وحماية الأمن الوطني وعدم التدخل في الحياة السياسية والإبقاء على تلك المؤسسة بحجم صغير وضعف تسليحه، ويُعد السبب الحاسم في تحديد موقف بورقيبة المناهض للجيش المحاولة الانقلابية التي استهدفته في أواخر 1962، والتي حملته بالتالي

على إبعاد العسكر نهائياً عن أي تدخل في الحياة المدنية، وإصراره على إعدام عدد كبير من الضباط الذين اشتبه في ضلوعهم بالمحاولة الانقلابية (*).

وقد امتنع بعد ذلك وطيلة فترة بقائه بالسلطة من تعيين أي عسكري في مناصب وزارية وظل الاستثناء الوحيد له هو تسمية (الجنرال زين العابدين بن علي) وزيراً للأمن في (1986) الذي سيتضح لاحقاً دوره الواضح في قيادة انقلاب من داخل النظام ضد بورقيبة بعد سنة واحدة فقط من تعيينه، بينما بقي دور الجيش مهماً وحيادياً طيلة فترة حكم بورقيبة، وبقيت المحاولات المعارضة للسلطة تأتي من قوى بعيدة عن هذه المؤسسة، ففي صيف عام 1985 شهدت تونس حدثاً غير عادياً إذ تسلمت مجموعة مسلحة من التونسيين عبر الحدود الليبية إلى مدينة (قفصة) في الجنوب ومساندة ليبية مباشرة للبدء بما يسمى (حرب عصابات) ضد النظام التونسي بعد أن تم تدريب تلك المجموعة المنتمية إلى تيار (الاختيار الثوري) أو (اليوسفيين) سابقاً والذي اتخذ من احد مناضلي الحركة الوطنية التونسية (صالح بن يوسف) رمزاً له في المعسكرات الليبية والجزائرية (1)، غير إن العملية التي كانت أشبه (بالمغامرة) غير المحسوبة لم يكتب لها النجاح، فقتل فيها عدد من المقاتلين والقي القبض على عدد آخر بما فيهم

(*) سعيد الصافي : بورقيبة - سيرة شبه محترمة، بيروت، دار رياض الريس، 2000 وراجع أحمد طلعت : حقيقة بورقيبة، القاهرة، دار النصر، 1959 .

(1) هذا ما صرح به قائد المجموعة (عز الدين الأعور) في المحاكمة التي جرت له بعد فشل العملية .. علماً أن المذكور كان محكوماً لمدة 10 سنوات بتهمة التآمر على النظام، وأنه بعد خروجه من السجن باشر بتكوين المجموعة المذكورة وقام بتسفيرهم إلى ليبيا للتدريب والتحق بهم قبل العملية .للمزيد من الإيضاح، راجع المصدر التالي : د. صلاح العقاد، المغرب العربي (دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة)، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ،بدون تاريخ، ص 332 وما بعدها .

زعيم المجموعة (عز الدين الأعور)، ومحاكمتهم والحكم عليهم بعد ذلك بالإعدام وتم تنفيذ الحكم بهم . وقبل هذه العملية التي تندرج أساساً في إطار الخلاف الليبي - التونسي الذي تصاعد حتى وصل ذروته بعد العملية أعلاه، وعلى إثرها هددت ليبيا بقدرتها على القيام بعملية عسكرية أخرى ضد تونس مما دفع فرنسا إلى الإعلان عن وقفها إلى جانب الحكومة التونسية للرد على أي اعتداء خارجي عليها.

ومن الأمانة التاريخية يجب أن نذكر بان تونس قبل هذه العملية أي في عام 1978، شهدت شبه انتفاضة جماهيرية واسعة تكررت في الأعوام 1981- 1984 بقيادة (الاتحاد التونسي للشغل) سميت وقتها بـ(ثورة الخبز)(*)، وقد دلت هذه الانتفاضة العارمة على مدى الظروف القاسية التي يعيشها المواطن التونسي بسبب النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاطئ الذي انتهجه نظام (بورقييه)، نتيجة استمرار نظام الحزب الواحد (الحزب الدستوري التونسي) الذي دخل مرحلة الشيخوخة والتآكل من الداخل باعتماد السياسات الخاطئة التي حكمت الشعب بيد من حديد، وجعلت جميع المكاسب سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية بيد العائلة الحاكمة وأقاربهم متناسين هذا الشعب الذي وقف إلى جانب تلك القوى الوطنية أيام النضال التحرري، هذا الأمر أدى إلى انفصال عدد من القياديين عنه أبرزهم (أحمد المستيري)(**).

(*) ثورة الخبز: نسبة إلى زيادة أسعار المواد الأساسية بما فيها رغيف الخبز.

(**) وهو من قيادي حزب الدستوري، عُيّن بعد الاستقلال وزيراً للعدل ثم سفيراً في الخارج حتى العام 1966، ثم وزيراً للدفاع بعد استدعائه من الخارج وبضغط من الطبقات البرجوازية لإيجاد نوع من التوازن مع (أحمد بن صالح) الذي كانت له إصلاحاته. ثم عين وزيراً للداخلية والمالية، انشق عن الحزب الدستوري بعد المؤتمر الثامن لحزب في أكتوبر 1971 وأسس مع زميله (محمد موعدة) حركة سياسية ليبرالية باسم (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين).

ومحمد المصمودي ومحمد الصياح(***)، تلك الظروف مجتمعةً جعلت قيادات (الاتحاد التونسي للشغل) المسيطر عليها من قبل العناصر الدستورية لاتخاذ مواقف استقلالية بعيدة إلى حدٍ ما عن توجهات الحكم تحت ضغط العناصر القومية والوطنية وخاصة البعثية منها، التي كان لها وجود مؤثر وفعال في فروع الاتحاد، مما دفع النظام البورقيبي إلى شن حملة اعتقالات واسعة في العام 1986.

هذه الأحداث والصراعات التي استفحلت في صفوف (الحزب الدستوري التونسي) والتي سبقتها في العام 1969 الإطاحة بـ(احمد بن صالح) وتحميله فشل تجربة (التعاضديات) التي تبناها (الحزب الدستوري التونسي) نفسه هو ما دفع عدد من المسؤولين البارزين في الحزب المذكور والنظام للقيام بعملية شبه انقلابية في العام 1987 من داخل النظام والحزب لتفادي وقوع ما هو أعظم .

وكان على رأس هؤلاء (زين العابدين بن علي وحسيب بن عمار والهادي البكوش) إذ اتفق هؤلاء على تشكيل سري بينهم لغرض تصحيح الوضع في أول فرصة مناسبة، والذي تهيأ لها في صباح تشرين الثاني - نوفمبر 1987، بعد أن وصلت حالة بورقية الصحية إلى درجة (الخرف) .

(***) الأول هو وزير خارجية تونس، والثاني من قياديي الحزب الدستوري التونسي ورئيس المليشيات.

ففي صباح ذلك اليوم قرأ (الهادي البكوش) بيان الانقلاب من الإذاعة معلناً عن بدء عهد جديد عهد للحرية والديمقراطية بعد إقصاء رئيس الدولة (الحبيب بو رقية) عن كافة مناصبه في الحزب والدولة (لأسباب صحية)(2).

غير أن هذا الاتفاق الذي تم بين (بن علي - حسيب بن عمار- الهادي البكوش) والذي أطاح بـ(الحبيب بو رقية) لم يدم طويلاً إذ أُقْصِي في البداية (الهادي البكوش) عن رئاسة الوزراء، وفيما بعد أُقْصِي (حسيب بن عمار) عن وزارة الدفاع وأُبعد إلى فرنسا بعد اتهام ابنه بتهريب أموال طائلة وبصورة غير مشروعة إلى الخارج !!

إن ضعف الإمكانيات العددية والتقنية وقلة خبرة الجيش التونسي شكّل استثناءً في المنظومة المؤسساتية العسكرية، مما جعل بن علي يعتمد نفس سياسة سلفه بتحييد المؤسسة العسكرية وجعل الأمن الوطني يرتكز على مؤسسة الأمن الرئاسي التي كانت يده القابضة على الدولة ومؤسساتها وظل الجيش ملتزماً باحترام الدستور" الذي حدد دوره بالتزام الحياد إزاء العملية السياسية التونسية(*) بينما بقيت القوى السياسية التي كان لبعضها هامش من الحرية في

(2) بالرغم من انتخاب بو رقية رئيساً لمدى الحياة في المؤتمر التاسع للحزب الدستوري التونسي عام 1974 إلا أنه وُضِع تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته في 6 من نيسان- ابريل 2000 .

(*) سعيد الصافي : مصدر سابق وانظر، رشيد خشان، جريدة القدس، في عددها الصادر في 21 كانون الثاني - 2011 .

عهد بورقيبة مثل، الحزب الشيوعي برئاسة أمينه العام (محمد حرميل) وحركة الديمقراطيين الاشتراكين بزعامة (احمد المستيري)، وقوى أخرى كانت تواجهه بالقمع من قبل النظام مثل (الحركات الدينية والقومية واليسارية)، وجدير بالذكر أن هناك تسعة أحزاب سياسية قانونية كانت موجودة في فترة ما قبل 14 (جانفي) ويشهد جلّ هذه الأحزاب حركة داخلية في علاقة إعادة ترتيب الأوضاع التنظيمية وهذه الأحزاب هي :

1_ حركة الديمقراطيين الاشتراكين، الأمين العام إسماعيل بو لحية

2_ حزب الوحدة الشعبية، الأمين العام محمد بو شيحة

3_ حزب الخضر للتقدم، الأمين العام منجي الخماسي .

4_ التجمع الدستوري الديمقراطي، الأمين العام محمد الغرياني

5_ الحزب الديمقراطي التقدمي، أمينه العام مية الجريبي

6_ حركة التجديد والتكتل من أجل العمل والحريات، الأمين العام

مصطفى بن جعفر

7_ الاتحاد الديمقراطي الوندوي، أمينه العام أحمد الينولي

8_ الحزب الاجتماعي التحرري، أمينه العام منذر ثابت

9_ حركة التجديد، أمينه العام أحمد إبراهيم (وهو الحزب الشيوعي

التونسي بعد تغيير اسمه) .

لكنها كانت عاجزة عن ملء الفراغ الذي أحدثه (العهد الجديد) في المجتمع التونسي، وذلك لان جميع هذه القوى لم تكن مهيأة لملء هذا الفراغ لسببين رئيسيين :

1_ إن الحزب الدستوري التونسي(*) لم يتخلى عن قيادته في حكم البلاد، بل إن هذا الحزب حاول تعزيز دوره وسيطرته على مقاليد الأمور من خلال رئيسه ورئيس البلاد الجديد (زين العابدين بن علي) ومحاربته لكل القوى الوطنية الموجودة في الساحة السياسية .

2_ إن القوى السياسية عموماً كانت تعيش حالة من التشرذم والانقسام وعدم الاستقرار سواء ضمن هيكلها الداخلي أو من خلال تصادم بعضها البعض وعلى النحو التالي :

أ- القوى القومية من (البعثيين والناصرين) وهي الكتلة التي كان لها الثقل الأكبر في ستينيات القرن الماضي، تمزقت وقتها إلى تيارات وجماعات بعضها تأثرت بالفكر اليساري الماركسي (السوفيتي والصيني، والبعض الآخر بالإقليمي القطري إذ كان للنكسة التي تعرضت لها الأمة العربية في العام

(*) الذي تغير اسمه إلى (حزب التجمع الديمقراطي الدستوري التونسي) في عهد رئيسه الجديد (زين العابدين بن علي).

1967 وتحميل الفكر العربي القومي وزر هذه النكسة (من بعض الجهات الداخلية والخارجية المشبوهة)، كما أن للثورة الطلابية التي شهدتها فرنسا في 1968 الأثر الكبير في خلق مثل هذه التيارات .

ب- القوى الوطنية المحلية لاسيما تيار (صالح بن يوسف) التي أصابها الضعف والوهن بعد اغتيال زعيمه في فرانكفورت عام 1961 وهروب معظم مؤيديه إلى (القاهرة) مثل (إبراهيم بن طوبال) الذي حاول إحياء هذا التيار باسم (حزب الشعب الثوري التونسي) ولكنه لم ينجح في ذلك إذ تحول هذا الحزب إلى مجموعة من الأشخاص المعجبين بمواقف المرحوم (صالح بن يوسف) ووطنيته .

ت- القوى التي خرجت من رحم (الحزب الدستوري التونسي) مثل (حركة الوحدة الشعبية) بقيادة (احمد بن صالح) و(حركة الديمقراطيين الاشتراكيين) بقيادة (أحمد المستيري) لم تكن ذات وزن جماهيري فخلافاتها مع الحزب الدستوري التونسي كانت خلافاً جوهرياً، جاءت اثر فقدان هؤلاء لمواقفهم ومصالحهم داخل الحزب والسلطة إضافة إلى أن هذه القوى شهدت بدورها انقسامات وانشقاقات في داخلها مما أدى إلى استقالة (احمد المستيري) من الأمانة العامة لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين واستلام القيادة من قبل (محمد موعدة) الذي لم يستمر بدوره في قيادة الحركة بسبب تلك الخلافات، والأمر عينه ينطبق على (حركة الوحدة الشعبية) التي كانت موحدة بين مجموعة الداخل والخارج حتى العام 1987 أبان عملها السري

في عهد الرئيس بو رقيبة، هي الأخرى انقسمت بعد التغيير الذي حصل في 7 تشرين الثاني -نوفمبر 1987 إلى حركتين، احتفظت الأولى باسم الحركة بقيادة مؤسسها (احمد بن صالح) الذي عاد إلى تونس بعد التغيير وبقي فيها فترة قصيرة ثم خرج منها وعاد بعدها إلى منفاه الاختياري في سويسرا بسبب المضايقات التي تعرض لها من قبل النظام، رغم إن رئيسه الجديد (بن علي) قد استقبله في بداية عودته إلى تونس واحتفى به مذكراً بإياه بأنه (مازال يعتبر نفسه ذلك التلميذ الذي درس على يديه اللغة العربية في المرحلة الابتدائية عندما كان احمد بن صالح معلماً في نفس المدرسة)(3)، اما الثانية فقد اتخذت اسم (حزب الوحدة الشعبية) بقيادة (عمر بلحاج) .

هذا الحزب هو الآخر لم يستمر طويلاً في العمل حيث تعرض بدوره إلى انشقاق آخر أدى بدوره لخروج مجموعة من الشباب بقيادة (منير فنوش) لتعود هذه المجموعة إلى (حركة الوحدة الشعبية) بعد لقاء فنوش بـ(احمد بن صالح) في بغداد أواخر عام 1989. وبقيت مجموعة باريس التي كان يرأسها (سليمان الدقي) بعيدة عن العمل السياسي حتى بعد عودة (الدقي) إلى تونس(*) .

(3) من حديث احمد بن صالح للباحث فؤاد علي بعد خروجه من تونس .

(*) الموجود في عهد زين العابدين بن علي في الساحة التونسية (حزب الوحدة الشعبية) الذي يرأس أمانته العامة محمد بوشيجة .

ث-الحزب الشيوعي التونسي : الذي ظل يراوح في مكانه لافتقاده للقيادة الشعبية والقاعدة الجماهيرية ، خاصة إن هذا الحزب كان من بين الأحزاب القليلة التي سمح لها (بورقية) بالعمل العلني بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في العام 1991، غير الحزب اسمه إلى حزب (التجديد) !!

ج- التيارات والتجمعات اليسارية الماركسية اللينينية بمدارسها وانتماءاتها الفكرية المختلفة، سواء المتأثرة منها بالتجربة الشيوعية السوفيتية أو بالتجربة الشيوعية الصينية أو بالتجربة الشيوعية الألبانية مثل (العامل التونسي) و(جماعة الحقيقة) و(الشعلة) فإنها اكتفت بالأطروحات النظرية و(النقاشات البيزنطية) حول أحقية أية تجربة من التجارب المذكورة أعلاه في قيادة (الطبقة العاملة) و(المجتمع) !! فهذه النقاشات كانت غالباً ما تدور بين عناصر هذه التيارات في الخارج وتحديدًا في (باريس) وكثيراً ما كنت تنتهي بالصراعات وتبادل الاتهامات بين هذه التيارات التي لم تكن للجماهير وهمومها اليومية في تونس أية صلة أو معرفة بنقاشاتها وأطروحاتها النظرية وصراعاتها الداخلية. ووصل الأمر عند بعض هذه التيارات مثل(مجموعة العامل التونسي) إلى التنكر بكل القيم والثوابت الوطنية والقومية عند الشعب التونسي، وذلك عندما دعوا في صحفهم ونشراهم الداخلية إلى استعمال اللغة التونسية الدارجة (العامية) في الكتابة بدلاً من اللغة العربية الفصحى ودعوة الشعب إلى التفاهم والتصالح مع الكيان الصهيوني، والاعتراف به على أساس من (الروابط الإنسانية) التي تجمع (العرب واليهود) !! كما إن هذه التيارات حددت نشاطاتها في الوسط العمالي فقط دون الالتفات إلى الطبقات الأخرى من اجل بناء تنظيم للعمال والشغيلة يأخذ على عاتقه قيادة ثورة العمال في تونس !! في الوقت الذي لم يكن بين قيادات هذه

التيارات عامل واحد يستطيع جمعها فإنهم عجزوا عن كسب عدد من العمال المهاجرين من بين الملايين من أبناء الجالية المغاربية في فرنسا، اما البعض الآخر فآخذ بالدوران في حلقة مفرغة وتشبث بأطروحات لا علاقة لها بالواقع الوطني كالجدل حول (أي ماركسية على الصواب، هل الماركسية الروسية أو الماوية أو الغيفارية أو الألبانية !! والى من يتوجه التنظيم إلى (العمال الفنيين) أم إلى (الطبقات العمالية الرثة)!! إن أطروحات هذه التيارات والنقاشات التي كانت تثار حولها فيما بين قيادات هذه التيارات لم تؤدِ إلا إلى المزيد من التشردم والصراع في صفوفها الأمر الذي دفع بعض العناصر التي أصابها اليأس والإحباط والفشل بسبب تلك الأطروحات الغريبة وغير الواقعية إلى أن تعود مرة أخرى إلى أحضان العمل الوطني والقومي وكان من ضمن هؤلاء البعض (احمد نجيب شابي)(**) الذي رجع إلى تونس في عهد بورقيبة من منفاه في فرنسا وأسس ما أطلق عليه (التجمع القومي التقدمي) وهو الآن من الأحزاب التي اعترف بها النظام مثلما عاد ابن عمه (منصف الشابي) من فرنسا وأسس مع (عبد الرحمن التليلي) تجمعا قوميا باسم (التجمع الوحدوي) بعد ترك جماعة (العامل التونسي) لكثرة انحرافاته الفكرية والسياسية .

و كلا التجمعين بالرغم من إعلانهما في برامجهما السياسية الالتزام بالقضايا الوطنية والقومية إلا إنهما افتقدا للقاعدة الجماهيرية ولهذا فان

(**) محمد نجيب الشابي : بدأ حياته السياسية بعثياً في الستينات وحكم عليه بالسجن مع المجاميع البعثية في العام 1968، اختلف مع عدد من رفاقه في السجن وتحول إلى عنصر ماركسي أممي .. بعد خروجه من السجن انتقل إلى فرنسا وعمل مع جماعة (العامل التونسي) ثم انفصل عنها وأسس التجمع القومي، غير اسمه في الألفية الثانية إلى (التجمع الديمقراطي التقدمي) وعين وزيراً بعد ثورة الياسمين ممثلاً عن المعارضة.

تأثيرهما في الوسط الشعبي التونسي كان محدوداً جداً، وإلى جانب هذين التجمعين اللذين لم يستطيعا إملاء الفراغ السياسي في الساحة الوطنية وبآفاقها القومية ظهرت مجموعة (بشير الصيد) التي حاولت الاستناد إلى أطروحات الرئيس الليبي (معمر القذافي) وتقليدها من خلال تأسيس ما يسمى بـ(اللجان الثورية)، ومع كل الدعم الذي تلقته هذه المجموعة من النظام الليبي فشلت هي الأخرى في استقطاب الجماهير حولها بسبب عدم واقعية الأفكار التي جاءت بها والتي كانت في حقيقتها مجرد دعاية سياسية مدفوعة الثمن من قبل النظام الليبي .

وبالنسبة للشق المتعلق بالبعثيين فقد قام المرحوم (فوزي السنوسي)* بتأسيس تنظيم بعثي علني باسم (حركة البعث) وبالرغم من عدم اعتراف النظام التونسي رسمياً بهذه الحركة، استطاعت في بدايتها من استقطاب قواعد لابس بها وان تُقيم علاقات ايجابية مع أطراف سياسية وطنية أخرى واستطاعت بناء ركائز جيدة في أوساط المنظمات الشعبية مثل (جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان) و(جمعية كتاب التونسيين)، وان تمّد الجسور حتى مع بعض أطراف التيار الإسلامي المعتدل مثل جماعة (حسن الغضباني)، ولم تنجُ هذه الحركة بدورها من الخلافات (الملازمة للأحزاب والتنظيمات التونسية المختلفة عموماً) بعد وفاة مؤسسها (فوزي السنوسي)، مما أدت غالى تجميد نشاطاتها وبالتالي إيقافها بشكل نهائي إضافة إلى أنها انطوت على تكوينات متعددة من المنتظر أن ينكشف على ارض الواقع بعد سنوات العمل السري

(*) فوزي السنوسي: من الطلبة التونسيين الذين درسوا في كلية الحقوق في بغداد في منتصف سبعينات القرن الماضي وبعد أن تخرج منها سافر إلى فرنسا لإكمال دراسته العليا إلى أن رجع إلى تونس قبل أن يكمل دراسته وأسس (حركة البعث) توفي في عام 1988 في ظروف غامضة قيل انه أصيب بجلطة قلبية .

واللاقانوني، حيث تتجه الأنظار في الفترة المقبلة من تاريخ تونس إلى العائلة القومية وبالتحديد إلى القوميين الناصريين، التي تملك حضور مكثف بين قطاعات الشعب المثقفة وخاصة في قطاع التعليم المتمثل بالجامعات وقطاع المحاماة وبعض التشكيلات النقابية .

والعمل الحزبي يبقى بكل الأحوال مفتوحاً على كافة الاحتمالات باعتبار أن تلك الحركات في حالة من التجدد والعطاء الحركي للحياة السياسية إذ أن الأيام دائماً تكون حبلً بالأحداث القادرة على التغيير سواء من قبل النظام الحاكم، أو من خلال طروحات صارت من قبل الحياة اليومية لكافة قطاعات البشر وصارت تسري كالنار في الهشيم ضمن مناطقنا العربية التي ظلت تدور في فلك الزعيم الواحد والتبعية حتى بعد حركات التغيير والثورات المستمرة ضد الاستعمار والتي حصّد ثمارها فئة قليلة تمسكت بالسلطة وتسلمت على رقاب شعوبها .

ح- التيار الإسلامي(4) الذي لم تعرفه تونس حتى منتصف السبعينيات كونه تياراً أو تنظيمًا إسلامياً سياسياً منظماً فالعمل الإسلامي في هذا القطر كان مقتصرًا على بعض الجمعيات الإصلاحية (والمحاضر - الكتاتيب) الإسلامية وحلقات المريدين في (جامع الزيتونة)(**)، إضافة إلى الحلقات الدينية في

(4) محمد عابد الجابري : وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ومركز الدراسات المتوسطية، 1987.

(**) دوره في نشر الثقافة الدينية كان شبيهاً بدور جامعة الأزهر في القاهرة وجامع القرويين في مدينة فاس المغربية .

بعض المساجد، وبعد فترة السبعينيات توسعت وتطورت هذه الجمعيات والحلقات بتشجيع من النظام التونسي نفسه لغرض مواجهة الأحزاب والتيارات الوطنية والقومية واليسارية، حيث وجد النظام في هذه الأحزاب والتيارات التي كانت تعمل بصورة سرية خطراً عليه وعلى سياساته ونهجه ومن هذه الجمعيات والحلقات خرجت الجماعات الإسلامية السياسية المنظمة التي أصبحت لها شأنًا في ثمانينيات القرن الماضي وكان أول من ظهر وبرز على رأس هذه الجماعات الشيخ (حسن الغضباني) ومن بعده الشيخ (راشد الغنوشي)(5) وبسبب خلاف هذين القطبين الإسلاميين فقد انشق الشيخ (حسن الغضباني) مع مجموعة من مريديه عن الجماعة، وطرح نفسه كتيار إسلامي متنور قريب في أطروحاته وبرامجه من التيارات والأحزاب الوطنية والقومية، أما الشيخ (راشد الغنوشي) فقد استمر في طريقه وأسس فيما بعد تنظيمًا إسلاميًا سياسيًا على شكل حزب أطلق عليه (حزب النهضة الإسلامي)، محاولاً الحصول على اعتراف رسمي به والعمل بشكل علني بعد حركة 7 جانفي -تشرين الثاني 1987، إلا أن السلطات التونسية رفضت

(5) راشد الغنوشي : درس في القاهرة في بداية الستينات كان ناصرياً قومياً ثم انتقل إلى دمشق وعمل ضمن تنظيمات الاتحاد الاشتراكي الناصري في عهد الوحدة (وحدة سوريا ومصر) وبعده في القاهرة عام 1964، عاد إلى تونس بعد ثورة الياسمين التي اطاحت بنظام زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني _ يناير 2011. وفاز حزبه، حزب النهضة الإسلامي في انتخابات المجلس التأسيسي الوطني الانتقالي في تشرين الثاني نوفمبر 2011 بأغلبية ساحقة مما مكن أمين عام الحزب (حمادي الجبالي) من تشكيل الوزارة التونسية في 2011/12/23م

رفضاً قاطعاً الاعتراف به وشتت عليه وعلى أنصاره حملة قمعية واسعة متهمته إياه بإثارة العنف والقيام ببعض الأفعال الإرهابية، كالتفجيرات التي حدثت في تونس العاصمة العام 1990، الأمر الذي اضطر زعيم الحزب (راشد الغنوشي) للجوء إلى الخارج وهو سبب لم يمنع الحزب من التواجد المؤثر في المجتمع التونسي رغم استمرار السلطات التونسية في قمعه وملاحقة منتسبيه .

وقضية التيار الإسلامي المُسيس في تونس وكذلك في المغرب وموريتانيا قضية تستوجب الوقوف عندها بعمق وموضوعية، إذ أن هذا التيار وكما قلنا آنفاً وجدَّ في بدايته دعماً وتشجيعاً من الأنظمة القائمة في هذه الأقطار، ثم انقلب هذا الدعم والتشجيع إلى قمع وملاحقة بعد توسع هذا التيار وتنامي قوته وخروجه عن سيطرة الأنظمة وإثارة المشاكل والمتاعب أمامها ولعل القول المأثور الذي ذكره احد شعراء العرب في وقت ما :

أعلمه الرماية كل يوم فلما اشتدَّ ساعده رماني

هو القانون الذي ينطبق تماماً على العلاقة بين هذا التيار والأنظمة القائمة في أقطار المغرب العربي عموماً .

وهنا يمكن القول أيضا أن التيار الإسلامي في تونس حاله حال التيارات الإسلامية في أقطار المغرب العربي قد استطاع أن يستثمر ضعف الأحزاب الوطنية والحركات القومية وتشتتها في استقطاب الطبقات الشعبية، ولاسيما الفقيرة منها التي تعاني من ظلم اجتماعي وقمع سياسي من الأنظمة القائمة في هذه الأقطار، التي لم تستطع تلك الأحزاب والحركات من تلبية طموحات تلك الطبقات الشعبية وتطلعاتها في التغيير والإصلاح الحقيقي .

مما تقدم نستطيع القول، إن الحركة الوطنية التونسية بكل فصائلها وأطرافها التي كانت نشطة سجلت مواقف مشهودة قبل الاستقلال الشكلي لتونس في 20 آذار-مارس /1956(6)، قد اعتراها الضعف والوهن بعد الاستقلال وإنها لم تستطع تجاوز هذا الضعف حتى في الفترات التي أتاحت لها الفرص المؤاتية سواء في ظروف عملها السري أو في ظروف عملها العلني، فالعزلة الشعبية التي دخل فيها النظام التونسي منذ الاستقلال بتولي بورقيبة الحكم ومجيء زين العابدين بن علي بعده للسلطة فاقت كل التصورات، كما أن تفاقم الخلافات بين أطرافه وتآكل حزبه (الحزب الدستوري التونسي) لم تكن غير محفزات، لم تقدر الأحزاب والحركات الموجودة استثمارها لغرض الالتحام بال جماهير اليأسة والمتذمرة من سياسات النظام (قبل 7 جانفي - تشرين الثاني 1987 وبعده) وتشكيل تنظيمات قوية ومؤثرة في صفوفها بسبب عدم امتلاكها

(6) البشير بن سلامة : النظرية التاريخية في الكفاح التحرري التونسي، تونس، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، 1977.

للبرامج الوطنية والقومية الواضحة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، إذ أن معظم برامج هذه الأحزاب والحركات لم تخرج عن الأطر التقليدية التي تتشابه في أطروحاتها مع أطروحات النظام فضلاً، عن تحكم الخلافات الشخصية والذاتية المستحكمة في داخلها أو بعضها مع البعض الآخر، فالفردية والأنانية وتقديس الذات والتقليل من شأن الآخر هي من السمات البارزة والملازمة لكافة الأحزاب والحركات السياسية في الساحة التونسية..والى يومنا هذا .

حتى وقت قريب، كانت تونس ضمن واحات السلام العربية، قياساً إلى الأوضاع المتوترة في عدد من بلداننا العربية، كما أن التقارير الاقتصادية الصادرة عن منظمات دولية، كانت تشير إلى مرحلة اقتصادية يمكن القول عنها بمثابة تطور ملحوظ يشهده تونس، فما برز على السطح من أحداث أخيرة، بينت مدى هشاشة تلك التقارير وعدم دقة مضامينها، وهي الأسباب التي كان لها دور حاسم في النتائج التي آلت إليها الأحداث وهي عين الأحداث التي أعادت إلى أذهاننا المشهد الإيراني قبل أشهر من قيام الثورة في نهاية سبعينيات القرن الماضي، فقبيل شهرين من الثورة ضد شاه إيران، زار الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) العاصمة طهران، وأثناء لقائه بالشاه القى خطاباً تاريخياً، وصف فيه إيران بأنها واحدة من واحات الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط، لنرى بعد أسابيع قليلة من تلك الزيارة اندلاع للثورة الشعبية في إيران بتحالف بين رجال الدين ومؤسسة البازار ليسقط بعدها نظام الشاه وتبدأ بعدها مرحلة جديدة .

فجاءت الخطوة المهمة التي تلتها توترات عظيمة، وتحولت فيما بعد إلى هبة شعبية، تتمثل هذه الخطوة بإقدام شاب تونسي (محمد بوعزيزي) من مدينة (سيدي بو زيد)، عاطل عن العمل، على حرق نفسه بعد أن أصبح بائع خضار متجول اصطدم برجال الأمن، نتيجة للقوانين البيروقراطية التي حرّمت على أمثاله الحصول على لقمة العيش ضمن المجتمع التونسي الذي سيطر عليه بن علي وعائلته بقبضة من حديد تمثل بالمؤسسة الأمنية التي جعل منها الحارس الأوحيد لحكمه دون الاعتماد ببقائه في السلطة على الشعب الذي يعد هو مصدر السلطة، ليكون بذلك هذا الحدث بمثابة القشة التي قصمت كيان الحكم في تونس، وأشعلت الانتفاضة الشعبية التي أودت بنظام زين العابدين بن علي.

وهذا الأمر يعيدنا إلى مسألة مهمة في السياسة والفكر السياسي تتمثل بتحليل أسباب الثورات الاجتماعية ودوافع قيامها، فهل كانت بسبب وضع اجتماعي واقتصادي متردي، أو بسبب بروز طبقات وقوى جديدة مضادة للنظام القائم، أم هو سبب نضوج سياسي ووعي بحتمية التغيير في ظل فراغ سياسي للأحزاب القائمة .

وعلى اثر تلك الحادثة هبت انتفاضة شعبية عمت المحافظات التونسية في يوم 17/ كانون الأول -ديسمبر/ 2010، وهو ما أدى إلى تحول تلك المطالب المعيشية للجماهير إلى مطالب سياسية في مقدمتها (رحيل الرئيس زين العابدين بن علي) ونظامه، الذي حاول من جانبه احتواء الانتفاضة ولتدارك الأمور التي

خرجت عن سيطرته وجهازه الأمني، فقبل يوم من هروبه في خطاب تلفزيوني قال فيه (انه لن يسعى للبقاء لفترة رئاسية سادسة كما كان متوقعاً في عام 2014 وانه أمر الشرطة بوقف استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين ووعده بحرية الصحافة وإنهاء الرقابة على الانترنت وإجراء انتخابات تشريعية جديدة بعد (6) أشهر وإقالة وزير الداخلية ومن ثمّ إقالة الوزارة بكاملها وإعلان حالة الطوارئ، وإنزال الجيش للشارع وإطلاق سراح الموقوفين المشاركين في الانتفاضة وتكليف الوزير الأول (محمد الغنوشي) بتأليف وزارة جديدة، وتخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل (السكر والحليب والخبز)، لكن الخطاب جاء متأخراً، فالأحداث الدموية التي سبقت الخطاب والتي ذهب ضحيتها مجموعة من الشباب التونسي الذين سقطوا برصاص الأمن التونسي أثناء التظاهرات الجماهيرية وخاصةً في بلدة (قصرين) (7)، والذين كانوا العمود الفقري للثورة التي بدت عفوية، حيث لم يذكر أي دور للأحزاب السياسية التي كانت محظورة عن العمل بموجب القانون، حتى لحظة سقوط النظام، رغم كل محاولات قادة هذه الأحزاب إبراز أنفسهم كقادة وموجهين وكعناصر فاعلة في تقرير مستقبل قرار الشعب التونسي.

تستمر الانتفاضة الشعبية والتظاهرات الداعية لتحقيق مطالب الشعب برحيل الرئيس (بن علي) فكان الحسم سريعاً في ليلة 14/ كانون الثاني -

(7) حصيلة الانتفاضة كانت 238 شهيداً و610 جريح حسب الإحصائية الرسمية للحكومة التونسية، كما تم تعليق نشاطات حزب التجمع التونسي بعد أيام من انتفاضة الياسمين .

يناير/2011، بهروب بن علي إلى السعودية وتسليم الرئاسة إلى رئيس وزرائه (محمد الغنوشي) .. ويبقى أمر تصدي الجيش لرجال الأمن المعترضين للمسيرات الشعبية موضع نقاش لدى أصحاب الرأي، لأن اصطدام الجيش بالمؤسسة الأمنية، له معنى واضح وهو انفراط عقد الدولة ودور جديد يمكن المؤسسة العسكرية التي حيدت طوال تلك العقود من استرجاع دورها المسلوب، وهو دليل على أن نظام بن علي لم يعد بمقدوره الاستناد إلى أجهزته الأمنية التي حكم بها البلاد طيلة فترة حكمه بحيث باتت الدولة مجرد مؤسسة أمنية يسيطر عليها وعائلته وهكذا كان قراره بالرحيل، بعد أن رأى بأم عينيه إن انهيار النظام أصبح حتمياً .

إن الجماهير التي أجبرت (بن علي) على الرحيل، اعتبرت ترأس الغنوشي للوزارة التفافاً لمطالبها الرئيسية، باعتباره أحد رموز النظام السابق إضافة إلى مخالفته المادة (57) للدستور التونسي التي تنص على (استلام رئيس البرلمان مسؤولية رئيس الجمهورية في حالة شغور هذا المنصب)، عندها فقط رضخت القوى الباقية من النظام إلى إعطاء السلطة إلى (فؤاد المبرزغ) رئيس البرلمان ليستلم مسؤولية رئاسة الجمهورية الذي بدوره كلف هو الآخر الغنوشي المنتهية ولايته إلى تشكيل وزارة ائتلافية جديدة تضم في صفوفها كل القوى المعارضة لنظام (بن علي)، إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد العام للشغل التونسي ومنظمات المجتمع المدني .

وفعلًا تمّ تشكيل الوزارة في يوم 17/ كانون الثاني / 2011 وضمت في صفوفها (3) وزراء من المعارضين و (6) من الوزراء السابقين في نظام بن علي، كما تمّ تشكيل لجنة للتحقيق في قضايا الفساد التي شملت عائلة وأقرباء بن علي ولجنة أخرى للإصلاح السياسي، وفي اليوم نفسه تمّ إطلاق سراح السجناء السياسيين كافة .

غير أن هذه التشكيلة الوزارية التي سُميت (بالانتقالية)، وأنيطت لها مسؤولية الإشراف على الانتخابات التشريعية والرئاسية . لم تحظَ هذه الحكومة برضا الجماهير الشعبية الغاضبة التي قابلت تشكيلة الحكومة بتظاهرات عارمة في جميع مدن تونس، تخللها أعمال تخريبية مثل الهجوم على المخازن الكبيرة ونهب الأموال والمؤسسات الحكومية والهجوم على منازل كبار المسؤولين وأقرباء الرئيس بن علي المتهمين بالفساد وقتل رجل الأعمال المعروف (عماد الطرابلسي) وهو ابن شقيق زوج الرئيس (زين العابدين بن علي) طعنًا بالسكين، وإلقاء القبض على مدير الأمن الرئاسي التونسي العميد (علي السرياطي) ووزير الداخلية ومدير الأمن، وتمّ حرق (سجن المنستير) شرق البلاد ومقتل (57) سجيناً فيه وهروب العشرات منه ومن سجن (المهدية) في جنوب البلاد، إضافة إلى وقوع قتلى أثناء عملية الهروب، وتمّ إلقاء القبض على مجموعة

من المتسللين الأجانب حاولوا السطو على البنك المركزي الذي بات عرضة هو الآخر لعمليات منظمة من السطو تم السيطرة عليها من قبل الجيش والشعب (8).

ويرى محللون إن مظاهر الثراء غير المشروع والفساد الذي أحاط بعائلة بن علي وأقربائه كانت من أهم الأسباب التي أدت للانتفاضة، لأنها كانت معروفة في الشارع، ولقد قام كاتبان فرنسيان بتأليف كتاب عنوانه (حاكمة قرطاج) تحدثا فيه عن دور زوج الرئيس (ليلى الطرابلسي) ومقربين منه في الفساد التي شملت قطاعات واسعة في تونس ومنها قطاع الصناعة والتجارة والسياحة التي تعتمد عليها تونس في مدخولها الوطني .

ويُعد رفض الشعب لخطوة تشكيل حكومة ابرز أقطابها من رموز النظام السابق، رفضاً منطقياً وطبيعياً، لأنّ تشكيل الحكومة بهذه الكيفية لاينبىء بوجود تغيير جذري، وترى العديد من القوى السياسية إن هذه الحكومة هي التفاف على مطالب الشعب وإنهم بهذا العمل يسرقون ثمرة جهود ثورة الشعب، وبدا دور الجيش التونسي أكثر وضوحا من قبل لإدارة التحولات السياسية وها هي اللحظة الحاسمة لتأكيد دوره كقوة فاعلة وقادرة على استيعاب مطالب الجماهير، واستيعاب الفراغ الأمني والسياسي (خاصة وانه لم يكن له الثقل السياسي في مجريات الثورة غير أن رفض قائد الجيش عمار رشيد إطلاق النار

(8) Omnia El Shakry : Roots of the Arab Spring , University of California, Davis, National Endowment For The Humanities,p 1-2.

وقمع الانتفاضة وترتيبه لعملية خروج الرئيس بن علي (كان له دور حاسم في نجاح الثورة).

وعلى اثر تلك المطالب استقال وزراء المعارضة من الحكومة تضامناً مع الجماهير المطالبة بتنحي وزراء الحكومة السابقين في الوزارة قبل هروب بن علي، ولغرض احتواء حالة الرفض للحكومة الانتقالية فقد قدم (الغنوشي) و(محمد المبرغ) رئيس الجمهورية المؤقت استقالتهما من حزب التجمع الدستوري، كما قرر الحزبو طرد (6) من أعضائه الموالين للرئيس (بن علي).

وتقرر دولياً تجميد أرصدة وممتلكات (بن علي) وعائلته، وهو الأمر الذي اتخذته سويسرا وحذت حذوها الدول الأوربية المتمثلة بالاتحاد الأوربي، وفي يوم الخميس 20 /كانون الثاني /2011 اجتمعت الحكومة التونسية المؤقتة بغياب الوزراء المستقلين من المعارضة والاتحاد التونسي للشغل، وأصدرت سلسلة من القرارات لإنهاء الأوضاع التي كانت سائدة قبل الانتفاضة ومنها إصدار قانون للعفو العام والسماح بالعمل لكل الأحزاب السياسية التي كانت محظورة في عهد بن علي، واعتبار من سقط قتيلاً أثناء الانتفاضة شهداء من اجل الوطن وتخصيص رواتب تقاعدية لعوائلهم، وإقصاء كوادر حزب التجمع التونسي الحاكم من مفاصل الدولة وسحب الحرس الجامعي من أروقة الجامعات التونسية، ومن جانبه أعلن حزب التجمع عن حلّ مكتبه السياسي ولجنته المركزية وبررّ الحزب هذا الإجراء باستقالة أعداد من أعضاء الهيئتين المذكورتين

لأسباب شخصية ... وقد استمر الاحتجاج الشعبي المندد للحزب المذكور والمشاركين من أعضائه في الحكومة وتجمع أكثر من ألف متظاهر أما مقر (حزب التجمع) في محاولة منهم لاقتحام المقر.

ولم تقنع القرارات التي تعهد بها رئيس الوزراء الغنوشي، في التخلي عن الحكم بعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، الجماهير عن التظاهر وتشكيل حكومة إنقاذ وطني من العناصر غير المنتمية لهذا الحزب والمطالبة بعدم سرقة الثورة وثمارها من قبل رجال النظام السابق.

في 2011/11/15 جرت انتخابات عامة في تونس للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي المؤقت .. وفي 2011/11/22 انعقد أول اجتماع للمجلس وتم فيه انتخاب (مصطفى جعفر) عن تكتل حزب اليسار رئيساً للمجلس بأغلبية 145 صوتاً من أصل 213، كما تم الاتفاق على أن يكون (حمادي الجبالي) الأمين العام لحزب النهضة الإسلامي الذي يتمتع بأغلبية ساحقة في المجلس رئيساً للوزراء، والدكتور منصف المرزوقي عن تكتل (المؤتمر من أجل الجمهورية) رئيساً مؤقتاً للجمهورية، ومما يجدر ذكره بأن الانتخابات التي جرت للمجلس التأسيسي المؤقت قد قوبلت باحتجاجات من جهات سياسية عديدة كتيار (العريضة الشعبية) من أجل الحرية والعدالة والتنمية التي يرأسها الدكتور محمد الحامدي الهاشمي (المشرف وصاحب قناة المستقلة الفضائية التي مقرها لندن) وحزب التجمع القومي التقدمي الذي يرأسه (محمد نجيب الشابي)...

وتظاهر الآلاف التونسيين أمام مقر اجتماع المجلس منددين بالتدخل الأجنبي والقطري بشؤون تونس، وذكرت وكالات الأنباء إن المتظاهرين رفعوا لافتات كبيرة كتب عليها (يا قطر أرفعي يدك عن تونس) كما طرد المتظاهرين فريق قناة الجزيرة القطرية مرددين هتافات تندد بالقناة وتصفها بالأفافة والكاذبة والخائنة .. وفي 2011/12/13 أعلن رسمياً انتخاب (المنصف المرزوقي) رئيساً مؤقتاً للجمهورية من قبل المجلس الوطني التأسيسي بأغلبية 153 صوتاً و(حمادي الجبالي) رئيساً للوزراء وفي كلمة قصيرة له أمام المجلس تعهد المرزوقي بالحفاظ على كرامة المواطن التونسي والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمعارضة وإيجاد فرص العمل للعاطلين .

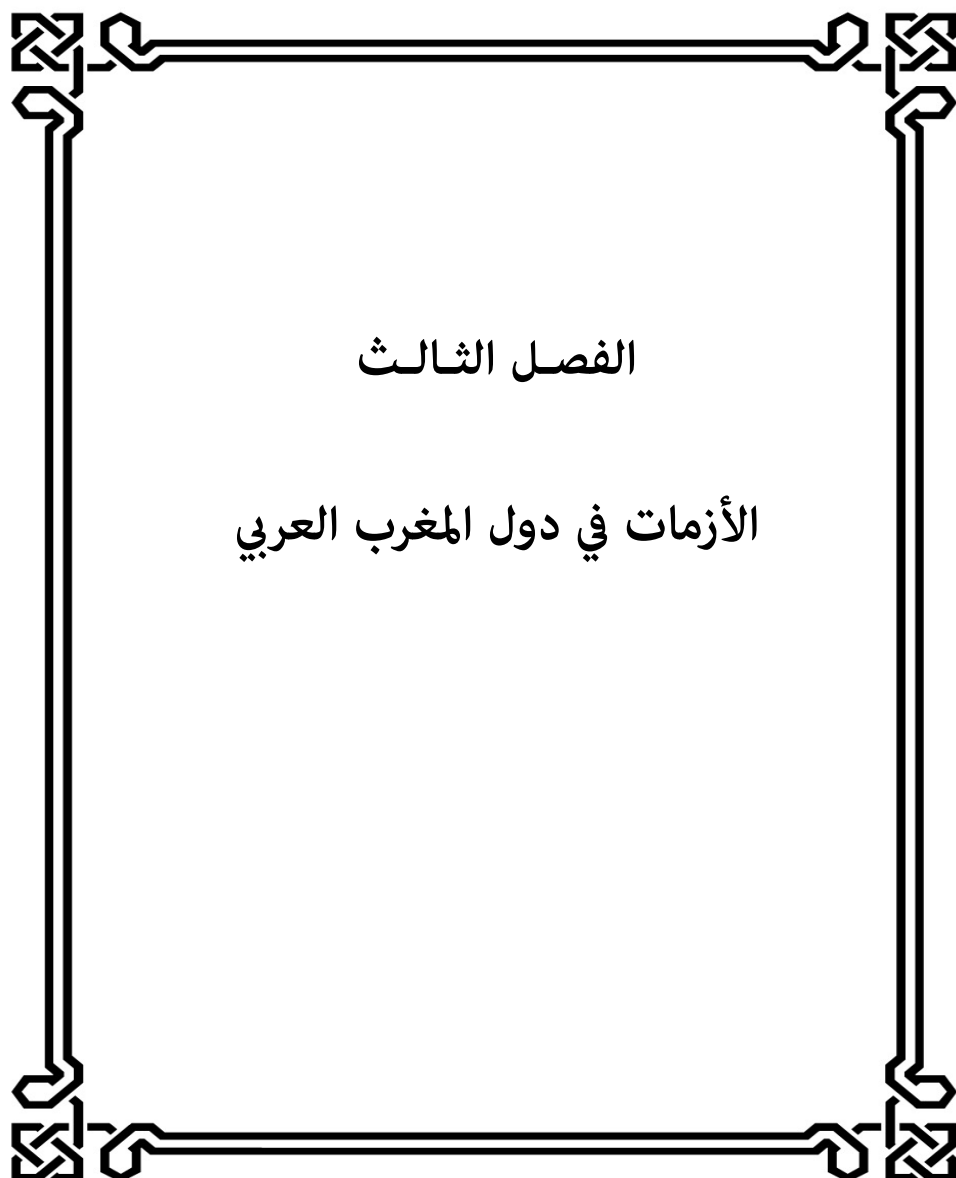
وفي خطوة ملفتة للنظر فقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان وزيرة خارجيتها (هيلاري كلنتون) بانتخاب المرزوقي رئيساً مؤقتاً للجمهورية وقالت بأنها (خطوة ايجابية في هذه المرحلة) .. ومن جانب آخر فقد أعلن (راشد الغنوشي) رئيس حزب النهضة الإسلامية بأن حزبه سيحتفظ بكافة الوزارات الرئيسية والسيادية عند تشكيل الحكومة , وفعلاً هذا ما حصل إذ قدم (الجبالي) تشكيلة وزارته لرئيس الجمهورية المؤقت (المنصف المرزوقي) في 2011/12/23 م .

لقد ألهبت الثورة الشعبية في تونس والتي سُميت (بثورة الياسمين) جماهير عربية عريضة في أقطار عربية أخرى وأقدم عدد من الشباب العاطلين عن العمل

على إحراق أنفسهم على طريقة (محمد بوعزيزي) في كل من مصر والجزائر وموريتانيا والمغرب واليمن والبحرين والعراق، الهدف منها حث الشعوب على الاحتجاج لسوء الأوضاع المعاشية والسياسية ، ولكن سرعان ما خمدت تلك الهبة بعد أن امتدت الأصابع الخارجية ولا سيما الأمريكية والفرنسية والقطرية بحرف تلك الثورة الشعبية عن مسارها الطبيعي وتوجيهها إلى مسارات أخرى التي من شأنها إثارة الفتن والصراعات داخل المجتمع التونسي.

وصورة الحراك الشعبي لم تكتمل بعد والمشهد لازال بحاجة إلى مزيد من الترقب والتحليل والبحث وسيبقى الوضع مفتوحاً على كل الاحتمالات في ظل تواصل الحركات السياسية والمظاهرات الشعبية المطالبة بقطف ثمار الثورة للأجيال المستقبلية، والوقت لازال مبكراً لمعرفة التأثيرات المستقبلية للأوضاع في تونس وبقية الاقطار العربية، كما إن بروز مرحلة جديدة يُفترض أن تكون مغايرة تمثل خطوة مهمة في التغيير لتاريخ تونس المعاصر .

ويبقى السؤال المطروح هل سيبقى دور الجيش محايداً بعد تلك التحولات الجديدة وهل من الممكن أن يلعب دوراً سياسياً بعد أن لعب دوراً أساسياً في إسقاط الرئيس بن علي؟؟ من الملاحظ إن للجيش دوره الذي تعتز به جماهير شعبه وانه من الممكن ان يتولى المهام السياسية في حالة حدوث الفراغ القيادي بعد استبعاد دوره خلال العهود الماضية .قد تكون له الكلمة الفصل للحفاظ على استقرار البلاد وأن يكون القوة الحقيقية لإرساء نظام جديد ثار لأجله الملايين وسقطت في سبيله الأرواح .



الفصل الثالث

الأزمات في دول المغرب العربي

المبحث الأول

أزمة الحركة الوطنية في المغرب العربي

(المغرب امودجاً)

الحديث عن أزمة أو مجموعة الأزمات التي رافقت ولازمت الحركة الوطنية لدول المغرب العربي، حديث طويلٌ وذو شجون، ولكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو الأزمات التي رافقت هذه الحركة بما فيها من إخفاقات ودروس منذ بدايات التكوين وحتى وقتنا الحاضر. وقد خصصنا هذا المبحث لنتناول الحركة الوطنية في المغرب كنموذج لتلك الأزمات في الأحزاب المغربية الأخرى .

إن الحديث عن الحركة الوطنية في المغرب يقودنا في البحث عن هيكلية تكوين هذه الحركات للوصول بالتالي لدينامكية الحركة فيها ومنجزاتها ، لقد ذكرنا فيما سبق إن حزب الاستقلال الذي قاد الحركة الوطنية المغربية إلى أن نال المغرب استقلاله عام 1956 وضم في صفوفه خيرة العناصر والشخصيات الوطنية والمغربية، سرعان ما تعرض إلى انشقاق واسع امتدّ من عام 1958 حتى عام 1959 وخرج من صفوفه مجموعة العناصر والشخصيات الثورية الوطنية، التي كانت على رأس جيش التحرير المغربي والنقابات العمالية والهيئات السياسية الشعبية مثل (محمد البصري و عبد الرحمن اليوسفي و منور الصهاجي

و محمد بن سعيد(1)، وآخرين من العناصر القومية المتأثرة بالأفكار البعثية أثناء دراستها في سوريا، مثل المحامي (محمد الفاروقي) والصحفي (محمد الباهي) والمحامي (محمد زوبع)، حيث شكلت هذه المجموعة في البداية ما سُمي بـ(الجامعات الاستقلالية) التي تطورت فيما بعد إلى حركة سياسية وطنية مستقلة باسم (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، ضمت في صفوفها قادة وكوادر جيش التحرير المغربي والقاعدة الواسعة في النقابة العمالية (الاتحاد المغربي للشغل) والتنظيم الطلابي النقابي (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب)، وهي الفئات المحرومة من حقوقها النقابية، ويمكن إرجاع أسباب الانشقاق الذي حدث في صفوفه، كما ذكر سابقاً، إلى البليلة والإرباك اللذان سادا في صفوف (حزب الاستقلال) بعد الاستقلال، وخصوصاً بعد قيام (القصر الملكي) بحل وزارة (عبد الله إبراهيم)(2) ، التي كانت تمثل وزارة الحركة الوطنية المغربية، لقد رأت العناصر الثورية في حل هذه الوزارة هي بداية لتراجع الملك عن تعهداته تجاه الوطنيين المغاربة، علاوة على نظرتها إلى طبيعة استقلال المغرب(*)، إذ اعتبرت هذه العناصر الثورية بان استقلال البلد ناقص طالما وجدت القواعد الأجنبية في أرضه، وان الاستقلال الذي كانت تنشده هذه العناصر لم يحدث أي تغيير

(1) نبيل ملحم : مصدر سابق، ص 37 وما بعدها .

(2) المصدر نفسه، ص 48 - 50

(*) فرنسا التي أنهكتها ضربات المقاومة المغربية كانت مرغمة على منح المغرب استقلال صوري، لترسم بذلك إستراتيجية استعمارية جديدة تأخذ بعين الاعتبار رغبات القصر الملكي المغربي . المصدر نفسه .

جذري في المجتمع المغربي طالما ظلّ يسيطر الفرنسيون على معظم أراضي المغرب الزراعية.

كما إن فرنسا التي منحت الملك محمد الخامس استقلال مملكته، لم تمنحه هذا الاستقلال دون ثمن، وإنما وضعت الثمن الحقيقي والفعلي لما منحته والمتمثل بحل جيش التحرير المغربي وملاحقة خلايا الجيش وخاصة بعد معاهدة (اوكافيون)(**)، كان عندها جيش التحرير يخوض معارك الكفاح والتحرير المسلح في الصحراء الغربية ضد الاستعمار الاسباني.(3)

كما إن حل هذا الجيش شكّل ضربة للشورة الجزائرية التي كانت آنذاك مشتعلة في الجزائر فالوطنيون المغاربة كانوا يعتبرون (جيشهم الشعبي) سنداً للجيش الشعبي الجزائري (لانطلاقهما نحو هدف واحد في إطار تحرير المغرب العربي، كما إنها لم تكن معزولة بل كانت في مضمونها تنم عن أفق وحدوي)، إضافة إلى وجود بعض المنطلقات النظرية التي كان يؤمن بها (حزب الاستقلال) والتي لم تكن تلبى تطلعات العناصر الشابة المنشقة عنه(4).

(**) اوكافيون : المعاهدة التي منحت فرنسا فيها المغرب استقلاله وسلمت له فيه اسبانيا إقليم طرفاية الصحراوي للمغرب مقابل أن تقوم المغرب بمنع الثوار من الانطلاق من إقليم طرفاية حل الجيش التحرير المغربي .

(3) د. صلاح العقاد : المغرب العربي، دراسة تاريخية، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 357 وما بعدها.

(4) نبيل ملحم : مصدر سابق ن ص 50 وما بعدها.

وبعد الانشقاق أصبح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هو قلب الحركة الوطنية وعمودها الفقري، والأمل الذي ينشُد إليه تطلعات كل الوطنيين والثوريين والمقاومين.

وخلال قيادته للنضال السياسي والاجتماعي باعتبارها حركة نهضت بنهوض القوى الشعبية والوطنية العفوية والمنظمة، تعرض الاتحاد إلى عدة إجراءات قمعية وفي مراحل مختلفة من نضاله ولاسيما في الأعوام (1961 و 1963) و(1966 و1967)، كما إن اختطاف واغتيال زعيمه المهدي بن بركة في ظروف غامضة في باريس 1965 تؤكد كل الدلائل على ضلوع النظام المغربي في اغتياله (5)، ناهيك عن تقديم معظم قادته إلى المحاكمة والحكم عليهم بالإعدام غياباً عدة مرات مثل (محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي ومحمد بن سعيد وغيرهم)، إذ إن اشتداد القمع والإرهاب عليهم اضطر عدد من كوادره للهروب خارج المغرب (الجزائر وفرنسا) (6)، وقد التحق بهم بعض قادة الاتحاد بعد صدور عفو ملكي عنهم وخروجهم من السجن والاعتقال (البصري واليوسفي)، وفي المنفى وبسبب اليأس والإحباط من الأساليب السلمية السابقة التي تم انتهاجها في النضال الوطني والتي لم تحقق النتائج المراد تحقيقها، ومع استمرار سياسة القمع والإرهاب واستخدام أشكال الاضطهاد وسياسة التصفية الجسدية من قبل النظام الملكي، اتجهت بعض الأطراف داخل قيادة الاتحاد

(5) المصدر نفسه، ص 49 .

(6) نبيل ملحم، مصدر سابق .

وقواعدها المساندة لها نحو العنف بعد العام 1967 وأرست قواعد الكفاح المسلح في نطاق إستراتيجية وطنية شاملة، والإعداد لها حيث اخذ (محمد البصري) على عاتقه تدريب العناصر والكوادر الموجودة في الخارج (الجزائر -ليبيا- سوريا) وإدخالهم فيما بعد إلى داخل المغرب، ولكن العملية لم تكلل بالنجاح إذ استطاعت السلطات المغربية إلقاء القبض عليهم قبل شروعهم بالعمل عام 1969 (7)، تلا ذلك موجة واسعة من الاعتقالات في صفوف الاتحاديين بين عامي 1969-1970 وتقديمهم لمحاكم عسكرية معروفة باسم (محاكمات مراكش) عام 1971 وما أعقب ذلك من قيام محاولتي انقلاب عسكرية، الأولى في 10 تموز- يوليو 1971 والمعروفة بمحاولة (قصر الصخيرات)، عندما هاجم (1400) جندي الحفل البهيج المقيم في قصر الملك ببلدة الصخيرات بمناسبة ميلاد (42) للحسن الثاني بقيادة الجنرال (عبابو) قائد الكلية العسكرية المغربية وبتواطؤ مع الجنرال (مذبوح)، إلا أن المحاولة فشلت ونجا (الملك) عندما اختفى في احد جوانب القصر كما أن قواته الموالية سحقت القائمين بالانقلاب في الساعات الأولى التي تلت الهجوم مخلفين وراءهم (100) ضحية من بينهم سفير بلجيكا في المغرب (8)، أما المحاولة الثانية فكانت في 17 آب- أغسطس 1972 عندما تعرضت طائرة الملك أثناء رجوعه من فرنسا لهجوم من أربعة طائرات مقاتلة من نوع أف/5 لاغتياله واضطرت للهبوط

(7) المصدر نفسه، ص 142- 143 .

(8) محمد علي داهش : دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجودية في المغرب العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2004.

بمطار القنيطرة بعد إصابتها، وهو ما دفع المقاتلات إلى قصف المطار بعد ذلك مباشرة ولم يتوقف القصف إلا عند إعلان الملك نفسه وبصورة تمويهية انه مات وان محاولة اغتياله قد نجحت، وما أن توقف القصف حتى تم اعتقال جميع الانقلابين وتقديمهم إلى محاكمة عسكرية سريعة، وخاصة إن النظام في المغرب كان يعيش أيامه الأخيرة برأي اقرب حلفائه، لذلك وضع الجيش تحت مراقبة الملك، واعد من اعدم بما فيهم الجنرال (محمد أو فقير) وزير الداخلية ومن ثم وزير الدفاع والطيار (أمقران)(9) .

لقد أطلق كثير من المحللين السياسيين على هاتين المحاولتين بمحاولة (أعوان القصر) بسبب انتشار الفساد في كل أجهزة الدولة، ووصلت الأحوال في المغرب إلى نسبة عالية من التضخم والبطالة، واشتداد الصراع والفرز الطبقي إلى أقصى مداه، ووقوع النظام بتناقضات مستعصية هددته بالتصدع، علاوة على الطريقة المهينة التي كان الملك يعامل به إتباعه وشعور بعضهم بان ارتباطهم المباشر به سيكلفهم مستقبلاً ثمناً باهظاً إذا ما جاء التغيير من خارج إطارهم، وخاصة إن السخط الشعبي وسخط الضباط الشباب وكل فئات الشعب المعدمة والمحرومة وصل إلى أعلى درجاته مما احدث أثراً محبطاً لدى الأتباع .

فالمدبرون الاساسيون الذين قاموا بالهجوم على (قصر الصخيرات) هم الجنرال المذبوح والشلواطي وعبابو وأوفقير كانوا أنفسهم من أعوان الملك

(9) كان الطيار أمقران احد أعضاء المحاولة الانقلابية، المصدر نفسه، ص 128-129.

وحلفائه المخلصين في الجيش، أما المحاولة الثانية فلم تكن إلا محاولة أخرى من (أوفقيير) لإنقاذ حياته بعد أن أصبح موضع شبهة بعد المحاولة الأولى(10).

فإذا ما استثنينا كلاً من المقدم الطيار (أمقران) معاون القوة الجوية في قاعدة القنيطرة)الجوية والرائد الطيار (كويرة) اللذين كانا على علاقة ببعض رموز الحركة الوطنية (محمد البصري) و (آية قدور)، فإن الذين قاموا بالمحاولة الثانية لا يختلفون عن قاموا بالمحاولة الأولى ... وفي جميع الأحوال يمكن القول بان هاتين المحاولتين حتى وان كُتب لهما النجاح فأنهما كانتا ستبقيان بعزلة عن الحركة الوطنية الشعبية مع الأخذ في الاعتبار بان قادة المحاولتين كانوا يعرفون مسبقاً بأنهم غير منسجمين، ولا متفقيين على شكل الحكم وعلى من سيتولى قيادة البلاد ولذلك فأنهم كانوا متهيين مسبقاً للقيام بعمليات تصفية بعضهم للبعض الآخر حتى تتاح لهم الفرصة (كرسي الحكم) لطرف واحد منهم أو لشخصية واحدة !! وهذا ما يفسر لنا مثلاً قيام المقدم (عبابو) بقتل الجنرال (المذبوح) داخل قصر الصخيرات، ومن ثم مقتل (عبابو) والجنرال (البوهالي) في نفس اللحظة، بينما استعجل الجنرال (اوفقيير) محاكمة الباقيين من المتهمين بمحاولة الانقلاب الأولى (بعد تعيينه من قبل الملك وزيراً للدفاع) وإعدامهم خشية انكشاف أمره معهم .

(10) د. صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث، مصدر سابق، ص 502.

ومما لاشك فيه أن هاتين المحاولتين وان فشلتا فإنهما قد أحدثتا شرخاً في

كيان النظام الملكي خاصةً وفي صفوف الحركة الوطنية المغربية عموماً(*) .

لقد حاول القصر الملكي، الذي صُدم من انقلاب أعوانه المخلصين والمحسوبين عليه، بعد المحاولة الانقلابية الأولى في تموز-يوليو 1971، إلى استمالة الحركة الوطنية التي نظمت صفوفها في جبهة واحدة منذ تموز عام 1970، والتي سُميت بـ(الكتلة الوطنية) حيث تشكلت من تحالف (حزب الاستقلال) و(الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) و(اتحاد المغربي للشغل) و(حزب التقدم والاشتراكية / الشيوعي)، ودعوتها إلى إجراء مفاوضات سرية، هذه المفاوضات قد فشلت بسبب تمسك (الكتلة الوطنية)، التي كان يرأس مفاوضاتها مع القصر الملكي (عبد الله إبراهيم) بالمبادئ الأساسية التي قامت عليها وهي : تأمين المصارف الأجنبية، ومنح الوزراء صلاحيات لإدارة وزاراتهم (مع إبقاء تعيين وزير الدفاع والداخلية بيد الملك) وإقامة حكومة اتحاد وطني تمهد الطريق لانتخابات تشريعية، وقد حمّل الملك (الكتلة الوطنية) مسؤولية هذا الفشل ومع ذلك تكررت المفاوضات أيضاً بعد المحاولة الانقلابية الثانية عام 1972، والتي كان مصيرها شبيه بسابقاتها. (11)

أما بالنسبة للحركة الوطنية وخصوصاً (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي) ..فان ما أشيع من قيام بعض العناصر القيادية للاتحاد المتواجدين في

(*) نفس المصدر، ص 502 وما بعدها .

(11) نبيل ملحم : مصدر سابق، ص 118 وما بعدها .

الخارج (محمد البصري آية قدور و المهدي العلوي و محمد الخصاصي و عبد الرحمن اليوسفي)، بإقامة علاقة مع الانقلابيين وتحديدًا مع المقدم (أمقران) والرائد (كويرة) ومعرفتهم بتفاصيل الانقلاب ومن ثم تأييدهم الضمني له قبل وقوعه، يضاف إلى تلك الأحداث فشل المفاوضات التي أعقبت المحاولتين الانقلابيتين بين الملك و(الكتلة الوطنية) التي كان (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) طرفاً أساسياً فيها، علاوة على استمرار (البصري) بتنظيم وتدريب عناصر في الخارج قريبة من حدود المغرب وإدخالها للداخل للقيام بالكفاح المسلح وشروع هذه العناصر فعلاً بالعمليات المسلحة في آذار - مارس 1973 بقيادة (عمر دكهون) في المناطق الشرقية ضد مراكز الدرك (الشرطة) ومن ثم إلقاء القبض عليها (*). وبعد اشتداد القمع والمطاردة والاعتقال شهدت الفترة ظهور تيارين متناقضين في صفوف الاتحاد، التيار الأول، يرفض العنف والانقلابات في مواجهة النظام ويعلن عدم تأييده للممارسات التي يقوم بها المتواجدون في الخارج، والتيار الثاني، يتعاطف مع تلك الممارسات ولاسيما أن

(*) كانت هذه العناصر مرصودة ومراقبة من قبل المخابرات المغربية حتى قبل دخولها للأراضي المغربية من الحدود الجزائرية .. وبعد إلقاء القبض عليهم تم تقديمهم إلى محكمة عسكرية المعروفة بمحاكمات القنيطرة التي حكمت عليهم بالإعدام . راجع نبيل ملحم، مصدر سابق.

البلد يعاني من اشتداد القمع والإرهاب على قيادات الحركات و الناشطين في الداخل(**).

ونظرا لاشتداد التناقض والخلاف عام 1972 وتوسعه بين الاتحاديين عام 1973 وخاصة على صعيد القيادة، طالبت القواعد الاتحادية بعقد مؤتمر وطني للاتحاد لحسم هذا التناقض وتكوين سكرتارية دائمة (قيادة مؤقتة) برئاسة (عبد الله إبراهيم)، أنيطت بها قيادة الاتحاد وتوفير الأجواء المناسبة لعقد مؤتمره الوطني إلا أن بعض العناصر والكوادر القيادية الاتحادية رفضت تشكيل مثل هذه السكرتارية وعملها ومنهم (محمد اليازغي و عمر بن جلون و محمد الخصاصي

(**) من هذا التيار خرجت مجموعة من العناصر اليسارية الشابة والتقت أفكارها مع مجموعة أخرى خرجت بدورها من حزب التحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي) وكونت حركة يسارية جديدة سميت في البداية (بالحركة الديمقراطية الوطنية) التي انشقت فيما بعد إلى حركتين، سُميت الأولى باسم (إلى الأمام) والثانية باسم (23 مارس) وبعد فترة غيرت هذه الحركة الثانية اسمها إلى (التجمع الشعبي الديمقراطي) الذي تعرض بدوره إلى انشقاق آخر في أواخر التسعينات، والتجمع الشعبي الديمقراطي يرأسه أحد أعضاء جيش التحرير المغربي وهو (محمد بنسعيد) الذي كان لاجئاً في فرنسا ويعمل في دائرة وكالة الأنباء العراقية في سبعينات القرن الماضي، عاد للمغرب في ثمانينات القرن الماضي ن بعد صدور العفو عن اللاجئين في الخارج وأصبح عضواً في البرلمان المغربي . والتجمع الشعبي الديمقراطي الذي يرأسه (بنسعيد) أيد مطلب عودة الصحراء الغربية إلى المغرب، بخلاف مجموعة (إلى الأمام) التي وقفت مع مبدأ تقرير المصير للصحراويين . وهي المجموعة الوحيدة في المغرب اتخذت هذا الموقف المخالف للإجماع الوطني في المغرب . ومن الجدير بالذكر إن الحزب الشيوعي المغربي قد غير اسمه إلى (حزب التحرر والاشتراكية) وبطلب من القصر الملكي ومن بعد إلى (حزب التقدم والاشتراكية).

و عبد الواحد راضي وآخرين غيرهم)، الأمر الذي أدى إلى انقسام الاتحاد إلى اتحادين (12)، الأول، يحمل اسم (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية / فرع الرباط) برئاسة عبد الرحيم بوعبيد والآخرين الذين رفضوا رئاسة (عبد الله إبراهيم) للسكرتارية الدائمة، والثاني يحمل اسم (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية / فرع الدار البيضاء) برئاسة (عبد الله إبراهيم) وانحاز إليه (اتحاد المغربي للشغل) برئاسة (المحجوب بن صديق)، واستمرت هذه الحالة حتى الانفتاح الذي حصل من قبل النظام على الحركات السياسية المعارضة اثر ظهور قضية الصحراء الغربية عام 1974 ومطالبة المغرب بضمها، وتأييد الحركة الوطنية عموما لهذا المطلب(13).

وقد أعقب هذا الانفتاح إطلاق سراح مجموعة كبيرة من العناصر الوطنية من سجون ومعتقلات النظام الملكي ممن كانوا ينتمون للاتحاد الوطني قبل انشقاقه .

وممن أطلق سراحه (محمد اليازغي وعمر بن جلون) اللذين كانا من العناصر القيادية في فرع الرباط، حيث أعلن هذا الفرع انفصاله النهائي عن

(12) راجع المصدر التالي : د. صلاح العقاد، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث والمعاصر، مصدر سابق .

(13) لمزيد من الإيضاح حول القضية انظر : نبيل ملحم، مصدر سابق، ص 27 وما بعدها .

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأطلق على نفسه (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)(14) .

وأقرّ الاسم الجديد (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) الذي ضمّ أغلب قيادات وكوادر وأعضاء الاتحاد الوطني، في أول مؤتمر عقده الاتحاد الاشتراكي في بداية عام 1975 في قاعة البلدية بالدار البيضاء(15) إذ استمع المؤتمرين فيه لأول مرة منذ العام 1963 إلى تسجيل صوتي لأحد القادة التاريخيين للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وهو(عبد الرحمن اليوسفي) أرسله من منفاه في باريس وأعلن فيه تأييده للمؤتمر وما سيتمخض عنه من قرارات .

إن الانشقاق الذي حصل في صفوف الاتحاديين لم ينتهِ الأمر به عند هذا الحد، فمنذ العام 1972 وقيام مجموعة الرباط بتغيير اسم (الاتحاد الوطني) إلى (الاتحاد الاشتراكي)، قوبل هذا التغيير بمعارضة شديدة من بعض مجموعات الخارج وفي مقدمتهم أحد القادة التاريخيين للاتحاد وهو (محمد البصري)، الذي أرسل من منفاه في باريس مذكرة طويلة للمؤتمرين في الدار البيضاء حلّ فيها

(14) ذكر محمد اليازغي للباحث أثناء لقاء معه في العام 1975 بأن هذه التسمية قد تم بالاتفاق مع مجموعة (الدار البيضاء) التي أعلنت احتفاظها باسم (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) برئاسة عبد الله إبراهيم، لإزالة التباس أو احتكاك بينهما .

(15) لم يُدعى لهذا المؤتمر من الأحزاب العربية والأجنبية، سوى حزب البعث العراقي آنذاك، والحزب الدستوري التونسي، نظراً لعلاقة الحزبين المذكورين التاريخية مع قيادات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بشكل عام والتي استمرت إلى ما بعد المؤتمر . من حديث محمد اليازغي للباحث.

أسباب الأزمة التي عاشها (الاتحاد الوطني) ملقياً باللائمة على من أسمتهم المذكرة (بالعناصر الإصلاحية) أو (المهادنة) مع النظام الملكي، أمثال (عبد الرحيم بوعبيد) الذين تربعوا على رأس الاتحاد الاشتراكي وقدم في الوقت نفسه حلاً لتجاوز الأزمة مع معارضته التامة والمطلقة لتغيير اسم الاتحاد الوطني(16). إن هذا الموقف المعارض من (محمد البصري) أدى لحدوث الآتي :

أولاً : لم يمنع الاتحاديين من التصريح في جلساتهم الخاصة بأن (البصري) ومن معه من عناصر الخارج ما زالوا محتفظين بمواقفهم في قيادة الاتحاد (رغم معارضتهم لتغيير الاسم) وان كل ما حصل يمكن أن يدخل في إطار توزيع الأدوار بين الداخل والخارج لخدمة إستراتيجية الاتحاد في تغيير الأوضاع الداخلية نحو الأفضل (17).

ثانياً : لم يمنع من حدوث خلاف آخر واسع بين عناصر الخارج الذين كان معظمهم يعيش في الجزائر وباريس وليبيا إذ انحاز كل من (عبد الرحمن اليوسفي ومهدي العلوي ومحمد الخصاصي وآية قدور) إلى قيادة الداخل، وتأييدهم

(16) ذكر محمد اليازغي : عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي خلال لقائه مع الباحث، في داره بالرباط، بأن مذكرة (البصري) لم تصل إليهم لغرض طرحها على المؤتمرين، وهو ادعاء نفاه (البصري) الذي ذكر بدوره للباحث، بأن المذكرة وصلت إليهم ولكنها حُجبت عن المؤتمرين بشكل مقصود !!
(17) لقاء محمد اليازغي مع المؤلف .

للاتحاد الاشتراكي وأمينه العام (عبد الرحيم بوعبيدو) معلنين عن أنفسهم ممثلين
لقيادة الاتحاد في الخارج (مكتب العلاقات الخارجية).

ثالثاً: لقد مضى (البصري) في معارضته للاتحاد الاشتراكي وصَّعد من معارضته
وانتقاده الشديد للاتحاد، الأمر الذي دفعه إلى تشكيل تيار سياسي أطلق عليه اسم
(الاختيار الثوري) وصادر دورية بنفس الاسم للتعبير عن وجهة نظره ومعارضته
للانشقاق الذي حصل في صفوف (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي) .

رابعاً : بالرغم من كل المحاولات التي بذلت من أصدقاء وحلفاء الجانبين
لرأب الصدع والخلاف الذي حصل بين قيادة (الاتحاد الاشتراكي) و(البصري)
ومنها على سبيل المثال لا الحصر، اللقاء الذي حصل في بغداد بين (البصري) و
اليازغي) بعد مؤتمر الاتحاد الاشتراكي، لم يؤدِ إلى انتهاء هذا الخلاف الذي تعمق
أكثر من ذي قبل بعد اغتيال (عمر بن جلون)(*)، العضو البارز في المكتب
السياسي للاتحاد ورئيس تحرير جريدة (الاتحاد الاشتراكي) التي صدرت باسم

(*) درس العلوم السياسية في باريس، كان مسئولاً عن نقابة البريد للاتحاد المغربي للشغل
1961 . وكان من المفكرين المتنورين ذو النزعة الاشتراكية، وعضوا نشطا في اللجنة الإدارية
للاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ سنة 1962، لعب دور في تنظيم الاتحاد المغربي للشغل
. اعتقل 1963 بتهمة التآمر في النظام المغربي وحكم عليه بالإعدام إلى أن صدر في حقه قرار
العفو عام 1965 ثم اعتقل من جديد 1966 بتهمة التحريض على الإضراب، اعتقل في موجة
الاعتقالات التي جرت 1970 . وأطلق سراحه مع اليازغي وانتخب عضوا في المكتب السياسي .

الاتحاد في العام 1976 أمام داره، و حملَ (البصري) قيادة الاتحاد مسؤولية الاغتيال بسبب إبرازهم للمذكور من خلال تحميله مسؤولية الإشراف على جريدة الاتحاد مع علمهم بأن النظام الملكي يعتبره معارضاً عنيفاً، كما إن طروحاته وأفكاره الثورية جعلت النظام يترصده، خاصة إن العناصر الثورية الشابة من الاتحاديين كانوا يعتبرونه خليفة (المهدي بن بركة) لحيويته ونشاطاته وقدراته السياسية والفكرية .

خامساً : ومن الجدير بالقول، بأن هذا الخلاف الذي حصل بين قيادة الداخل وبين تيار (البصري) في الخارج قد امتد إلى صفوف الاتحاد الاشتراكي في الداخل، ولا سيما بعد عودة المنفيين من الخارج المحسوبين على قيادة الداخل، إذ سرعان ما أعلن (عبد الرحمن بن عمرو) نقيب المحامين المغاربة، عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومعه (احمد بن جلون)(*) انشاقهما مع مجموعة من منتسبي الاتحاد الاشتراكي وتكوين حركة جديدة باسم (التجمع الديمقراطي) التي لم تستقطب إلا أعداداً قليلة من قواعد الاتحاد ... انتهى التجمع فيما بعد مع إلقاء القبض على (عبد الرحمن بن عمرو) والحكم عليه بالسجن لمدة سنتين بتهمة الإخلال بالأمن العام !! كما قدم الدكتور (محمد عابد الجابري) استقالته من المكتب السياسي للاتحاد عام 1976، وأعلن عن تفرغه لتأليف الكتب والدراسات الفكرية والفلسفية .

(*) هو شقيق المرحوم عمر بن جلون، عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي .

سادساً: إن التطورات السلبية التي رافقت مسيرة الاتحاد الاشتراكي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لم تخلُ من تطورات وتغييرات إيجابية إذ شهدت المؤتمرات التي أعقبت المؤتمر التأسيسي الأول للاتحاد صعود وجوه جديدة إلى اللجنة المركزية والمكتب السياسي وخروج بعض الوجوه القديمة (18). غير أن هذه التغييرات لم تستطع من وضع حد للخلافات المستمرة داخل الاتحاد، وخاصة بعد مشاركة قسم من الاتحاديين في البرلمان والوزارات المغربية مثل

(18) ومن الوجوه الجديد التي دخلت اللجنة المركزية محمد الفاروقي و الباهي محمد، منور الصنهاجي ومحمد اليازغي : وهؤلاء جميعاً كانوا متأثرين بالفكر القومي العربي البعثي .. والباهي محمد كان من المقاومين في جيش التحرير المغربي مع منور الصنهاجي .. بعد حل جيش التحرير التحق (الباهي) بالثورة الجزائرية وعمل محرراً في جريدة (المجاهد) التي كانت تنطق باسم جبهة التحرير الوطني الجزائري .. في السبعينات كان لاجئاً في باريس وعمل في الثمانينات محرراً في مجلة (اليوم السابع) التي كانت تصدر في فرنسا، توفي بعد عودته للمغرب منتصف الثمانينات .

(**) ولد عبد الرحمن اليوسفي في 8 آذار 1924 في مدينة طنجة حصل على ليسانس ودبلوم المعهد الدولي لحقوق الإنسان، بدا عبد الرحمن محامياً ثم انخرط بالسياسة حيث أصبح عضواً بارزاً في حزب الاستقلال عام 1943 ومن مؤسسي جيش التحرير المغربي 1958، بعد تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي أصبح عضواً في أمانته العامة ورئيس تحرير لجريدة الاتحاد (التحرير) .. تم اعتماده مندوباً للاتحاد في الخارج منذ عام 1975 وعضو مكتبه السياسي منذ مؤتمره في 1978 والأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب من 1969 - 1990 اعتقل عدة مرات كما حكم عليه بلاعدام غيابياً في محاكمات مراكش 1969 ومن ثم إعفاه من حكم الإعدام بعفو ملكي في 20 آب 1980 وعاد إلى المغرب في حينها .

(محمد اليازغي) عضو المكتب السياسي، الذي أُتهم من قبل بعض الاتحاديين بالثراء الفاحش، وقد بلغت هذه الخلافات ذروتها عندما تسلم عبد الرحمن اليوسفي مسؤولية الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي . بعد وفاة الأمين العام (عبد الرحمن بو عبيد) ومن ثم استلامه لمسؤولية رئاسة الوزارة المغربية تم تعيينه وزيراً أول (رئيس الوزراء) في (حكومة التناوب) في 4 فبراير -شباط 1998، والتي تشكلت من حزبين معارضين هما (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال)، ففي الوقت الذي اعتبر بعض الاتحاديين وجودهم على رأس الوزارة المغربية لأول مرة، منذ حل وزارة (عبد الله إبراهيم) عام 1959(*)، فرصة ذهبية لتحقيق برامجهم في التحرر السياسي والاقتصادي، اعتبر البعض الآخر ولاسيما (محمد البصري) بان وجود (عبد الرحمن اليوسفي) على رأس الوزارة لن يغير من الأمر شيئاً وذلك لان وزارات السيادة (الداخلية - الدفاع- الخارجية) كانوا معينين من قبل الملك، يضاف إلى ذلك فان (عبد الرحمن اليوسفي) كما يقول البصري قد اثبت فشله بعد أن ضيع فرصة ثمينة على نفسه وعلى الاتحاد وعلى الشعب بعد وفاة الملك (الحسن الثاني) ومجيء نجله الشاب (محمد الخامس) على رأس الدولة، الذي خول رئيس الوزراء (اليوسفي) صلاحيات واسعة لم يستطع هذا الأخير استثمارها لصالح تنفيذ البرامج الإصلاحية التي وعد بها الشعب المغربي .

(*) نبيل ملحم : بوليساريو _ الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مصدر سابق، ص 119 وما بعدها.

وفي عهد (محمد الخامس) لمست الحركات السياسية تطورات ايجابية مقارنة بفترة حكم الحسن الثاني، إلا أن ذلك لا يعني بكل الأحوال نسيان حقيقة إن المجتمع المغربي أصيب بخيبة أمل، نتيجة بطء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل واقع الفساد الإداري والمالي المستشري في معظم قطاعات الدولة، ودوران الدولة في ظل دوامة متمثلة بحركة سياسية شعبية ومدنية متصاعدة، وبين إدارة عتيقة فاسدة وهو تزاوج غربي يعود بمضاره بالأول على الطبقات المحكومة ومن ثم على واقع وجود الدولة ككل .

لقد كان لمقاطعة الشعب المغربي لانتخابات 2007 رسالة واضحة وبالغة الخطورة على مستقبل العمل السياسي في المغرب، نتيجة افتقارها للحركة الديمقراطية، فكل الأحزاب في مؤتمراتها تفتقر إلى الديمقراطية والتناوب والتداول السلمي والنقد الذاتي، وهي من الأسباب التي جعلت الشعب يتعد في التعامل معها لانعدام جدوى العمل الحزبي في تغيير مصيره الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، بمعنى أن الأحزاب السياسية تنفذ ما يطلبه الملك فيما القرار الاستراتيجي في يد الملك وحده، وهنا تنتفي فائدة العمل الحزبي لتحقيق آمال الشعوب في التغيير .

وتشكل الأحزاب المغربية نوع من التوازن في المشهد السياسي المغربي، فالتيار الإسلامي مثلاً مازال ممنوعاً من الانصهار في العمل الحكومي، وما تزال عملية فقدان الثقة تسيطر على علاقته بالدولة .

كما إن حزب العدالة والتنمية المغربي لا يزال مُقيد الحركة في عمله السياسي، نتيجة وصفه في كثير من الأحيان بصفات (الإرهاب) إضافة إلى الانشقاقات التي طالت تلك الأحزاب وقياداتها حرصاً على المصلحة الخاصة ليس إلا، ولهذا فإن (الاتحاد الاشتراكي) شهد في مؤتمره الأخير الذي انعقد في أوائل عام 2001 فصلاً جديداً من الانشقاق حيث انسحب منه (توبير الأموي) عضو المكتب السياسي والأمين العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومعه مجموعة من كوادر الاتحاد وبالذات الكوادر العمالية والشبابية بسبب معارضتهم لطبيعة تشكيل المؤتمر ولسياسة (اليوسفي) ومن يدور في فلكه مثل (محمد اليازغي)، وجرت اثر ذلك مصادمات بين المؤيدين للمؤتمر والمنسحبين منه.

وهو الأمر الذي استدعى تدخل الشرطة وبعد هذا الحادث أعلن (توبير الأموي) ومن معه عن تشكيل حزب جديد باسم (التكتل الوطني)، والجدير ذكره أن (محمد البصري) لم يكن بعيداً عن انسحاب هذه المجموعة حيث كان (توبير الأموي) من الذين وقعوا تحت تأثير طروحاته وانتقاداته المستمرة لمواقف الأمين العام السابق للاتحاد الاشتراكي المرحوم (عبد الرحيم بوعبيد) ومن بعده (اليوسفي) ومن بعدهما (محمد اليازغي)، الذي رفع شعار (تجمع العائلة الاشتراكية) بهدف استعادة المنشقين وخروج مجاميع كبيرة من منتسبيها في فترات متلاحقة ودعوتهم للعودة ولو بصيغة التحالف تحت لواء الشعار المذكور.

لابد من القول بان إسهابنا في عرض الأزمات والانشقاقات التي حصلت في (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) ومن ثم في صفوف (الاتحاد الاشتراكي) يأتي لسببين :

1- إنهما شكلا منذ بداية الأمر القاعدة الشعبية الواسعة للحركة الوطنية المغربية بعد خروجهما من رحم (حزب الاستقلال).

2- إن أزمة (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي) ومن ثم (الاتحاد الاشتراكي) هو تعبير دقيق عن أزمة الحركة الوطنية المغربية عموماً، والتي لم تستطع تلمس الطريق الصحيح لنضالها السياسي والاجتماعي والفكري سواء عندما كانت في المعارضة أو من خلال استلامها للحكم، وهي رغم كل تضحياتها لم تتمكن من ترجمة برامجها الوطنية والاجتماعية والسياسية على ارض الواقع، فالجمود و(الانتظارية) و(المراوحة) في نفس المكان مع تطلع بعض عناصرها إلى مواقع ومناصب حكومية رسمية التي تؤمن لها المكاسب المعنوية والامتيازات المادية، لقد أفقدت هذه الحركة بعضاً من مصداقيتها أمام قواعدها وكوادرها المتعطشة إلى الحرية والانعقاد والتقدم والإصلاح السياسي والاجتماعي والفكري وفي ظل حياة ديمقراطية صحيحة .

ومن الجدير بالذكر، إن حال الأطراف الوطنية الأخرى كحزب الاستقلال، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي برئاسة (عبد الله إبراهيم)

وحزب التحرر والاشتراكية (الشيوعي) برئاسة (علي بعتة) والتجمع الديمقراطي الشعبي برئاسة (محمد بنسعيد) لم تكن أحسن حالاً من (الاتحاد الاشتراكي) إذ شهد (حزب الاستقلال) وخاصة بعد وفاة زعيمه التاريخي (علال الفاسي) في العام 1973، صراعاً خفياً بين أمينه العام (محمد بوسته) وعضو مكتبه السياسي (محمد الدويري) الذي قيل في وقته بأنه يمثل تطلعات الاستقلاليين للتخلص من حالة الجمود الفكري والسياسي الذي أصاب هذا الحزب وقد جاء هذا الصراع اثر تسلم بعض الاستقلاليين، ومنهم أمينه العام (بوسته) (*)، مسؤوليات وزارية في النصف الثاني في عقد الثمانينات وفي (حكومة التناوب) في منتصف التسعينيات وفشلهم في تحقيق برامج الحزب وإحداث تغيير ملموس في الواقع السياسي والاقتصادي المغربي الأمر الذي أدى إلى تنحي (محمد بوسته) عن رئاسة الحزب وإحلال (محمد الفاسي) بدلاً عنه .

أما (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) برئاسة (عبد الله إبراهيم) فلم يكن قادراً على إيجاد قاعدة جماهيرية واسعة له في المجتمع المغربي، واكتفى بالاعتماد على سمعة ونزاهة أمينه العام في نشاطاته الداخلية والخارجية، كما إن الاتحاد المغربي للشغل برئاسة أمينه العام (المحجوب بن صديق)، الذي وقف إلى جانب (عبد الله إبراهيم) عند انشقاقه عن مجموعة (عبد الرحيم بوعبيد) لم يندمج مع (الاتحاد الوطني) بشكل كامل، بل احتفظ لنفسه ولاتحاده (المغربي للشغل) بنوع

(*) تسلم (محمد بوسته) حقيبة وزارية الخارجية وحقائب وزارية أخرى في الحكومات المغربية.

من الاستقلالية عن الاتحاد الوطني ومن ثم عمل على حرمانه من قاعدة عمالية شعبية لابس بها .. بالإضافة إلى ذلك فان خروج (عبد المعطي العبيدي) عضو الأمانة العامة للاتحاد من صفوف الاتحاديين بسبب قبوله بمنصب وزاري دون موافقة الاتحاد وأمينه العام، ومن ثم استلامه لرئاسة الوزارة (الوزير الأول) قد أدى إلى الانكفاء على نفسه وتراجع نشاطاته الشعبية وال جماهيرية (*) بشكل كبير، وان النوايا لبعض كوادره الاتحادية التي التفتت حول شخص (عبد الله إبراهيم) مثل (العمراي التهامي) و (احمد الخراس) لم تستطع من تجاوز هذا الواقع الجامد للاتحاد .

والوضع ليس بمختلف عن حزب (التحرر والاشتراكية) برئاسة أمينه العام (علي بعته)، لم يستطع هذا الحزب بدوره من تحقيق أي مد شعبي أو جماهيري في المجتمع المغربي بالرغم من وقوفه إلى جانب النظام والأحزاب المغربية الأخرى في قضية الصحراء الغربية، (الحزب الشيوعي العربي الوحيد) الذي وقف هذا الموقف و ذلك لم يمنحه أي قبول شعبي إذ فقد شعبيته بمرور الأيام وتحول إلى حزب (مجموعة من النخبة المثقفة) لأسباب تتعلق بطبيعة تكوينه (19)، ناهيك عن طروحاته الشيوعية وخاصة فيما يتعلق بالجانب الديني.

(*) حتى أن جريدته الأسبوعية (الاتحاد الوطني) توقفت عن الصدور. (19) معظم قاعدته من اليهود المغاربة الذين لم يكن لمعظمهم موقف وطني خلال النضال ضد الحماية الفرنسية والاسبانية للمغرب . انظر، أبو بكر الصديق الشريف: اليهود المغاربة _ الورقة المطوية، تقديم محمد العربي، القاهرة، 1998.

ويلاحظ أن حال (التجمع الشعبي الديمقراطي) برئاسة (محمد بنسعيد) لم يكن بخلاف غيره من بقية الأحزاب المغربية الوطنية فبالرغم من جماهيريته الواسعة إلا أنه تعرض إلى انشقاق خرجت على أثره مجموعة من الشباب الذين كانوا يقومون بمسؤولية تحرير جريدته المركزية (أنوال)(**).

لم تكن الانشقاقات والانقسامات محصورة ضمن نوعية من الأحزاب أو مقتصرة على الأحزاب المعارضة بل امتدت إلى الأحزاب التي كانت محسوبة على القصر الملكي حيث شهدت (الحركة الشعبية البربرية) برئاسة (محجوب احرضان) انشقاقا واسعا كان من نتيجته تنحية رئيسه من رئاسة الحركة.

واختفت أيضا أحزاب وحركات أخرى نشأت في المواسم الانتخابية سواء منها (البرلمانية) أو (البلدية) لدعم توجهات القصر، ولم تصمد من هذه الأحزاب والحركات ولفترات معينة غير (حزب الأحرار) برئاسة (احمد عثمان) صهر الملك، و(الحزب الدستوري) و (الحركة الدستورية الملكية).

ولم تنجُ المنظمات الشعبية والاتحادات الجماهيرية من عدوى الانشقاقات والانقسامات لاسيما العمالية منها والشبابية والطلابية والنسائية ... إذ انسلخ الاتحاديون المؤيدون للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من (الاتحاد المغربي للشغل) وشكلوا منظمة عمالية أخرى باسم (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)،

(**) نسبة إلى معركة (أنوال) الشهيرة التي انتصر فيها عبد الكريم الخطابي على القوات الاسبانية في 23 / آذار - مارس 1924 .

التي انضمت إليها معظم النقابات والهيئات العمالية والوطنية خلال قيادتها للإضرابات العمالية خلال عامي 1978-1979، التي وقعت فيها اصطدامات دامية مع الشرطة المغربية أوقع خلالها عدد من العمال المضربين والمتظاهرين شهداء، وأن إضرابهم لم يكن سوى تعبير لإيصال أصواتهم والتعبير عن مطالبهم، فزجت الشرطة بهم في السجون والمعتقلات وكان من بينهم عناصر قيادية في الكنفدرالية .

لقد أدى انسلاخ (الكنفدرالية الديمقراطية) عن (الاتحاد المغربي للشغل)، إلى وجود ثلاث منظمات عمالية نقابية في الساحة المغربية وهي (الاتحاد المغربي للشغل برئاسة المحجوب بن صديق) وهو المعروف بتأييده (للاتحاد الوطني للقوات الشعبية) برئاسة عبد الله إبراهيم، و (الكنفدرالية الديمقراطية للشغل / توير الأموي) المؤيد (للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برئاسة عبد الرحيم بوعبيد) و (اتحاد الشغيلة برئاسة الهاشمي الفيلالي)، المعروف بتأييده لحزب الاستقلال (محمد بوسسته) (20).

طرحَت عملية الانقسام في الحركة العمالية المغربية أمام (الاتحاد العام لعمال العرب) مشكلة الاعتراف بأحقية تمثيل إحدى هذه الاتحادات للقاعدة العمالية في المغرب، وبالرغم من اعتراف الأخير بتمثيل (الاتحاد المغربي للشغل)

(20) نبيل ملحم : بوليساريو، الطريق إلى المغرب العربي الكبير، دمشق، 1987، ص 118 وما بعدها .

حتى وان كان لا يمثل القاعدة العمالية العريضة في المغرب، إلا أن هذا الاعتراف جاء باقدمية هذا الاتحاد لكونه الأصل بينما يعتبر الآخرون من الفروع .

مع قناعة الكثيرين في اتحاد العمال العرب بان هذا الاعتراف يجب أن لا يكون سبباً في تغييب دور الآخرين، وان تكون هذه البداية حتى يُصار إلى تشكيل لجنة (لتقصي الحقائق) القائمة على الأرض، ونقطة الانطلاق لتوحيد الحركة العمالية المغربية وان ما ينطبق على الاتحاد المغربي للشغل (من حدوث انشقاقات في صفوفه) ينطبق على بقية الاتحادات والمنظمات الشبابية والطلابية والنسوية، و كل حزب من هذه الأحزاب شكل منظمات واجهيه خاصة لمنتسبيها في هذه القطاعات مما أدى إلى إضعاف الحركة الشعبية الجماهيرية عموماً ولذلك لم يكن لهذه المنظمات نفس التأثير القوي في الواقع الجماهيري المغربي باستثناء (الكنفدرالية الديمقراطية للشغل) و (الشبيبة الاتحادية) التابعتين للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اللتين لهما حضور جماهيري وسط العمال والشباب بجانب (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب) الذي كان منذ ستينيات القرن الماضي من الاتحادات الطلابية العربية القومية في الجناح الغربي للوطن العربي (21).

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أن التيارات الإسلامية التي برزت في عقد الثمانينيات من القرن الماضي في الساحة المغربية، قد كان لها مكاسب كثيرة من الأزمة التي عاشتها الحركة الوطنية المغربية بمختلف فصائلها وفشلها في إحداث

(21) انظر د. صلاح العقاد : المغرب العربي _ دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، مصدر سابق، ص 512 .

تغييرات جوهرية في بنية النظام المغربي ولاسيما في المراحل التي شاركت فيها بالحكم .

لذا فان الجيل الجديد من الشباب المغربي الذي ملّ طروحات إطراف هذه الحركة وعجزها عن ملء الفراغ الوطني على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي علاوة على إحساس هذا الجيل بالظلم الاجتماعي الواقع عليه والمتمثل في البطالة الواسعة والفقر المدقع الذي يعيشه 90% من أفراد المجتمع المغربي، ولاسيما في (بيوت الصفيح) على أطراف المدن الكبرى قد دفع قسماً كبيراً من الشباب المغربي إلى الانخراط في صفوف هذه التيارات سواء المعتدلة منها أو المتطرفة . وبهذا ازدادت الحركة السياسية المغربية تأزماً بفعل تضافر عوامل عديدة منها السابقة الذكر، ومنها ضعف الاهتمام الشبابي بالعمل السياسي لعدم إرضاء طموحات وأفكار وتطلعات الشباب المغربي من قبل هذه الحركات.

وأخيرا وليس آخراً، فان الحديث عن أزمة الحركة الوطنية المغربية وما تركتها من آثار سلبية على الصعيدين الوطني والقومي يجب أن لا يحجب عنا الرؤية السليمة والتقييم الموضوعي عن الجوانب الايجابية لبعض أطراف هذه الحركة وقادتها التي ساهمت بشكل أساسي لانتزاع الاستقلال، ومواجهة سياسة التغريب والفرنسة، وربط علاقات جيدة مع أطراف وأحزاب قومية في المشرق العربي في إطار النظرة القومية المشتركة لقضايا الأمة العربية وما تعانيها من تحديات مصيرية، وفي هذا المجال نرى إن تلك الجهود الخيرة التي بذلتها أطراف

الحركة الوطنية المغربية جميعاً وبدون استثناء في نصره القضية الفلسطينية من خلال (جمعية نصره فلسطين والكفاح المسلح) التي ضمت ممثلين عن كافة الأحزاب الوطنية، برئاسة (أبو بكر القادري)(*)، ولا ننسى موقف هذه القوى الراض للعدوان الأمريكي المتكرر على العراق ابتداء من عام 1991 وحتى العام 2003 والتي تمثلت بالمظاهرة المليونية التي شاركت فيها كافة الأحزاب المغربية (رغم الخلافات القائمة فيما بينها) استنكاراً لتلك الاعتداءات، ناهيك عن رفضها للاحتلال وشجبها للممارسات اللاانسانية واللااخلاقية للمحتلين وإدانتها المستمرة للوجود الأمريكي في العراق من خلال (لجنة نصره العراق).

وعلينا أن لا ننسى الجهود التي بذلت من بعض الشخصيات ورموز الحركة الوطنية المغربية في إيجاد صيغة مشتركة تجمع الأحزاب والشخصيات الوطنية في عموم المغرب العربي(**) لنصرة القضايا العربية في وطننا العربي الكبير، مُعيدة إلى الأذهان الصيغة المشتركة التي كانت قائمة في عقد الخمسينات من القرن الماضي، بين هذه الأحزاب والشخصيات التي توجت باستقلال تونس ثم ليبيا وانتصار الثورة الجزائرية، غير أن تلك الجهود لم تثمر عن نتائج ملموسة لأسباب ذاتية وشخصية تركت بصماتها على عموم الحركة الوطنية المغربية،

(*) وهو من قدماء المجاهدين في الحركة الوطنية المغربية وعضو قيادي في حزب الاستقلال المغربي .

(**) من هذه الجهود مبادرة (محمد البصري) لخلق تجمع وطني مغاربي يضم في صفوفه رموز الحركة الوطنية المغربية (احمد بن بلة / الجزائر) و (احمد بن صالح / تونس) و(محمود المغربي/ ليبيا) و(بشير بومعزة/ الجزائر) .

تشابه في أحوالها تلك الجهود التي بذلت لإيجاد إطار تجمع أطراف الحركة الوطنية داخل كل قطر، على غرار (الكتلة الوطنية) التي قامت في 1970 في المغرب . حيث اكتفت بعض أطراف هذه الحركة بتنسيق المواقف فيما بينها في المناسبات الانتخابية (البرلمانية والبلدية) التي انتهت مع انتهاء تلك الانتخابات .

ولابد أخيرا من أن نذكر تلك اللقاءات التي جرت بين محمد البصري وعبد الله إبراهيم في داخل المغرب وخارجه(**)، لغرض إعادة اللحمة والوحدة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربية، رغم أن تلك اللقاءات لم تؤدِ إلى أي نتيجة تذكر بسبب تشبث كلا الطرفين (الاتحاد الاشتراكي) و (الاتحاد الوطني) لمواقفهما التي كانت سبباً في الانشقاق الذي حصل في 1972 والتي تم التطرق إليها في الصفحات السابقة ولكننا نرى وبكل تواضع إن من يحمل مثل هذه القيم القومية والمنفتحة على الكل، لن يجد سبباً مقنعا تجعله يفترق مع اقرب الأقربين معه، إخوانهم في البلد الذي أرادوا له المستقبل الواعد .

أن الحركات السياسية إذا لم تعتد التطوير والتعددية الديمقراطية للانتقال إلى المأمول والذي تحتاجه الجماهير والبلاد تبقى طروحاتهم مجرد قوانين مكتوبة على ورق لا تجد طريقها للتطور أو لخدمة جماهيرها (22)، لتبقى الخطوة الأخيرة مرهونة بالإصلاحات والمقترحات والبدائل التي تتقدم بها الدولة ويبقى الدور الأخير للأحزاب عن طريق الاستفادة من مبادرات القائمين على السلطة .

(**) بعضها تلك اللقاءات جرت في بغداد في ثمانينات القرن الماضي .

(22) Dr.Drisse Jandari : The Political Party Experience In Morocco : Obscurity and Obfuscation , Case Analysis , Arab Center For Research &Policy Studies, April, 2012 , p3.

تداعيات الظروف السياسية في المنطقة على الوضع الداخلي للمغرب

1- في 20 شباط - فبراير/ 2011 قامت مظاهرات احتجاجية ضخمة في كافة المدن المغربية، تطالب بالإصلاحات السياسية والمعيشية وبعد ثلاثة أيام تجاوزت هذه المظاهرات تلك المطالب وشملت العائلة المالكة عندما طالب المحتجون بعدم تقبيل يد الملك والانحناء أمامه وهي عادة درج المغاربة القيام بها وخاصة المسؤولين الرسميون، والتي كانت موضع انتقاد شديد من المعارضة المغربية، علاوة على ذلك طالب المتظاهرون بتحويل الملكية إلى ملكية دستورية، وقد قتل عدداً من المتظاهرين وجرح آخرون وتم القبض على عدد كبير منهم، وعلى اثر تلك الأحداث شكل الملك (محمد السادس) لجنة لإعادة النظر بالدستور وتعديل بعض فقراته وبما ينسجم مع مطالب المحتجين الذين أكدوا مجدداً في مظاهراتهم التي تلت مظاهرات 20 فبراير/شباط 2011، على أن تكون الملكية في البلاد ملكية دستورية وان لا يتدخل الملك في شؤون السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية وقد استجاب الملك لهذه المطالب في خطاب ألقاه بتاريخ 20 آذار /مارس 2011، أعلن فيه عن بدأ القيام بإصلاحات دستورية وسياسية شاملة واحترام حقوق الإنسان ... وقد اعتبر حزب الاستقلال وعلى لسان احد قياديه (محمد خليفة) بأن الإصلاحات الدستورية التي أعلن عنها العاهل المغربي في خطابه الآنف الذكر (ثورة دستورية) بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ودعا إلى التسامح مع الشباب الذين اعتقلوا أثناء مظاهرات 20 فبراير/شباط وحث الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على القيام

بدورها في إثراء النقاش والتعاون مع اللجنة لصياغة دستور يستجيب لمطالب الشعب المغربي، ومن جانب آخر أعلن الأمير (مولاي هاشم) وهو ابن عم الملك بان خطاب (محمد السادس) الذي أعلن فيه عن الإصلاحات، خطاب ذكي ولكنه غامض، وفي سياق متصل دعا الناطق الرسمي باسم (جماعة العدل والإحسان) السلامين (فتح الله ارسلان) تشكيل هيئة تأسيسية نابعة من الشعب شكلاً ومضموناً تكون مهمتها تغيير دستوري جوهري، يكون محط اتفاق جميع مكونات الشعب المغربي دون إقصاء، علماً إن لجنة إصلاح الدستور التي شكلها الملك ضمت الهيئات السياسية والنقابية وأسند رئاستها إلى مستشاره (محمد معتصم)، أما الناشطة (فاطمة بالمودن) عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي وعضو مجلس النواب سابقاً، فقد اعتبرت الإصلاحات التي أعلن عنها الملك (محمد السادس) بأنها تجديد جذري وعميق يؤسس لمغرب جديد، وملكية جديدة، وهي ليست الملكية التي عاشها (الحسن الثاني) ولا هي ملكية (محمد الخامس) أو غيره من الملوك المغاربة بل هي بداية لنظام ملكي يسير نحو الملكية البرلمانية، وجواباً على سؤال وجهه لها من مندوب صحيفة (الزمان الدولية) في الرباط عن عدم الاستجابة لتلك المذكرة، قالت الناشطة (فاطمة بالمون) (يمكن أن أقول بان هناك عدة عوامل منها، بان الدستور الحالي يحدد من له الحق بالمطالبة بالتعديلات الدستورية فهنا: أما الملك هو من يقرر تعديل الدستور أو ثلثا البرلمان ولهذا فان أي مطلب يأتي خارج هذا يعتبر مطلباً غير دستوريا قد يستجاب له أو لا يستجاب، ولكن لو

التفت مجموعة من الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية حول المطلب الذي قدمناه نحن لكان يمكن لهذه النتائج أن تكون قبل هذا الوقت ولكن كل تأخيرها وفيها خيرة) كما يقول المغاربة، لان الخير وقتما جاء ينفع، ونحن نعتبر بان التعديل الجديد لبي العديد من مطالبنا وتجاوز هذه المطالب في بعض النقاط مثل اختصاصات الجهوية المتقدمة .. ولهذا أنا أقول يجب أن نكون حذرين حتى لا تدخل الشياطين إلى تفاصيل هذا المشروع التاريخي، لماذا لان الشياطين موجودة فعلاً، لأنه توجد جيوب لمقاومة هذا التغير وأكدت إن أغلبية الشعب المغربي تريد الإصلاح ولكن ما تزال توجد هناك بعض العقليات المستنفذة التي استفادت من المغرب ومن سنوات (الجمر والرصاص) واستفادة كذلك من (مغرب الحرية) و (مغرب حقوق الإنسان) وقمادت في تعاطيها للفساد بجميع أشكاله وشوهت العمل السياسي والثقافي والإعلامي لأنها دخلت إليهم واخترقتهم بالأموال لكي تحافظ على مكتسبات العهد البائد وخاصة في العقود الأولى من الاستقلال، ولهذا فان جيوب المقاومة متخوفة من هذا التغير الحقيقي الذي يحدث الآن (1)

2- في 2011/6/17م وجه العاهل المغربي (محمد السادس) خطاباً إلى الشعب المغربي أعلن فيه الخطوط العريضة للتعديلات الدستورية المهمة التي طرحت على قيادات الأحزاب السياسية والنقابية عقب التظاهرات الضخمة

(1) جريدة الزمان الدولية العدد 388 الصادر في 24 جمادي الأول 1432هـ الموافق 28 نيسان ابريل 2011م

التي شهدتها المدن المغربية في 20 شباط، والتعديلات المذكورة تحد من صلاحية الملك السياسية والدينية الواسعة لصالح رئيس الوزراء ودعا الملك المواطنين للتصويت على التعديل الدستوري خلال استفتاء شعبي عام يجرى يوم 1 تموز /يوليو 2011م، وقد أكدت هذه التعديلات على الهوية الإسلامية للدولة المغربية واعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية الأولى بالمغرب، بالإضافة إلى اللغة (اللامازيغية) وبالنسبة إلى نظام الحكم فقد نصت التعديلات بان رئيس الحكومة هو الذي يعين المديرين المركزيين والكتاب العامين وفق معايير وضوابط سيتم تحديدها لاحقاً بقانون .

غير أن من أهم ما نص عليه الدستور المقترح، إن من حق البرلمان إصدار العفو العام وكذلك تحديد المناطق الانتخابية الذي ظل حكراً على وزارة الداخلية، وبالنسبة إلى نظام الحكم فقد نصت التعديلات الدستورية بان النظام في المغرب (نظام ملكي دستوري برلماني اجتماعي) كما نصت التعديلات ولأول مرة في تاريخ المغرب عن إنشاء مجلس امني تناط به دراسة المهام الأمنية، وكل ما يتعلق بالأمن يرأسه الملك، أما على مستوى الحكومة فقد نص مشروع الدستور على تسمية رئيس الحكومة عوضاً عن الوزير الأول وسيتم اختياره من الحزب الذي سيحصل على الأغلبية الانتخابية وسيكون من حقه إقالة أي وزير في الحكومة بموافقة الملك كما أن للملك الحق بإقالة أي وزير بالتشاور مع رئيس الحكومة .

وقد خرجت الآلاف من المغاربة في عدة مدن مغربية بتظاهرات مؤيدة لخطاب الملك، أما حركة 20 شباط / فبراير المعارضة فقد دعت إلى قيام تظاهرات جديدة بسبب عدم تلبية التعديلات الدستورية لمطالب الشعب المغربي التي عبر عنها بالتظاهرات المليونية.

في 1 تموز / يوليو 2011م جرى استفتاء شعبي على الإصلاحات الدستورية وطبقاً لبيان وزارة الداخلية المغربية فقد أيد التعديلات الواردة في الدستور 98% بالمائة من الذين شاركوا بالاستفتاء لكن المعارضين قالوا بأن الأرقام التي تضمنها بيان الداخلية غير دقيق، وهناك من يؤكد إن المشاركين بالانتخابات ما بين 45% إلى 34%، من جهة أخرى احتج آلاف من المغاربة على التعديلات وقالوا إنها لم تذهب إلى مدى بعيد بما يكفي ولكن مسؤولاً حكومياً قال إن عدد المتظاهرين الذين يؤيدون التغيرات فاق الذين ينتقدونها وبموجب هذه الإصلاحات الدستورية سلم العاهل المغربي محمد السادس بعض صلاحياته وسلطاته إلى البرلمان والحكومة .. إلا إن بعض المراقبين شككوا في قدرة هذه الإصلاحات في كبح جماح موجة التظاهرات الاحتجاجية التي تجتاح المغرب (2)، ففي 25/11/2011م جرت الانتخابات التشريعية المبكرة بعد التعديلات الدستورية التي وافق عليها الملك (محمد السادس) فجاءت نتائج هذه الانتخابات لتعلن فوز (حزب التنمية والعدالة الإسلامي)، حيث حصل على 107 مقعد من مجموع عدد مقاعد البرلمان المغربي البالغة 305، وقد كلف الملك رئيس الحزب (عبد الإله بنكيران) بتشكيل الوزارة حسب ما اقره الدستور .. وخلال هذا التكليف وما قبله جرت مظاهرات احتجاجية واسعة شارك فيها الآلاف من المحتجين بقيادة ائتلاف 20 فبراير/شباط الذين طالبوا بمقاطعة الانتخابات واعتبروا بأن التعديلات التي أعلنها الملك لم تلبى مطالبها .

(2) Dr.Drisse Jandari: op.cit,p5.

المبحث الثاني

الصحراء الغربية

تشكل الصحراء الغربية موقعاً إستراتيجياً مهماً لقربها من السواحل الأوربية، وهي الطريق الأساسي لأفريقيا السوداء(*) كما أن شواطئها إضافة إلى ثرواتها الهائلة فهي صالحة لتكون من أهم المرافئ التجارية للسفن المتنقلة بين أوروبا وأفريقيا، ومن أكثر المناطق ملائمة لتكون قواعد عسكرية تحكم الطريق التجاري قرب الشواطئ الأفريقية ولقد كانت الصحراء الغربية في أوج النشاط التجاري تاريخياً ففيها أهم طريقين تجاريين الأول بري والثاني بحري تمر كلاهما بالتراب والشواطئ الصحراوية، وقد كانت بداية توافد القوى الاستعمارية نهاية القرن الرابع عشر وبداية الخامس عشر في محاولة للسيطرة على الطريق العابرة للصحراء وللسيطرة على السواحل الصحراوية الغنية بالأسماك، ولقد أطلق مؤتمر برلين (1884) يد القوى الاستعمارية وشرع لمطامعها، وبقيت اسبانيا تحتفظ بنفوذها وسلطتها في الصحراء الغربية ولكن بسرية تامة وعلى شكل يعتمد البسطات التجارية حتى العام 1934 حينها قررت أن تحتل البلاد بأكملها وان تقيم فيها طابعاً خاصاً تستطيع السيطرة من خلالها على المنطقة. (1)

(*) احتلت أسبانيا الصحراء الغربية كاملة في العام 1934 . أنظر، نبيل ملحم : بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير، دمشق، 1987، ص 14.
(1) نبيل الملحم : مصدر سابق، ص 13 وما بعدها .

ولم يكن الأسبان وحدهم من اهتم بالصحراء بل حاول الانكليز أن يلقوا بنفوذهم عليها، ففي سنة (1870) أقام الانكليز سوقاً في طرفاية يقع في المنطقة المحاذية لجنوب المغرب وفي الحدود الشمالية للصحراء الغربية وقد تسنى للشعب الصحراوي أن يقاوم ويحبط ويهزم مشاريع استعمارية كبيرة متحالفة مع أنظمة كولونيالية تابعة وعبر قنوات مختلفة، وقد تناول الباحثون والكتاب جانب الوضع التاريخي للصحراء الغربية إضافة إلى الأبحاث القانونية والدراسات التي تناولت وبإفاضة هذه المشكلة وسنتناول هنا البدايات الحديثة للمشكلة.

لقد أثير موضوع الصحراء الغربية لأول مرة في مؤتمر (نواذيبو) في موريتانيا عام (1972) وضمّ المؤتمر إلى جانب الرئيس الموريتاني (المختار ولد داده)، ملك المغرب (الحسن الثاني) والرئيس الجزائري (هوارى بو مدين) حيث بارك هذا الخير تقسيم الصحراء مستقبلاً بين موريتانيا والمغرب بعد خروج الأسبان منها (***)، وقد جاء المؤتمر في أعقاب انتفاضة شعبية قامت في الصحراء الغربية العام 1970 قدم فيها الصحراويين عدد من الشهداء بينهم (محمد إبراهيم البصير).

وفي 1973/5/10 تأسست " الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" والذي عُرف فيما بعد باسم (بوليساريو)(2)، من بعض الشباب الصحراوي الذين كانوا يدرسون في الجامعات المغربية (محمد عبد العزيز و

(**) فوزي الجودة : الصحراء المغربية - الساقية الحمراء ووادي الذهب، دمشق، 1975 .

(2) تسمية اسبانية مختصرة لاسم الجبهة .

مصطفى الوالي) وآخرون أعلنوا عن التزامهم بالكفاح المسلح لتحرير الصحراء من الاستعمار الاسباني(3)...وقد كان لهم اتصالات أولية ببعض الدول العربية (الجزائر- ليبيا - العراق- سوريا) لدعم كفاحهم ومعاونتهم قدر المستطاع وبالفعل تم بنجاح القيام بعدة عمليات مسلحة ضد القوات الاسبانية ووقع عدد منهم شهداء في هذه العمليات . وفي أيلول -سبتمبر 1973 عند انعقاد مؤتمر عدم الانحياز في الجزائر حصل نوع من التغيير في مواقف الدول الثلاثة من خلال تأكيد المغرب وموريتانيا (المعنيتين) بهذه القضية، والجزائر (المهتمة) بالقضية على تمسكهم جميعاً بمبدأين : أولهما، تصفية الاستعمار الاسباني في الصحراء الغربية، وثانيهما، مبدأ تقرير المصير لسكان الصحراء عن طريق الاستفتاء.

في العام 1974 قرر الملك الاسباني (خوان كارلوس) عندما كان زعيم اسبانيا (فرانكو) على فراش الموت الانسحاب من الصحراء بضغط من العسكريين (وهو الأمر الذي لم يكن بالإمكان طرحه في حياة فرانكو نظراً لتمسكه البقاء في الصحراء لأسباب معنوية واقتصادية)(4) وترك مصيرها لسكانها، وقد كان لهذا القرار انعكاساته السلبية على قواعد التفاهم الذي كان

(3) بعض هؤلاء الشباب كان منتبهاً لأحزاب المعارضة المغربية وقد خرجوا بسبب اليأس والإحباط الذي انتاب معظم منتسبي هذه الأحزاب على خلفية الخلافات والصراعات التي كانت دائرة فيها.

(4) كان معظم حراس (فرانكو) الشخصية من مواطني الصحراء إذ كان للجنود الصحراويين الفضل الكبير في انتصاره على الشيوعيين عام 1936 علاوة على كون الصحراء ارض غنية بالمعادن الطبيعية كالحديد والنحاس واليورانيومالخ.

سائداً بين المغرب والجزائر وموريتانيا، حيث أعلن ملك المغرب (الحسن الثاني) في خطاب له في 20/آب 1974 بأن المغرب سيرفض تقرير المصير إذا كان من بين اختياراته مبدأ الاستقلال .

وفي 17/ من أيلول من العام نفسه طلب من محكمة لاهاي الدولية أن تعطي رأيها في الحقوق التاريخية للمغرب في الصحراء، كما وضع حد للمشاورات الثلاثية التي كانت تجري بينه وبين الرئيس (بو مدين) والرئيس (ولد دادة) ومواصلتها فيما بعد مع هذا الأخير وحده لغرض تقسيم الصحراء بين الدولتين (المغرب وموريتانيا) وفي إطار اتفاق سري بينهما كما أن قرار إلحاق الإقليم - وبالقوة عند الضرورة - مثلما أكد الملك الحسن الثاني قد تم اتخاذه في الفترة نفسها، وبقيت موريتانيا هي الحلقة الأضعف في هذه السلسلة من الاتفاق، وهو الاتفاق الذي حُظي بتأييد مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط من شهر تشرين الأول - أكتوبر للعام 1974 .

وفي حال رجعنا إلى التاريخ يتبين لنا أن الصحراء الغربية وموريتانيا لم يكن مسيطر عليها من قبل الإدارة المغربية حتى في عهد سلطان المغرب وان الصحراء كانت دوماً مستقلة عن الإدارة السلطانية، واقتصر دور المغرب في سياستها تجاه الصحراء بلعب دور المساوم عليها وان تكون تابعة للدول الأوربية في سيطرتها على الشواطئ الصحراوية، وبالرغم من إعلان الرئيس (هوارى بو مدين) الذي كان حاضراً هذا المؤتمر تأييد الجزائر بعودة الصحراء إلى كلاً من المغرب

وموريتانيا وتأكيدہ بان الجزائر لیست طرفاً فی قضیة الصحراء الغربیة، أخذت الخلافات تبرز وبشکل حاد بین البلدین وبشکل خاص بعد إعلان ملک المغرب (الحسن الثانی) فی العام 1975 عن حق المغرب فی الصحراء الغربیة وقرر إطلاق مسیرة ضخمة فی 16/ تشرين الثانی - نوفمبر/ 1975 سمیت بالمسیرة الخضراء تأکیداً لمغربیة الصحراء، وضمت المسیرة (530) ألف مغربی اجتازوا حدود الصحراء الغربیة وهم یرفعون القرآن الکریم والعلم المغربی، والتي کان علی إثرها انسحاب اسبانیاً من الصحراء فی إطار (اتفاقیة ثلاثیة) بینها و بین المغرب وموریتانیاً سُمیت بـ(اتفاقیة مدرید) التي قسمت بموجبها الصحراء إلى قسمین .. ثلثا الصحراء للمغرب علی أساس (شعب الساقیة الحمراء) قریب من (الشعب المغربی) وثلث لموریتانیاً علی أساس (شعب وادی الذهب) قریب من الشعب الموریتانی !! وبعد انسحاب الإدارة الاسبانیة حلت محلها إدارة مغربیة لتبقى جبهة البولیساریو أمام هذا التغیر مستمرة فی الکفاح من اجل القضیة ولكن هذه المرة امام قوة جدیدة فاستشهد أمينها العام (الولی مصطفى السید)(*)، وفي 26 شباط - فبراير 1976 أعلنت الجمهورية العربیة الصحراویة الدیمقراطية فجر یوم 27 شباط من نفس العام وتغیرت منذ هذا التاريخ طبیعة

(*) جرت مفاوضات رسمیة بین وزیر خارجیة اسبانیاً والولی الامین العام للجبهة، تركزت حول تصفیة الاستعمار من الصحراء الغربیة و اقرار اسبانیاً بتلك المطالب تحت إشراف الأمم المتحدة عن طریق استفتاء حر، وتم عقد هدنة من اجل تبادل الأسرى، إضافة إلى احترام اسبانیاً المناطق المحررة من قبل الثوار واحترام نشاطاتهم السیاسیة ریثما تتم الترتیبات من جانب الأمم المتحدة لتطبیق المنصوص علیه فی المفاوضات.

المشكلة الصحراوية، وصار الصراع هذه المرة بين الدولتين (المغرب وموريتانيا) من جهة وبين جبهة (البوليساريو) المدعومة مادياً وعسكرياً وسياسياً من قبل كل من الجزائر وليبيا من جهة أخرى (5)، لاسيما بعد العام 1976 عندما ضم المغرب رسمياً الساقية الحمراء إلى أراضيه على اثر إعلان محكمة (لاهاي) الدولية قرارها (عن عدم وجود سيادة لسلطان المغرب سابقاً على الصحراء) وقيام الجبهة من جهتها بإعلان قيام دولتهم رسمياً، ومنذ هذا التاريخ بدأ الصراع العسكري بين الطرفين، وفي أتون هذا الصراع وأمام هجمات (البوليساريو) على القوات المغربية المتمركزة في الصحراء أقام المغرب سواتر ترابية ضخمة متتالية مزودة بنقاط مراقبة حديثة ومتطورة حول المدن الصحراوية وعلى طول حدودها الشرقية مع الجزائر ولم يتوقف الصراع العسكري بين الطرفين الذي خلف وراءه عدد كبير من القتلى والجرحى والأسرى (6)، إلا في العام 1991 وبموجب قرار صادر من الأمم المتحدة المرقم (690) الذي تضمن إرسال بعثة دولية إلى الصحراء للحيلولة دون وقوع معارك عسكرية بين الطرفين

(5) للمزيد من الإيضاح انظر : نبيل الملحم، بوليساريو _ الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مصدر سابق، ص 158 وما بعدها .

(6) في شهر كانون الثاني وشباط من العام 2000 أطلقت بوليساريو (200) أسير مغربي وقبلها (500) أسير من مجموع (1500) أسير مغربي، وفي العام 2005 جرت مظاهرات في الرباط ضمت 30 ألف مواطن مطالبين بإطلاق سراح 408 من المغاربة المسجونين في سجون البوليساريو . نظر، بن عامر : تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، المؤسسة الجزائرية، 1987، ص 88 وما بعدها .

والعمل على إيجاد حلول دبلوماسية سلمية للمشكلة ترضى عنها كل الأطراف المتعلقة بالمشكلة.

وبشكل خاص بعد أن صرح الملك (الحسن الثاني) منذ أيلول- سبتمبر 1983 استعداداه لإجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية وانه على أتم الاستعداد بان يتقبل النتائج التي ستنتج عن الاستفتاء، بعد التطورات التي سبقت هذه التصريحات ومنها :

1- في العام 1979 وبعد سنة من الانقلاب العسكري الذي وقع في موريتانيا في 10 تموز- يوليو 1978 ضد نظام الرئيس (مختار ولد داده)، وأمام ضغط تداعيات الحرب وأعبائها في الصحراء الغربية والتي أدت إلى تدهور الاقتصاد الموريتاني الضعيف أصلاً والتي كانت من أهم أسباب وقوع الانقلاب، أعلنت موريتانيا انسحابها من جزئها الصحراوي (وادي الذهب) ووقوفها على الحياد في الصراع الدائر حول الصحراء بشكل عام . وهو ما دفع ملك المغرب (الحسن الثاني) إلى ضم هذا الجزء الموريتاني من الصحراء إلى المغرب، وبذلك اكتملت السيطرة المغربية على كامل الصحراء الغربية .

2- شهدت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات حضوراً بارزاً على الساحة الدولية بفضل الدبلوماسية الجزائرية النشطة والمسخرة لخدمة قضية الصحراء والتي كان يقودها (عبد العزيز بو تفلقة) الرئيس الحالي ووزير

خارجية بلاده آنذاك، على اثر ذلك انسحبت المغرب من منظمة الوحدة
الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) بسبب انضمام الجمهورية العربية
الصحراوية الديمقراطية لها . وبالمقابل فان التحركات المغربية الدبلوماسية
المكثفة أدت إلى إبرام اتحاد مع ليبيا وقع بموجبه العقيد (معمر القذافي) مع
الملك المغربي (الحسن الثاني) عام 1984 (اتفاقية وجدة)، بموجب تلك
الاتفاقية تخلت الجماهيرية العربية الليبية عن دعم (جبهة البوليساريو)
وبالرغم من كل ذلك فان المساعي التي بذلت لإيجاد مخرج من هذه
المشكلة لم يتحقق بسبب تمسك كلاً من الجانبين (المغرب والبوليساريو) ومن
وراءه (الجزائر) بمواقفهما(7).

بعد استعراض هذه التطورات التي اقترنت بالصراع حول الصحراء الغربية
لابد أن نقف الآن على الخلفيات التي تتحكم في مواقف كل طرف من أطرافها .

(7) أعلن الملك (محمد الخامس) استعداد بلاده لمنح إقليم الصحراء حكماً ذاتياً جاء ذلك
بمناسبة عيد العرش في الأول من آب - أغسطس 2006، جبهة البوليساريو رفضت هذا
العرض والجزائر من ناحيتها تمسكت بمبدأ تقرير المصير . وفي 7 من تشرين الثاني - نوفمبر
2006 في الذكرى (31) لانطلاق المسيرة الخضراء، أكد الملك (محمد الخامس) على منح
الصحراء حكماً ذاتياً موسعاً في إطار السيادة المغربية، وقال أن هذه المبادرة قطعت شوطاً
كبيراً محلياً ووطنياً .

أولاً : المغرب : يعتبر المغرب الصحراء الغربية جزءاً من ترابها الوطني، وان لها حقاً تاريخياً في ضم الصحراء إلى الأراضي المغربية، وقد اندفع المغرب باتجاه المطالبة بالصحراء الغربية بعد أن عمل على تحييد الدول العربية الأفريقية كمرحلة أولى، وبعد ضمان الدعم الفرنسي - الأمريكي المباشر وغير المباشر وفق مخطط قوامه وضع الرأي العام العالمي امام أمر واقع والذي تم تنفيذه وفق مراحل زمنية ثلاث(8)، تتمثل المرحلة الأولى بتعبئة الجماهير الشعبية والحصول على إجماع شعبي واسع، وهو ما تحقق بالتعاون مع قادة الأحزاب الإصلاحية المغربية المتحالفة مع النظام، وتجاوز الأمر بحيث اعتبرت الحركة الوطنية المغربية المعارضة التي كانت حتى العام 1974 تعاني الاضطهاد والقمع السلطوي لها ولنشاطاتها، اعتبرت الموقف الرسمي تعبيراً صريحاً لمواقفها السابقة الداعية إلى تحرير الصحراء الغربية من الاحتلال الاسباني باعتبارها جزءاً من التراب الوطني المغربي، إذا ما علمنا إنها مارست عملية التحرير قبل الاستقلال في العام 1956 وبعده من خلال جيش التحرير المغربي، الذي استطاع تحريراً جزءاً من الصحراء من الاحتلال الاسباني مثل مدينتي (طنطان وطرفاية) وضمهما للمغرب، وقد توقفت عمليات التحرير بعد الاستقلال مع حل جيش التحرير وتشتت قياداته التاريخية .

ولازالت بعض أطراف الحركة الوطنية المغربية كحزب الاستقلال حتى يومنا هذا يعتبر (الحدود الترابية) لا تشمل الصحراء الغربية فقط بل وحتى

(8) راجع نبيل الملحم : مصدر سابق، ص 69 وما بعدها.

موريتانيا، وجدير بالذكر أن المغرب لم يعترف رسمياً باستقلال موريتانيا عام 1965 وتأخر هذا الاعتراف حتى العام 1969 .

أما المرحلة الثانية، فقد استهدفت التشريع الدبلوماسي لعملية احتلال الصحراء الغربية، حيث اجتمع كل من ممثلي اسبانيا وموريتانيا والمغرب في مدريد، وقرر المجتمعون حينها تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية بتقسيمها بين الدولتين (المغرب وموريتانيا) وهو ما ذكر في الصفحات السابقة .

أما المرحلة الأخيرة فتمثلت بالاحتلال العسكري للأراضي الصحراوية وهو ما يتحقق بفعل القوة علاوة على ذلك فان بعض الأوساط المغربية مقتنع إن الموقف الجزائري السلبى من عودة الصحراء للمغرب نابع من طبيعة العلاقات القائمة بين البلدين والمتميزة بالخلافات على الحدود الشرقية، وان منطقة (تندوف) الغنية بالمعادن والتي تحتفظ بها الجزائر وأقامت على أرضها حكومة (الصحراء العربية الديمقراطية) هي جزء من المغرب وان فرنسا التي كانت تستعمر الجزائر وتبسط حمايتها على المغرب قبل استقلال البلدين قد اقتطعت هذا الجزء من المغرب وغيرها من الأجزاء الحدود الشرقية وضمتها للجزائر، وبقي الاتفاق الذي أبرم في العام 1972 بين الملك (الحسن الثاني) والرئيس الجزائري (هواري بو مدين) بدون فعالية ولم يحل هذا

الخلاف(9)، الذي كان وراء الحرب التي وقعت بين البلدين عام 1963 بل ظلّ عالقاً ليكون عاملاً من أهم عوامل الصراع الدائر بينهما حسب وجهة النظر المغربية .

هذا ويعتقد المغاربة إن الجزائر في وقوفها وراء استقلال الصحراء هو تمسك بورقة ضغط مهمة ورابحة بين يديها تستطيع بموجبها من مساومة المغرب على القرار الرسمي بالتنازل بصورة نهائية عن منطقة (تندوف) والاعتراف بها كجزء من الأراضي الجزائرية(*).

كما أن وجهة النظر المغربية ذهبت بعيداً في تحليلها للموقف الجزائري مدعية أن وراء تمسك الجزائر باستقلال الصحراء هدفاً استراتيجياً اقتصادياً تتعلق بصادراتها من الفوسفات والحديد التي يتم تصديرها من ميناء (وهران)، وهو الميناء الذي يقع على البحر الأبيض المتوسط يبعد عن مصادر إنتاج هذه المعادن في (تندوف) أكثر من 1600 كلم، وهو ما خلق صعوبات عملية وكلفة مادية في التصدير وبعكس ذلك فإن المسافة بين (تندوف) وميناء (الداخلية) على المحيط الأطلسي ضمن الصحراء الغربية لا تتجاوز 600 كلم . يضاف إلى ذلك

(9) الاتفاق على الاستغلال المشترك للثروات الواقعة على الحدود الشرقية المشتركة. د. شجاع مصطفى لحزامي : الإدماج الصناعي للمغرب العربي، تونس، دار البلاغ العربية، ص 40.
(*) انظر نبيل ملحم : بوليساريو _ الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مصدر سابق، ص 148 .

الاختلاف بين طبيعة النظامين القائمين في البلدين لاسيما في عهد الرئيس (هوارى بو مدين) واعتقاد بعض الأوساط المغربية بأن الرئيس (بومدين) كان يعمل من أجل بناء ما يسمى (الجزائر الكبرى) ذات الأفق الإقليمي .

بينما تستند المغرب وفقاً لأصحاب هذه النظرية على الأفق الحدودي، وتبقى الدوافع الحقيقية للمغرب بمطالبتها بالصحراء الغربية وفقاً لرأي بعض الأوساط العربية والدولية تتمثل في الآتي :

- 1- الثروات الهائلة التي تكتنزها الأرض من هذه المنطقة .
- 2- الموقع الجغرافي الهام الذي تحتله هذه البلاد والذي استندت عليه القوى الاستعمارية أثناء احتلالها لهذه البقعة من الأرض .
- 3- محاولة شد انتباه المغاربة عن مشاكلهم الداخلية لينشغلوا باهتمامات خارج بلادهم وهي السياسة التي اتبعتها العديد من الأنظمة العربية بعد استلامها للحكم خلفاً للاستعمار .

إن الوجود المغربي على الأرض الصحراوية حسب رأي هذه الأوساط لا يعني بالنتيجة انعدام وجود الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ولا يلغي شرعيتها، لكن ذلك لا يعني أيضاً إعطاء الحق لأي كان بالتصرف وفق سياسة سحق الطرف الأضعف، فللشعوب حقوقها ووحدها التي تستطيع تقرير

مصيها بنفها في زمن بات فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقرير المصير(*) من المبادئ التي تنادي بها الأمم المتحدة وباتت في مركز الصدارة في سجلات النخب الثقافية والسياسية وهي المحدد للعلاقات الدولية .

ثانياً : الجزائر: عند استعراض مراحل تطور الصراع حول الصحراء الغربية لاحظنا إن الجزائر لم تعتبر نفسها منذ البداية (طرفاً) في هذا الصراع، ولكنها فيما بعد، لعبت دوراً مهماً في تقوية الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) واعتبرت نفسها طرفاً رئيسياً في هذا الصراع وتعتبر وقوفها إلى جانب (الشعب الصحراوي) هو وقوف إلى جانب مبادئ الأمم المتحدة الداعية إلى تقرير المصير للشعوب المحتلة.

كما إن هذا الموقف ينسجم مع تقاليد النضالية من اجل قضية الحرية في العالم، ويرى الموقف الجزائري أن ضم المغرب للصحراء هو تنكر لمبدأ يتمسك به العالم الثالث وهو مبدأ تقرير المصير، وتنكرها لمبدأ آخر هو احترام الحدود الموروثة من الاستعمار الذي أكدته منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي) ومجموعة دول عدم الانحياز، ولقد كانت الجزائر عازمة على إتباع سياسة عدم إثارة المشاكل مع جارتها بل إنها أبدت مرونة عالية في التعامل مع المطامح

(*) تركز التوزيع الجغرافي للمنظمات العربية المعنية بحقوق الإنسان في البلدان العربية الأفريقية وخاصة بلدان المغرب العربي وهو ما يحسب لها، رغم انه ناتج عن خلل في إعطاء تلك الحقوق لشعوبها . لمزيد من الإيضاح، راجع د. خليل حسين : قضايا دولية معاصرة، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2007، ص 281 وما بعدها .

المغربية باعتماد الأسلوب الدبلوماسي لإفشال المخطط المغربي بالاستيلاء على الصحراء الغربية(10) .

كما نفى الجزائريون اتهام المغرب لها، بأن الجزائر بحاجة إلى منفذ نحو الأطلسي (الداخلية) وكان الرد على لسان رئيسها وأكثر من مرة بالقول (لو كنا في حاجة إلى المنفذ نحو الأطلسي لكان بإمكاننا أن نتفاهم مسبقاً مع المغرب على ذلك أو مع الصحراويين المقربين من المغرب)، كما أن معارضة الجزائر لنظام الحكم في المغرب وليس لانضمام شعب إلى شعب إذ لو كان هناك نظام تقدمي في المغرب لما عارضت الجزائر انضمام الصحراء للمغرب (وفقاً لرأي بعض الأطراف الجزائرية).

ثالثاً : موريتانيا : اعتقاد الموريتانيين بأن لهم حقاً تاريخياً في الصحراء الغربية، جعلهم بموقف ضعيف أمام المغرب لذا وافقوا على التعاون معها وتقاسموا بموجب هذا التعاون الصحراء مع المغرب بموجب (اتفاق مدريد) الثلاثي بين كل منهما وبين اسبانيا، حيث تمّ ضم (وادي الذهب) إلى موريتانيا. ولقد أمل الموريتانيين الاستفادة من المعادن والثروات المعدنية الموجودة في باطن الصحراء، إلا أنهم وجدوا أنفسهم فيما بعد في أتون صراعٍ دامي بين الجزائر والمغرب، ولقد لخص الرئيس الموريتاني الأسبق (المختار ولد داداه) هذا الوضع عندما ذكر كيف تم استدعاءه إلى الجزائر لمقابلة الرئيس (هوارى بو مدين) وكيف

(10) نبيل الملحم : مصدر سابق، ص 71 وما بعدها . وراجع، مطبعة الأنباء : المغرب والصحراء الغربية (د .م : د.ن) 1982.

انه لم يلق أي ترحيب منه، عندما اضطر إلى الانتظار عند مدير مكتبه لمدة طويلة ثم كيف قابله الرئيس الجزائري في مكتبه (واقفاً) مخاطباً بالقول: (اختار الآن بيني وبين الحسن الثاني) وكيف انه رد عليه بالقول (أنا اخترت شعبي) ..مشيراً في الوقت نفسه بأن علاقته الشخصية كانت جيدة مع الرئيس الجزائري ومع عائلته، وبأنه كان يقضي أيام إجازاته في الجزائر مع عائلته في ضيافة الرئيس (بومدين)، وان البعثات العسكرية الموريتانية كانت تتدرب في الجزائر وكيف كانت الجزائر تستقبل الطلاب الموريتانيين للدراسة في جامعاتها ومعاهدها ومدارسها قبل بروز مشكلة الصحراء الغربية(11)، إن سياسة الشد والجذب التي مورست على موريتانيا من قبل الجزائر والمغرب، ومحاولة كل طرف التأثير على أوضاعها الداخلية (الهشة أساساً) لصالحه علاوة على الأعباء المالية التي أثقلت كاهل موريتانيا وعجزها عن إدامة وتموين قواتها العسكرية التي رُجّت للقتال في جزءها الصحراوي (وادي الذهب)(*) قد سببت لها مشاكل داخلية كبيرة وخاصة إذا ما علمنا إن موريتانيا تكثر فيها المجاميع السكانية التي لها امتدادات قبائلية مع سكان الصحراء ومع المقاتلين في جبهة البوليساريو وان هذه المجاميع كانت تتعاطف بشكل أو بآخر مع هذه الجبهة .

(11) حديث للرئيس الموريتاني الأسبق المختار ولد داداه أمام وفد عراقي زار موريتانيا في 1976 .

(*) سمير أمين : المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر، دار الحداثة، 1980 .

إن هذه الأسباب مجتمعةً وبالذات تدهور الأوضاع الاقتصادية الموريتانية بسبب حرب الصحراء أدت إلى تغيير النظام في موريتانيا في انقلاب 10 تموز- يوليو 1978، ومن ثم انسحاب موريتانيا كلياً من جزءها الصحراوي في العام 1979 وإعلانها الحياد بين الجزائر والمغرب وقيام هذا الأخير باحتلال (وادي الذهب) فور انسحاب موريتانيا منها وإلحاقها بـ(الساقية الحمراء)، وبذلك أصبحت الصحراء الغربية بأكملها تحت السيطرة المغربية .

رابعاً : الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)

عندما تأسست هذه الجبهة والتي عُرفت بتسميتها الاسبانية (البوليساريو) في شهر أيار 1973، لم تطرح إلا شعاراً واحداً وهو تحرير الصحراء من الاحتلال الاسباني ولم يكن موضوع (الاستقلال) وارداً في ذهن القائمين على أمور الجبهة عند التأسيس ولكنه كان من الواضح عند بعضهم بأنه كان على خلاف مع النظام القائم في المغرب، بسبب تعرضه هناك أثناء دراسته ووجوده في أحزاب المعارضة إلى مضايقات النظام وقمعه ومنهم (مصطفى الولي) مؤسس الجبهة (***)، أما بالنسبة إلى مسألة تقرير المصير فقد كان مؤجلاً إلى ما بعد التحرير . فالتاريخ كان كفيل بسرد آثار الشوار الصحراويين في مواجهة الاستعمار مرة بالتعبئة الشعبية وثانياً بالتحالفات التي عقدوها مع ثوار الدول

(**) بدء اهتمامه الفعلي ودخوله للمعترك النضالي في العام 1965 حيث بدأ يهتم بالعمل السياسي وبيع بعض الحركات الوطنية الصحراوية .

العربية المجاورة، وهو الأمر الذي جعل فرنسا تدرك طبيعة التصعيد الوطني في الصحراء وإخراج نفسها من التلاحم النضالي بين ثوار الصحراء مع ثوار الجزائر وضعت موضوع الاستقلال التوافقي الذي بموجبه منحت المغرب استقلالها وتركت موريتانيا تحت وطأتها، وقد أخذت من الضمانات التي قدمتها المغرب لها ما يكفي لخلق قوات جيش التحرير المغربي وتطويق ثواره، وإزاء هذا الوضع عمل الشباب الصحراوي لإحياء حالة وطنية صحراوية تعزز المطامح الاستقلالية وتوحد جهودهم وكفاحهم لمواجهة الأسبان ومن أبرزهم (محمد البوصيري)(12).

وبدؤوا بتأسيس حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وبدأت الحركة بطرح أدبياتها لتؤكد على وقف عمليات النهب الاستعماري للثروات في الصحراء والتحرير الكامل وانسحاب القوات الاستعمارية وعملت هذه القيادات على توحيد القبائل الصحراوية تحت راية كفاحية بثورة من طرازٍ جديد ووفق برنامج يلبي طموحات الشعب الصحراوي ويقوده إلى طريق انتصار الثورة لذا عقدت الجبهة مؤتمرها التأسيسي في العاشر من نيسان - ابريل 1973.

(12) شاب درس الصحافة في القاهرة وتعرف على التجربة الناصرية ثم بعدها سافر إلى سوريا ليتصل بمجموعة من الحركات الوطنية والحركات اليسارية ثم عاد إلى المغرب التي أسس فيها جريدة اسمها (المشعل) للتفاصيل انظر نبيل الملحم : مصدر سابق، ص 139 وما بعدها .

منذ مطلع الستينات حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي وقعت تطورات جوهرية في حياة الصحراويين وكانت بمثابة مرحلة انتقالية أنتجت الظروف الموضوعية وذلك باستثمار ثروات المنطقة وبداية نهوض الصناعات التحويلية النشاط الاقتصادي الهام، وأخذت التقسيمات الاجتماعية الجديدة محل التقسيمات القديمة التي كانت تعتمد على القواعد القبلية، هذه الظاهرة بدأت تتبلور نتيجة العديد من العوامل الخارجية، مثل الإيديولوجيات الخارجية (حركات التحرر في العالم الثالث، التأثيرات العربية، وانتصار الثورة الفيتناميةالخ)، وفي العام 1975 أصبحت الجبهة هي الخيار الصحراوي المطلق والتفاف الجماهير الصحراوية حول الجبهة مؤيدة ومساندة، وللمرة الأولى تعرض المسألة أمام الجمعية العمومية نتيجة ارتفاع الأصوات الدولية لحث الأمم المتحدة من خلال هيئاتها لتطبيق قرارات لجنة تصفية الاستعمار في العام 1964 قراراً أعلنت فيه "أسفها عن التأخر في تحرير الصحراء" وفي العام 1966 أكدت الهيئة على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لتعود وتؤكد نفس المطالب من إسبانيا بوصفها الدولة القائمة في الصحراء، وعلى اثر تجاهل إسبانيا لقرارات الأمم المتحدة السابقة، أصدرت الجمعية العامة في أيلول - سبتمبر 1969 قراراً تضمن الخطوات التالية :

- 1- إيجاد جوسياسي ديمقراطي ملائم لإجراء استفتاء شعبي على أسس ديمقراطية عادلة عن طريق السماح بعودة اللاجئين ... (المقصود اللاجئين

المتواجدون في المغرب وموريتانيا ن ومعظمهم من الذين فرّوا من القوات
الاسبانية) .

- 2- الحرص على ألايساهم في الاستفتاء سوى السكان الاصليين .
- 3- الكف عن كل ما من شأنه، تاخير تصفية الاستعمار واحترام قرارات هيئة
الامم المتحدة المتعلقة باعمال الشركات الاجنبية التي تعمل في الصحراء .
- 4- تقديم التسهيلات اللازمة لبعثة الامم المتحدة، لتساهم بنشاط في تنظيم
اجراءات الاستفتاء .

ومع قرار الانسحاب من الصحراء العام 1974، حدث تغيير جذري في موقف
جبهة (البوليساريو)، اذ اعتقدت الجبهة بأن ادراج مشكلة الصحراء المحتلة في
لوائح (لجنة تصفية الاستعمار) التابعة للامم المتحدة ومن ثم تمسك منظمة
الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي) بقرارها بعدم اجراء أي تغييرات في حدود
الدول المستقلة في قارة أفريقيا، اضافة الى الدعم الجزائري والليبي والافريقي لها
سيمكنها من اقامة (دولتها المستقلة) في الصحراء وادارة شؤونها، اعتماداً على
الثروات الكامنة في ارضها دون الاخذ في الاعتبار صراع المصالح الدولية والاقليمية
القائمة في المنطقة، وهي مصالح تتعلق بالموقع الجغرافي الاستراتيجي للصحراء، وما
تشكله من اهمية كبيرة للدول الكبرى والجوار الاقليمي، ولهذا لم يكن من
المستغرب ان تقف الولايات المتحدة الامريكية الى جانب مبدأ (تقرير المصير)
للصحراء رغم علاقاتها المتميزة مع المغرب، لا بل انها لعبت دوراً خفياً في هذا
الاتجاه من خلال مبعوثها للمنطقة ومندوبها وزير الخارجية الامريكي السابق
(جيمس بيكر) في اللجان التي شكلتها الامم المتحدة في العام 1991 من اجل ايجاد
حل مُرضي لجميع الاطراف .

خامساً : ليبيا

دخلت ليبيا في قافلة الدول الداعمة للجبهة، من خلال تبنيها للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (كحركة تحرير) ودعمها بالمال والسلاح، دون الاعتراف بـ(الحكومة الصحراوية) بهدف :

1_ ايجاد موطيء قدم لها ولطروحاتها الفكرية والسياسية عند تقرير مستقبل الصحراء .

2_ تعميق وتوسيع متاعب المغرب ودفعها للخوض اكثر فأكثر في رمال الصحراء بسبب خلافاتها مع النظام الملكي في المغرب في سبعينيات القرن الماضي .

الا ان الدور الليبي قد انحسر فيما بعد، ثم توقف دعمها للجبهة بعد ان تحسنت العلاقات الليبية المغربية حتى وصلت الى حد إقامة اتحاد بين البلدين في العام 1984 على اثر (اتفاقية وجدة) التي وقعها العقيد معمر القذافي مع ملك المغرب (الحسن الثاني) .

سادساً : الدول العربية

لم يكن للدول العربية أي دور فاعل في قضية الصحراء والصراع القائم حولها حيث اكتفت معظمها بتأييد اتفاقية (مدريد الثلاثية) التي أدت الى تقسيم

الصحراء بين المغرب وموريتانيا والدعوة الى حل الخلاف الجزائري - المغربي بالطرق السلمية الدبلوماسية، وهو الموقف الذي تبناها جامعة الدول العربية ومؤتمر عدم الانحياز، مع بعض الاستثناءات في المواقف العربية كتأييد سوريا لمطلب جبهة (البوليساريو) في تقرير مصيرهم، ومساندة تونس للمغرب لاعتقادها بان الجزائر ومن خلال تأييدها لتقرير المصير في الصحراء تهدف الى الهيمنة على الاوضاع في المغرب العربي .

ودعوة العراق الى ضمّ الصحراء الى احد الاقطار العربية المجاورة (الجزائر- المغرب- موريتانيا) ورفضه باقامة كيان مستقل او دولة مستقلة فيها، انطلاقاً من قناعة العراق بانه في حالة اقامة مثل هذه (الدولة) فانها لن تكون مستقلة وستضطر للارتكاز او الاعتماد الى احدى الدول الكبرى نظراً لعدم وجود مقومات اقامة دولة مستقلة استقلالاً حقيقياً في الصحراء(13)، وبذلك ستتحول (الدولة الصحراوية) الى مرتكز من مرتكزات النفوذ الاجنبي في المنطقة . فضلاً عن اضافة حالة تجزئة جديدة على حالة التجزئة القائمة أصلاً في الوطن العربي.

ولكن مع هذا التأييد حاول العراق ايضاً استغلال علاقاته الايجابية مع (جبهة التحرير الجزائري) و (حزب الشعب الموريتاني) في ايجاد ارضية مشتركة بين الاحزاب المغاربية الوطنية في كل من (المغرب _ الجزائر _ موريتانيا) تفضي في الآخر الى حلٍ وحدوي مشترك بين الدول الثلاثة الا ان تلك الجهود لم تأتي

(13) كان عدد سكان الصحراء الغربية المسجلين آنذاك لا تتجاوز (60) ألف نسمة .

ثمّارها بسبب عمق الخلافات القائمة بين هذه الاحزاب حول قضية الصحراء وتمسك كل طرف من الاطراف لمواقفها وعدم التخلي عنها(14) علماً ان العراق كان من أول الدول العربية التي ساندت ودعمت الجبهة الشعبية للساقية الحمراء ووادي الذهب خلال نضالها ضد الاستعمار الاسباني، ففي العام 1973 زار وفد من الجبهة العراق برئاسة (محمد عبد العزيز) الرئيس الحالي لجمهورية الصحراء... وطلب من العراق آنذاك تقديم الدعم المالي والاعلامي للجبهة، وحصل على الموافقة من الحكومة العراقية وارسلت لهم المساعدات عن طريق السفارة العراقية في نواكشوط. (*)

ان موقف المغرب الرسمي كان ولايزال يعتبر الشعب الصحراوي جزءاً من الشعب المغربي وان الصحراء جزء من ترابه الوطني وتشاركه في هذا الموقف كل الاحزاب المغربية بما فيها احزاب المعارضة الوطنية مع وجود بعض الاستثناءات، بل ان هذه الاحزاب تكون اكثر حماسة من النظام في المغرب في موضوع تبني مغربية الصحراء وتستند في حماسها في التاكيد على ان معظم قادة (البوليساريو) ينتمون الى عوائل مغربية لازالت تقطن في المغرب، وان القبائل

(14) في حزيران من العام 1979 زار وفد عراقي القطر الجزائري بدعوى من جبهة التحرير الوطني الجزائري وهناك التقى الوفد بقيادة جبهة البوليساريو وصدر بيان مشترك تضمن البيان موقفاً جديداً من قضية الصحراء وموقفاً كان قريباً من الموقف السوري انسجاماً مع مباحثات الوحدة التي تجري بين القطرين العراق وسوريا .

(*) من بين المساعدات طبع صور الشهداء والعلم الصحراوي المعتمد والمشروع السياسي للجبهة إضافة إلى الدعم المادي .

القاطنة في الصحراء هي امتداد لقبائل عربية تتوزع حالياً على ارض المغرب وموريتانيا والجزائر، ولذلك فلا وجود لكيان دولة مستقلة مستقرة في الصحراء .

كما ان الاحزاب الوطنية المغربية وجدت في مشكلة الصحراء متنفساً لها بعد المنع والقمع والمطاردة والاعتقال، لاسيما (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي) و (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي) و (حزب الاستقلال) و(التجمع الديمقراطي الشعبي) و (حزب التقدم والاشتراكية الشيوعي)، التي لم تستطع من استثمار اجواء الانفتاح والحرية التي توفرت لها بفعل قضية الصحراء تعبئة شعبية جماهيرية تؤمن لها تحقيق برامجها في اصلاح الاوضاع في المغرب ودفع المجتمع قدماً نحو التقدم والتحرر وتوسيع الحياة الديمقراطية في المغرب لتخلص من سلبيات ومعوقات الماضي، بل على العكس ان هذه الاحزاب لم تستطع ان تتخلص من ازمته الداخلية التي عاشتها بعد الاستقلال وان ما تعرضت له من قمع ومنع وارهاب قبل العام 1974 أوجد لها ازمات جديدة ظهرت تطفو على السطح بعد هذا التاريخ .

اضافة الى ما تقدم فان قادة هذه الاحزاب التي كانت تتمتع بعلاقات نضالية وكفاحية جيدة اiban النضال ضد الاستعمار الفرنسي مع قادة (جبهة التحرير الوطني الجزائري) والاحزاب التونسية وبعض الاحزاب والتجمعات والهيئات الوطنية في ليبيا وموريتانيا، لم تكن قادرة على استثمار تلك العلاقات لصالح تسوية مشكلة الصحراء مكثفية باستعادة ذكريات الماضي وما كان يجمعها

مع الآخرين من اواصر الكفاح والنضال والتفاعل الاخوي في السابق دون ان تتقدم في اتجاه احياء تلك العلاقات لصالح شعوب تلك المنطقة، حتى ان الامور في بعض الاحيان قد وصلت الى القطيعة والعداء ومقاطعة المؤتمرات والندوات الخارجية التي تُدعى اليها الاحزاب المغربية أو الجزائرية من منطلق الانانية وتغليب المصالح الشخصية والقطرية على المصالح العامة ومصالح الامة التي ناضلوا من اجل بقائها وتحررها (15).

وكانت تُطرح وجهات نظر حول المشكلة القائمة بين المغرب والجزائر، حيث يرجعها البعض الى انها مشكلة شخصية بين الملك (الحسن الثاني) والرئيس (هوارى بو مدين) وأن التفاهم والتعاون بينهما كفيل بانهاء هذه المشكلة الا أن هذا الطرح لم يكن من الدقة التي تفسر اسباب المشكلة التي استمرت حتى بعد وفاة الاثنين (*) وغياهما عن المسرح السياسي في البلدين بنفس الحدة والتعقيد رغم انتقال مقاليد المسؤولية بعدهما الى مسؤولين جدد.

والاكثر من ذلك فان احد الاطراف الرئيسية للحركة الوطنية المغربية وهو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي تصدر الوزارة المغربية وأصبح أمينه

(15) في ربيع عام 1974، عندما كان المؤتمر العاشر للأدباء العرب يجري في قصر الأمم المجاورة بالجزائر وقع أول خلاف بين الجزائريين والمغاربة حول الصحراء الغربية مما أدى إلى قيام الوفد المغربي بمقاطعة المؤتمر .

(*) توفي هوارى بو مدين في 28 / كانون الأول - ديسمبر 1978، وتوفي الملك (الحسن الثاني) في يوم الجمعة 23 / تموز - يوليو 1990 أثر نوبة قلبية حادة .

العام (عبد الرحمن اليوسفي) وزيراً أول (رئيساً للوزراء) في اطار (التناوب) (16) في قيادة الحكم بين المعارضة والنظام والتي أقرها الملك (الحسن الثاني) في 4 / شباط - فبراير 1998، واستمرت حتى بعد وفاته، ولم تستطع ان تتقدم ولو خطوة جزئية واحدة لحل المشكلة بالرغم من العلاقات الطيبة التي كانت تربط بعض قادة الاتحاد الاشتراكي مع المجاهدين الجزائريين قبل استقلال البلدين.

كما لم يستطع أي من البلدين من ايجاد حل للمشكلة حتى في اطار (اتحاد المغرب العربي) الذي أُعلن في 18 / فبراير - شباط 1989 والذي ضمّ كلا من المغرب والجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا، وان استمرار مشكلة الصحراء أصبحت من المعوقات الاساسية التي تحول بين الاتحاد وبين تحقيق برامجه واهدافه باتجاه ايجاد أرضية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مشتركة بين اطرافها !!

ضمن هذه الاحداث كان هناك غياب واضح وتام بالنسبة لبعض الاطراف، من حيث ايجاد حلول لمشكلة الصحراء وخاصة من قبل الجانب المغربي والعربي سواء بشكل منفرد او عن طريق الجامعة العربية، الهيئة التي وجدت كآساس لحل المشاكل والازمات التي تحصل بين الدول العربية واحلال

(16) استمرت حكومة التناوب من العام 1998 وانتهت في أيار 2003 حينما قدم (عبد الرحمن اليوسفي) استقالته من الوزارة، كما انه استقال من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي في 28 تشرين الأول 2003 وانتخب محمد اليازغي عضو المكتب السياسي أميناً عاماً للاتحاد في 29 / تشرين الثاني 2003 .

قواعد الاخوة والوثام بينها، لم يكن لها الدور الذي يمكن ان يذكر في ايجاد أي حل ولو على شكل خطوات متواضعة في المشكلة حيث اكتفت بدور (المتفرج) بما يجري حولها في الجناح الغربي من الوطن العربي لتترك المجال امام التدخلات الدولية وتحديدًا منذ العام 1986، اذا تركت حل المشكلة بيد الامم المتحدة الهيئة المثيرة للجدل بالنسبة للقضايا العربية، التي شكلت لجنة دولية برئاسة (جيمس بيكر) وزير الخارجية الامريكي الاسبق، حاولت اللجنة اجراء اتصالات مكثفة مع اطراف المشكلة واقترحت حلاً يتكون من عدة نقاط تتمثل بالآتي :

1 - منح الصحراء حكماً ذاتياً لمدة (5) سنوات، بعدها يتم استفتاء (الشعب الصحراوي) لتقرير مصيره اما بالانضمام الى المغرب او الاستقلال .

2 - خلال هذه الفترة لاتجري أي تغييرات في الوضع الجغرافي والاداري والسكاني للصحراء .

الا أن هذا المقترح الذي سُمي بـ (خطة بيكر لصالح الحل الاممي لقضية الصحراء الغربية) مازال يراوح في مكانه بسبب التحفظات المغربية والجزائرية وحكومة الصحراء على تفاصيلها وآليات تطبيقها رغم موافقة اللجنة الرابعة في الجمعية العامة للامم المتحدة عليها بتاريخ 19/ تشرين الاول - اكتوبر 2004 .

بعد كل ماتقدم، من الحق ان يتساءل القاريء مثلما نتساءل نحن بصفتنا مواطنين ننتمي لهذه الامة، منذ ان بدأت المشكلة منذ اكثر من ثلاثة عقود لماذا لم يتم التوصل الى حلٍ بين اطراف المشكلة ولو بحده الأدنى من الرضى ؟ وما هي الاسباب الحقيقية الكامنة خلف غياب الحل ؟ أهى المصلحة الشخصية الانانية او المصلحة القطرية، او المصلحة النفعية للحكام ومن يواليهم من الاحزاب والحركات السياسية التي ناضلت الاستعمار لتضل بعد ذلك امام المغريات الانية، أم ان بقاء المصالح الاقليمية والدولية وتدخلاتها لهذه المشكلة واستمرار بقائها دون حل هو السبب لتبقى (كقنبلة موقوتة جاهزة للانفجار بين اطراف المشكلة) مثل غيرها من المشاكل التي تواجه الامة العربية والتي تركها الاستعمار بعد ان جرّ اذيال الانحسار عن الارض العربية، لتبقى هذه المشاكل المنفذ التي يعود الاستعمار من خلالها الى ارضا وبالتالي يحول دون تقدمها ووحدتها وتحررها .

المبحث الثالث

مشكلة البربر(*) في المغرب العربي

تُعد مشكلة البربر، مشكلة قائمة حصراً في بعض مناطق المغرب العربي وليس المنطقة ككل، وهي كغيرها من المشاكل تدخل في اطار المشكلات المفتعلة التي حاولت القوى الاجنبية الخارجية زرعها في الوطن العربي لغرض احداث المزيد من التجزئة والتفتيت والانقسام في كيان الامة العربية .

وتمّ التركيز عليها في المغرب العربي نظراً لعدم وجود خلافات دينية او طائفية او مذهبية ضمن المجتمعات القائمة فيه، لتجعل منها أداة من ادواتها الاستعمارية تعمل من خلالها على تجزئة تلك المجتمعات . وبغض النظر عن كل الدراسات والبحوث المشبوهة التي صدرت في الدول الغربية، لاسيما في فرنسا التي تشكك بـ (عروبة البربر) وتجعل منهم مجموعة بشرية لاعلاقة لها بالامة العربية، وتحاول ارجاع أصولهم الى مجموعة الشعوب الآرية في أوروبا وكذلك (الهندية) في القارة الهندية، الا أن الدراسات والبحوث الاخرى التي قامت باعدادها عدد من مراكز البحوث وعدد من المفكرين والمثقفين العرب، ومن

(*) يُعرفون باللهجة البربرية (الامازيغ) وتعني الرجال الأشداء الذين امتازوا منذ القدم بالشجاعة وعشقهم للحرية . راجع، د. صلاح العقاد، المغرب العربي _ دراسة في تاريخه الحديث، مصدر سابق ن ص 3 وما بعدها . ولمزيد من الاطلاع انظر ...محمود علي دبور : تاريخ المغرب الكبير، الجزائر، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2010، ط2، ص 30 وما بعدها.

بينهم مفكرون ومثقفون من اصول بربرية تؤكد على الاصول العربية للبربر، وانهم من الموجات البشرية العربية الاولى التي هاجرت من اليمن بعد سقوط (سد مأرب)، وان تسميتهم بـ(البربر) لاتعني انتمائهم الى (جنس بشري) لاصلة لهم بالعرب، اذ ان هذه التسمية اطلقت عليهم بحسب بعض المؤرخين العرب نتيجة سلوكهم طريق البر في هجرتهم (براً برأ)، كما أن بعض الباحثين يعزون هذه التسمية الى (كثرة كلامهم) كقول أحد شعرائهم عنهم (ما أكثر بربرتكم)(1).

ويرى نفر من المؤرخين أن البربر من بقايا دولة (حمير) اليمنية القديمة، وانهم هاجروا من اليمن نحو الغرب مروراً بأرض كنعان (فلسطين) أو عبر جنوب مصر كما يقول البعض الآخر، وليس لهذه التسمية أي علاقة بالبرابرة الذين ظهروا في اوربا ودمروا بعض المراكز الحضارية فيها، وقد أستقر البربر في المنطقة الجغرافية الممتدة بين (برقة) شرقاً وجبال الأطلس في الغرب ومارسوا الزراعة (قمح وشعير وتين وزيتون) منذ الألف الثاني قبل الميلاد (1950 ق.م)،

(1) مازالت بعض القبائل في جنوب اليمن وتحديداً في محافظة حضرموت تتكلم اللهجة الحسانية، القريبة من اللهجة البربرية . ويبدو أن تمركز القبائل المهاجرة من اليمن في المناطق الجبلية الوعرة في مناطق من المغرب العربي، قد كان سبباً في تسميتهم بهذه التسمية

ومارسوا تدجين الحيوانات الأليفة، لذا بغض النظر عن هذه الادلة فإن التاريخ

يبقى خير شاهد على الاصول العربية لهذه المجموعة (**).

ونكتفي بالاشارة هنا الى بعض تلك الادلة :

أولاً : الآريون والجرمان ومن بعدهم الرومان والبيزنطيين الذين احتلوا

المغرب العربي لمئات السنين خلال الحقب التاريخية البعيدة (2)، لم يستطيعوا

قط تغيير معتقدات البربر او فرض ثقافتهم أو أفكارهم او عاداتهم أو اخلاقهم

أو دياناتهم، بل على العكس فإن البربر كانوا في صراع مستمر مع هؤلاء المحتلين

الغزاة الى ان جاء الفتح العربي الاسلامي للمغرب العربي الذي استطاع، (بعد

تحريرهم من الاحتلال البيزنطي) وخلال فترة زمنية قصيرة لانتجاوز (50) سنة

من صهر البربر ودمجهم بالمجتمع العربي الاسلامي وتكريس القيم والمثل

العربية والاسلامية النبيلة في صفوفهم ويعود السبب في ذلك الى ان (البربر) لم

يجدوا أي خلاف او تناقض بين القيم التي يؤمنون بها وبين تلك القيم التي جاء

بها الاسلام ، فهي لم تكن غريبة عنهم بل اعتبروها من صميم تكوينهم الذي

(**) عثمان سعدي : الامازيغ _ البربر عرب عاربة وعروبة الشمال الأفريقي، الجزائر، 1996،

ص 9 . وراجع، فنسان مونتاي : الإسلام في أفريقيا السوداء، مصدر سابق، ص2 وما بعدها.

(2) دام الاحتلال الروماني للمغرب العربي 576 عام، راجع، يوسف فضل حسن : الجذور

التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، في مجموعة باحثين : العرب وأفريقيا، بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية، 1987، ط2، ص 27 .

لا يختلف عن تكوين أشقائهم وأبناء عمومته في المشرق العربي، وهم من حملوا اليهم تلك القيم والمعتقدات النبيلة بعد تحريرهم من سيطرة الاجانب الغرباء .

ثانياً : ان هذه الحقيقة التي يتعمد الغرب انكارها لايمكن ان ينال منها او ينتقص من قيمتها تلك المنازعات (واحياناً الصراع والاقتتال) التي قامت بين بعض قبائل البربروالعرب المسلمين الفاتحين في بعض المراحل وذلك لأن تلك المنازعات والصراعات لم تكن بسبب رفض (البربر) للمحررين العرب المسلمين وما جاءوا به من قيم ومعتقدات جديدة هي من صميم شخصيتهم بل كانت تتعلق بسوء ادارة بعض الولاة العرب الذين تولوا مسؤولية الحكم في تلك المناطق، وابتعادهم عن تطبيق المبادئ الاسلامية تطبيقاً سليماً، ولاسيما المسائل التي تتعلق أو لها صلة بالعدالة والمساواة بين المسلمين، اضافة الى بروز نزعات انانية فردية وتطلعات ذاتية كانت راسخة في نفوس بعض رؤوساء القبائل البربرية وطمسكهم بالعادات والتقاليد التي كانت سائدة لديهم قبل دخول الاسلام، كالاستعلاء وحب السيطرة والتمتع بالامتيازات وخاصة عند حديثي العهد بالاسلام مثل (كسيلة بن لمزم)، وهي عادات رفضها الاسلام وأحل محلها ما يؤلف بين قلوب المسلمين ويجعل منهم أخوة سواسية لافرق بين مسلم وآخر

الا بالدرجة التي يؤمن بها بمبادئ الاسلام وقيمه السامية ويجسدها في سلوكه
وتعامله وتواضعه مع الاخرين (3).

اما فيما يتعلق بـ(الكاهنة سجاعة)(4) التي تمردت مع قبيلتها على المسلمين
في جبال الاوراس وقادت حرباً ضدهم، والتي يستشهد بها المغرضون في الغرب
للتدليل على رفض البربر الخضوع للعرب الفاتحين فنقول :

1- ان الكاهنة لم تكن مسلمة بل يهودية ساحرة استطاعت عن طريق

سحرها تعبئة وتحريض قبيلتها ضد المسلمين العرب .

2- انها وقبل مقتلها عهدت الى القائد العربي (حسان بن النعمان الغساني)

الذي كان أسيراً لديهم، بتربية ابنها، وان هذا الابن تربى على قيم الاسلام

واسندت اليه الولاية العامة على قبائل جبال الاوراس، حيث التحق

بجيش المسلمين مع اثني عشر ألفاً من مقاتلي البربر بعد أن استوثق

القائد (حسان بن النعمان الغساني) من حُسن اسلامهم .

(3) عثمان سعدي : الأمازيغ - البربر عرب عاربة وعروبة الشمال الأفريقي عبر التاريخ،
بيروت، 1998، ص 9 .

(4) محمود شيت الخطاب : المغرب العربي - قادة الفتح الإسلامي في المغرب العربي، بيروت
دار الفكر، 1966، ج2.

ثالثاً : في كل الاحوال فان بعض النزاعات والصراعات والقتال الذي جرى مع بعض قبائل البربر غالباً ما كان ينتهي بانتصار الارادة الخيرة للغالبية العظمى المتمسكين بالعقيدة الاسلامية وما جاءت بها من قيم اخلاقية تربوية نبيلة، ومفاهيم اجتماعية وسياسية أصيلة تتطلع اليها الغالبية من البربر والتي كانت لها أدوارها الجهادية المتميزة والرائدة في معارك الامة مع أعداءها . ويكفي هنا ان نشير بان القائد طارق بن زياد ومعظم قادة فتح المغرب العربي ومن ثم الاندلس كانوا من البربر، وان ما يطلق عليها الى الان (جزيرة ظريف) في الجانب الاسباني مأخوذة من أسم (الظريف بن حسان) البربري الذي كان مساعد القائد (طارق بن زياد) .

رابعاً : أما في العصر الحديث، فان الثورات التي انطلقت في اقطار المغرب العربي ضد المستعمرين الفرنسيين والاسبان والايطاليين، كانت تضم في صفوفها غالبية ساحقة من ابناء البربر، وان بعض هذه الثورات انطلقت اساساً من مناطق البربر .. اذ ان ثورة المجاهد (محمد عبد الكريم الخطابي) انطلقت من (الريف المغربي) و(جبال الاطلس الكبير) ضد الاستعمار الاسباني، وهي مناطق بربرية، أما الثورة الجزائرية التي كانت تتفجر كل (10) سنوات تقريباً ضد الاستعمار الفرنسي منذ 1830 وحتى استقلال الجزائر في العام 1962، حيث انطلقت في مراحلها الاخيرة (1954- 1962) من جبال الاوراس ومن مدينة (خنشلة) تحديداً وهي مدينة بربرية حصراً .

وقد حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية فرض (التجنس) بالجنسية الفرنسية على البربر لفصلهم عن العرب، واعتماد سياسة (فرق تُسد)، إلا أن القبائل جميعها أصدرت فتوى دينية اعتبرت كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية (مارقاً) عن الدين الاسلامي وعلى جميع المسلمين مقاطعته وعدم الصلاة عليه أو دفنه بمقابر المسلمين عند موته (5).

خامساً : والمغرب كسابقاتها من اخواتها دول المغرب العربي، نرى أن الاستعمار الفرنسي في العام 1936 حاول فرض ما سمي بـ(الظهير البربري) على مناطق البربر بهدف عزلهم واخراجهم عن دائرة الدين الاسلامي بأقامة محاكم وادارة خاصة لهم جوبه هذا الاجراء كغيره من الاجراءات الاستعمارية المتبعة في تلك المنطقة برفض عنيف وشامل من البربر انفسهم، انطلقت على اثره المظاهرات العنيفة التي رفضت (الظهير/ القانون) المذكور، بدءاً من مدينة (الخميسات) البربرية لتعم بعدها ارجاء المغرب العربي .

وهنا لابد ان نشير لامر ذات دلالة وهو أن (البربر) عند انتفاضتهم ضد الفرنسيين واجراءاتهم بزرع بذور الانفصال المذكورة، قد اتخذوا من (المساجد) مراكز نضالية لهم لتأكيد اعتزازهم بانتمائهم للعروبة والاسلام وهي الانتفاضة التي كان لها صداها الواسع في المشرق العربي حيث نظمت حملات واسعة للتعريف بالحركة الوطنية المغربية الناشئة في كل من سوريا ومصر والعراق .

(5) نور الدين الدقي : المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، تونس، سراس، 1997.

وقبل ذلك التاريخ عمدت السلطات الفرنسية في المغرب ايضاً في العام 1924 على تأسيس (ثانوية أزور) و(أكاديمية عسكرية) خاصة بشباب البربر من جميع انحاء المغرب وكان الهدف من تشكيل هذه المؤسسات هو تشجيع البربر في المحافظة على (اللغة البربرية) ومنعهم من تعلم (اللغة العربية) وبالمقابل نشر (اللغة الفرنسية) في صفوفهم . وبالرغم من كل الدعم والتشجيع الذي كانت توليه السلطات الفرنسية لخريجي هذه المؤسسات من خلال تأسيس جمعية خاصة بهم بأسم (جمعية قدماء تلاميذ ارزو) في العام 1942، الا أن هذه الجمعية خرجت عن سيطرتهم حيث طالب رئيسها (عبد الحميد الزموري) بزيادة حصص دروس اللغة العربية، وفي نفس الوقت نظم تلاميذ الجمعية المذكورة اضراباً تضامنياً مع اخوانهم في ثانويات (مولاي ادريس) و (مولاي يوسف) دعماً لمطالب الحركة الوطنية، فكان ذلك برهاناً على فشل الخطة الاستعمارية الفرنسية ومن ثم اضطرارها الى تجميد نشاطات الجمعية في العام 1952(*) .

واتساقاً مع ما تقدم، وعند استعراض اسماء ورموز المؤمنين بالعروبة ودُعائها في المغرب العربي عموماً، وفي الجزائر خصوصاً سنجد من بينهم اعداداً كبيرة من ممن ينحدر عن الاصول البربرية ويكفي ان نشير الى ان (جمعية الدفاع عن اللغة العربية) التي تُعنى بحماية اللغة العربية ونشرها وتعميمها في عموم الجزائر والتي تضم في صفوفها قطاعات واسعة من المفكرين والمثقفين العروبيين

(*) جون واطر بوري : الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة/ ماجد نعمة وعبود عطية، بيروت، دار الوحدة، ط1، 1982 .

يرأسها (عثمان سعدي)(6) وهو من أصل بربري . كما أن الراحل (بشير بو معزة) أحد رموز الثورة الجزائرية المدافعين عن الفكر القومي العربي في عموم المغرب العربي هو من أصل بربري، والحال ينطبق على المفكر العربي المغربي الراحل محمد عابد الجابري المعروف بحماسة لتعميم اللغة العربية في عموم أقطار المغرب العربي هو من أصل بربري .

ناهيك عن ذلك فإن هناك ظاهرة جديدة بالملاحظة في مناطق البربر تتلخص في اطلاق المنحدرين من أصول بربرية على ابناءهم تسمية (العربي) كأسم أول مثل (العربي بن ميلود) و (العربي بن حبيب) ويعزوا (بشير بن معزة) هذه الظاهرة على اعتزاز البربر بالعروبة وتأكيد انتماءهم اليها . وقد عبر عن هذا الاعتزاز أبو النهضة الجزائرية عبد الحميد بن باديس(7) خير تعبيررداً على تصريحات رئيس الوزراء الفرنسي (غي موليه) عندما انكر فيها انتماء الشعب الجزائري للعروبة والاسلام بالقول :

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب

وفي متابعة للحديث لابد من الاشارة الى أن ما يسمى بـ(مشكلة البربر) ظهرت وبشكل حاد في الجزائر بعد الاستقلال، أما قبل الاستقلال فلم تكن لهذه

(6) عثمان سعدي : مصدر سابق .

(7) عبد الرشيد زروقة : جهاد بن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913- 1940، بيروت، دار الشباب، 1999.

المشكلة وجود يذكر، اذ أن الثورة التي انطلقت في الاول من تشرين الثاني - نوفمبر 1954 من معاقل البربر (جبال الاوراس) قد وحدث وصهرت أبناء الشعب الجزائري في بودقة واحدة وجعلت منهم كتلة متراصة قوية في مواجهة الاستعمار الفرنسي ومشروعه الاستيطاني وممارساته الوحشية الظالمة أبان حرب التحرير التي لم ينج منها الشعب الجزائري في كافة مناطقهم .

وأن التمرد الذي قاده بعد الاستقلال مباشرةً (حسين آيت أحمد) في عهد الرئيس الاسبق (أحمد بن بلة) في العام 1963، في بعض مناطق البربر سرعان ما أنهى وفرّ بعده قائد التمرد (حسين آيت أحمد) الى فرنسا، ولم يُعد منها الى الجزائر الا بعد وفاة الرئيس (هواري بومدين) وتولي الرئيس (الشاذلي بن جديد) الحكم عام 1978، حيث سمح له بالعودة الى الجزائر وتأسيس حزبه وسط البربر بأسم (الحركة الديمقراطية) التي كانت وراء كل التوترات والمصادمات واعمال العنف التي جرت فيما بعد في مناطق البربر لتعود هذه المشكلة مرة اخرى بالظهور وعلى واجهة الاحداث في الجزائر في العام 1980 . بانفجار المظاهرات الطلابية في الجزائر العاصمة وفي عدد من مناطق البربر وهي المظاهرات التي كانت موجهة ضد سياسة التعريب التي انتهجتها الحكومة الجزائرية وخاصةً في عهد الرئيس الراحل (هواري بومدين) حيث استغل المتظاهرون بعض الاجراءات الحكومية الخاطئة التي تم اتخاذها ضد نشاطات عدد من الجمعيات الثقافية البربرية والغاء تدريس اللغة البربرية في جامعة الجزائر.

لتتكرر هذه المظاهرات في العام 2001، وتشكل على اثرها ما يسمى بـ(تنسيقية العروش) التي تأسست من ممثلي القبائل البربرية وقادت المفاوضات مع الحكومة الجزائرية أفضت الى اتفاق بينهما، يتضمن اعتراف الحكومة باللغة البربرية (الأمازيغية) كلغة رسمية في البلاد والعمل على انعاش الاقتصاد والتنمية في مناطق البربر.

تأسيساً على ماتقدم، نستطيع القول بأن الدعوات التي تحاول النيل من وطنية وعروبة البربر، هي دعوات مفتعلة تقف وراءها جهات اجنبية خارجية مشبوهة . نستطيع تقديم ادلة تثبت بطلان هذه الادعاءات وعلى التوالي :

1- أن (الأكاديمية البربرية) التي انشأتها الحكومة الفرنسية منذ الستينات في باريس بحجة (حماية الثقافة البربرية وعادات البربر وتقاليدهم) !! قد منحت (مولود المعمرى) وهو من دعاة البربرية المتعصبين (كرسي الشرف) في هذه الاكاديمية (تثميناً) لاطروحاته العنصرية !! ولاغربة في ذلك اذ ان تشجيع ودعم مثل هذه الاطروحات هي من المهام الأساسية للأكاديمية الفرنسية المذكورة .

2- عندما يعتمد أي مواطن من المغرب العربي الى الهجرة لفرنسا للعمل، على المواطن أن يملأ (استمارة معلومات) تتضمن فقرة خاصة عن أصله، هل هو (عربي) أو (بربري) فاذا ما ذكر المواطن انه بربري فنرى

انه من السهل عليه الحصول على فرص العمل وبعبكسه، فان صعوبات كثيرة توضع أمامه لاجباره على العودة الى بلده .

3- هناك كثير من الادلة عن علاقة دعاة (تقرير المصير للبربر) و(افساح المجال امامهم بأقامة دولتهم المستقلة على نطاق المغرب العربي) بدوائر المخابرات الامريكية والصهيونية التي تشجع وتدعم مثل هذه الدعوات الانقسامية التي يقصد من ورائها تجزئة أقطار المغرب العربي واحداث تقسيمات عرقية وعنصرية تزرع الفرقة بين أبناء الوطن، ولهذا السبب فهم ينكرون تسمية اقطار المغرب بالمغرب العربي، ليطلقوا عليه بدلاً من ذلك تسمية اسم المغرب الكبير .

4- ان الداعين الى كتابة اللهجة البربرية (وهي ليست لهجة واحدة في الاصل)، يطالبون باعتماد اللغة الفرنسية او الحروف اللاتينية في الكتابة بدلاً من الحروف العربية المعروفة، والغاية من وراء ذلك هو انتزاع الهوية الاسلامية والثقافة العربية عن البربر.

وهكذا نرى ان ما سمي بـ(المشكلة البربرية) في دول المغرب العربي هي تُعد من المشاكل التي أفتعلت كغيرها من المشاكل العرقية والطائفية والعنصرية والمذهبية، التي أفتعلتها الدوائر الاستعمارية والصهيونية في وطننا العربي ليس لاصحاب المشكلة فيها لاناقةً ولا جمل وكل ما حصلوا عليه هو رياح الفتنة التي دفعت بها تلك القوى باتجاه دولنا النامية، القصد منها اعاقا تقدمها ومنع

نهضتها ولتبقى الامة هي منبع يجري وفقاً لطموحاتهم واطماعهم خدمة للدوائر
المشبوهة التي تدعمها الامبريالية العالمية .

ويؤكد الكاتب البربري (عثمان سعدي) في كتابه الموسوم (البربر الأمازيغ
عرب عاربة وعروبة الشمال الأفريقي عبر التاريخ)(8) بأنه لاوجود للغة أمازيغية
(بربرية) مركزية أُم، وإنما توجد لهجات أمازيغية كالقبيلة والشاوية والميزابية
والتارقية والزناينة والشلحية في المغرب والشرالية وغيرها من لهجات خاصة بكل
جيب أمازيغي منتشر في بلادنا، حتى أن عالماً فرنسياً متخصصاً في البربرية وهو
(رونيه باسيه)، يُقدر عدد اللهجات الموجودة في شمال افريقيا بخمسة آلاف
لهجة ويُنكر حتى وجود لهجات بربرية وأما في نظره ماموجود هو واقع لهجوي
خاص بكل قرية يصعب التفاهم بين متحدثيها .

فحتى (البربريون) يعترفون بعدم وجود لغة أمازيغية، ففي حديث رئيس
المحافظة السامية للأمازيغية بجريدة eiwatan في شهر أيلول 1996 أعترف فيه
بهذه الحقيقة وطالب (بضرورة توحيد اللهجات الأمازيغية)(9) وخلق لغة منها
بالضد من اللغة العربي خدمةً للاستعمار الفرنسي ومن وراءها الدوائر الصهيونية
والاستعمار الجديد الذي يتحكم في كل الأوضاع .

(8) عثمان سعدي : مصدر سابق .

(9) المصدر السابق، ص 9- 10 .

ان خطة الأستعمار والصهيونية منذ بداية القرن تتمثل في تفتيت الوطن العربي على أساس عرقي أو طائفي أو أثني، دولة للأكراد، للموارنة، وغيرها من التقسيمات التي يراد بها خلق دويلات متعددة ضمن نطاق الوطن العربي لتكون الدولة الواحدة مجموعة دويلات يسهل السيطرة عليها، وهو نفس التآمر الذي يدور حول اللغة العربية العامل الوحيد القوي الذي لازال الرابط المتين لشعوب المنطقة العربية، وأروع تحليل لظاهرة النزعة البربرية في الجزائر ما كتبه الزعيم المغربي الكبير الأمازيغي الأصل، عروبي الفكر الأستاذ (محمد البصري) تعقيباً على أحداث سنة 1985 (تبرووزو) قال فيه (10) : " الذين يثيرون المسألة البربرية في الجزائر يفعلون ذلك حفاظاً على مصالحهم الاقتصادية والوظيفية في جهاز الدولة والأدارة الجزائرية، وهؤلاء هم بربر منطقة القبائل الذين تفرنسوا لغة منذ وقت طويل ومن ثم مكنهم الأستعمار من شغل كثير من المواقع الثانوية في الأدارة والتجارة وبخاصة في العاصمة التي تقع قرب منطقة القبائل وحين حصلت الجزائر على الأستقلال كان هؤلاء هم الكوادر الوحيدة المدربة، فأنقلوا من المواقع الرئيسية الأولى التي اخلاها الفرنسيون في أجهزة الأدارة والخدمات والأنتاج ومع أشتداد موجة التعريب في الجزائر بات هؤلاء يشعرون بالخطر على مصالحهم فرفعوا شعار (الثقافة البربرية) حيناً، وشعار (الثقافة الجزائرية) حيناً آخر في مواجهة التعريب والثقافة العربية "

(10) نفس المصدر، ص 10-11 .

نستخلص مما تقدم (بأن النزعة البربرية) هي التيار الذي أوجده الفرنسيون في المغرب العربي من اجل تفكيك الوحدة الوطنية فيها، عندما عمل الفرنسيون قبل استقلال بلدان المغرب العربي على عزل أقلية الجماعات الناطقة بالبربرية عن غالبية السكان العرب ونشر التعليم الفرنسي والمبشرين في مناطقهم ؟، وبالتالي زرع فكرة (أنهم أصحاب البلاد الأصليين وأن العرب مسنعمرون وان اللغة العربية دخيلة وأنه لابد من الاتحاد للتخلص من الوجود العربي، وان البربر لاعلاقة لهم بالعرب ولا بالساميين، وأن أصلهم أوروبي وما مجيء فرنسا الى شمال أفريقيا انما هو لمساعدتهم على العودة الى وطنهم الأم أوروبا ولأجل تطبيق خطتهم هذه، عمد الفرنسيون الى نشر التعليم في المناطق البربرية وارسال الارساليات التبشيرية المسيحية الى هذه المناطق وبالتالي إصدار قوانين وتشريعات تعتمد على النزعة البربرية العنصرية (11)

أن هذا التقييم الواقعي لم سُمي بمشكلة البربر يجب ان لا يُنسبنا في الوقت نفسه الواجب الملقاة على عاتق الانظمة القائمة في المغرب العربي، وكذلك القوى الوطنية والقومية تجاهها من خلال اقرار برامج وطنية على الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية مناطق البربر وحقوقهم المشروعة في تنمية هذه المناطق وتطويرها اقتصادياً واجتماعياً وتجاوز ما تعانيها هذه المناطق من تخلف وقصور بالاضافة الى اشاعة المساواة بينهم وبين غيرهم من أبناء الوطن الواحد في العمل والتعليم والتوظيف والوصول الى المواقع والمسؤوليات القيادية في الدولة ومؤسساتها المختلفة ورعاية ثقافتهم وعاداتهم الوطنية في اطار الوحدة الوطنية واشاعة الحرية والديمقراطية الحقيقية في المجتمعات المغاربية لتفويت الفرص الخبيثة لمخططات القوى المعادية .

(11) عثمان سعدي : الجزائر عبر التاريخ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط2، 1985، ص

المبحث الرابع

مشكلة سبته ومليلة

مدينة (سبته)(1) و(مليلة) و(الجزر المغربية)(*) الواقعة امام الساحل المغربي المتوسطي كلها مواقع عزيزة على قلب كل مغربي وعربي وتستأثر بأهتمامه، وقد كان الظن (أن أسبانيا ستدعن إلى الحق بعد أفول عهد الاستعمار عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، لاسيما بعد تحرر المغرب من نظام الوصاية الأجنبية وبالأخص بعد أنهار النظام الفارنكفوني الديكتاتوري، وأن تحذو حذو الدول الاستعمارية الأخرى التي تخلصت من مستعمراتها بأحدى الطرق المعهودة آنذاك، فتعيد حينها هذين المدينتين وتلك الجزر إلى المغرب مثلما اعادت اليه إقليم طرفاية وقطاع (سيدي أفني) وأقليم الصحراء الغربية، لتكون هي بمقياس الربح والخسارة الفائز بكل الأحوال سواء سياسياً أو ثقافياً أو اقتصادياً، وتكسب مودة العرب عموماً والمغاربة خاصةً وتضمن تعاونهم وحسن جوارهم، سيما أن لها قضية شبيهة بقضية المغرب العادلة، هي قضية (جبل طارق) التي لاتفوق حق أسبانيا فيه عن حق المغرب في سبته ومليلة والجزر الساحلية، لكن يبدو أن قضية المغرب ومطالبهم العادلة لم تجد الآذان الصاغية لدى الأسبان رغم

(1) تبلغ مساحة سبته 19,39 كم² ومليلة 12,3 م²

(*) هذه الجزر هي : جزيرة بادس والنكور وكبدانه والبرهان .

ما أبداه المغاربة من ضبط للنفس وأتباع الحكمة في معالجة هذه القضية والتزامهم بسلوك سياسة الحوار والاقناع واستعمال الوسائل السلمية للوصول إلى حل يحقق مطامح المغرب ويضمن حق كل من البلدين في وقتٍ واحد(2)..(سيما وأن أسبانيا كانت تعتبر كلا المدينتين جزءاً لا يتجزأ من منطقة الشمال المشمولة بحمايتها حتى العام 1955 ومن أجل ذلك أقامت الحكومات الأسبانية المختلفة سواء الحكومة الملكية 1912-1923 أو الحكومة العسكرية 1923-1931 أو الجمهورية التالية 1931-1936 أو ديكتاتورية 1936-1956، باصدار قوانين تشريعية وقرارات تنظيمية الهدف منها إلحاق المدينتين المذكورتين بالمنطقة الشمالية (أي بقية الأراضي المغربية) في جميع الميادين الجغرافية والسياسية والعسكرية والأمنية والإدارية والجمركية والمالية والاقتصادية والتجارية والصناعية وغير ذلك من العوامل التي جعلت مدينتي سبتة ومليلة خاضعتين طيلة عهد الحماية للسلطة السياسية والإدارية للمقيم العام الأسباني بتطوان وخاضعتين للسلطة الروحية والدينية لسلطان المغرب بالشمال الأمير الحسن بن المهدي العلوي ..)(3)

وبالرجوع إلى التاريخ نجد ان المدينتين تمّ احتلالهما من قبل البرتغال قبل أكثر من (6) قرون (اذ كانت الدول الأوروبية المسيحية آنذاك بعقد آمالاً كبيرة

(2) د. محمد أبّن عزوز حكيم : سبتة ومليلة في عهد الحماية، الرباط، الهلال العربية، 1988، ص 10 .

(3) المصدر نفسه، ص 10 .

على الأستعمار البرتغالي لمدينة سبته لأن أحتلال هذا الثغر يضمن الفوز للحملة الصليبية المزمع تنظيمها كرد فعل على ما قام به المغرب يوم عبر فيه طارق بن زياد (البوغاز) أنطلاقاً من مدينة سبته، فأحتل يوم 27 / نيسان - أبريل / 711م الجبل الذي يحمل أسمه إلى اليوم ثم قضى على مملكة القوط في المعركة التي جرت بوادي الليث(4)، وقد قاد الملك البرتغالي بنفسه الحملة لاحتلال (سبته) سنة 1415م فضلت المدينة تحت الأحتلال البرتغالي حتى عام 1640م، بمعنى قبل التنازل عنها من قبل البرتغال لأسبانيا .

وعند احتلال سبته من قبل الملك البرتغالي أتضح له شجاعة المغاربة سكان المدينة في معركة الدفاع عنها وان من الصعب عليه أن يجعل من المدينة المحتلة قاعدة ينطلق منها لغزو المغرب، وهذا ما دفعه إلى اصدار قرار يجعل المدينة المذكورة سجناً للمجرمين الذين سينفون من الوطن وسيظلون هناك إلى أن تنتهي مدة نفيهم وعليهم أن يقوموا بأعمال صعبة من أجل الرجوع الى أرض الوطن بعد أن يُكفروا عن أعمالهم الإجرامية، وهكذا أصبحت مدينة (مليلة) قبل أحتلالها من قبل اسبانيا يوم 17/أيلول - سبتمبر/ 1497 عبارة عن سجن كبير كان ملوك البرتغال يرسلون اليه كبار المجرمين والقتلة والمتآمرين والخونة الذين لم يكن من الملائم الأحتفاظ بهم بسجون البرتغال(5) .

(4) د. محمد بن عزوز الحكيم : سبته ومليلة في عهد الحماية، مصدر سابق، ص 12 .

(5) المصدر نفسه، ص 12.

وتشهد الوثائق البرتغالية والأسبانية على ان الجيوب المذكورة لم يكن بها من السكان المدنيين غير السجناء الذين كانوا يُسَخرون في النهار لممارسة الأعمال الشاقة ويُسجنون بالليل في مطامير جبل الميناء المعروف (بالهاشو) لدرجة أنه في بعض الأحيان وعندما كان عددهم يفوق عدد الجنود في الحامية العسكرية كانوا يُغللون بالسلاسل للحيلولة دون فرارهم، وحتى سنة 1907 أصدرت الحكومة الأسبانية مرسوماً بنقل سجون سبتة ومليلة إلى بلادها(6)، فلم تعد تطلق عليها اسم (معتقلات) بل أنها أصبحت تعتبرها مُدناً (مُحصنة) وبما ان هذه التسمية لاتطلق الا على مُدن ذات صبغة عسكرية ولا تُعطي الحق لأسبانيا من اعتبارها مُدناً اسبانية عادية مثل باقي المُدن الواقعة بترابها الوطني، لذا اطلقت اسبانيا ونتيجة لتلك الأسباب على المدينتين اسم (مدن السيادة) في عهد الحماية المفروضة على المغرب ابتداءً من سنة 1912م ولكي تُقيم الدولة الأسبانية الدليل على عدم وجود أي ارتباط بين المنطقة الشمالية ومدينتي سبتة ومليلة.

وبموجب تلك المُعطيات قامت الحكومة بأصدار قانون الإدارة العامة لمدن السيادة في العام 1955 (7)، في عهد الجنرال (فرانكو)، تم بموجبه فرض السيادة الأسبانية المطلقة على المدينتين المغربيتين والجزر التابعة لهما(8). وبعد أستقلال المغرب في العام 1956م أعلن الجنرال (فرانكو) بأن سبتة ومليلة مدينتان

(6) عبد العزيز بنعبد الله : سبتة ومليلة معقلان أماميان على البحر الأبيض المتوسط، الرباط، شركة كاب تور، 1996، ص 51 .

(7) المصدر نفسه، ص 51 .

(8) المصدر نفسه .

أسبانيّتان وفق المرسوم الذي أصدره في 21/ آذار - مارس / 1958 مع منحها حكماً ذاتياً كبقية أقاليم أسبانيا . كرسّ هذا المرسوم فصل المدينتين عن المغرب واخضاعهما للسيادة الأسبانية، وقد أدرج الاتحاد الأوربي كلتا المدينتين ضمن برامجه الاقتصادية كباقي أقاليم أسبانيا كما قدمت قروضاً للانتعاش الاقتصادي فيهما منذ التحاق اسبانيا بالسوق الأوروبية المشتركة في العام 1986م (9) ولاينم هذا الجراء الا عن انحياز مارسه الاتحاد الأوربي لأسبانيا من أجل تثبيت أقدامها في المنطقة، وهو مادفع اسبانيا إلى تجاهل اقتراح الملك (الحسن الثاني) في العام 1987 الداعي إلى (تكوين خلية للتفكير) للمطالبة بحق المغرب في المدينتين المذكورتين، (وقد بلغ بالملك الحسن الثاني الأمر أنه رجا بريطانيا في شخص وزيرها الأول خلال زيارته للمملكة المتحدة في شهر تموز- يوليو 1987، بأن تتنازل المغرب لأسبانيا عن جبل طارق مقابل تنازل اسبانيا عن سبتة ومليلة والجزر التي تحتلها في شمال المغرب)(10) وهكذا نرى أن سبتة ومليلة والجزر المغربية ستبقى مثار جدل بين الدولتين ما لم تُحل بالطرق التي تستطيع خلالها المغرب من استرجاع سيادتها على تلك المدن . والى أن يتم ذلك فأن مصير تلك البقع ستبقى بيد غريبة إلى يوم تحريرها .

ومن الجدير بالذكر أن نعرف أن الاحتلالين البرتغالي والأسباني للمدينتين لم يكن سهلاً فقد واجهوا ((مقاومة شديدة من أهل الجبال والقبائل

(9) د. محمد بن عزوز الحكيم : سبتة ومليلة في عهد الحماية، ص 34 .

(10) نفس المصدر، ص 21 .

ومن مدن مغربية اخرى منها (فاس) التي هرع منها المجاهدون لمواجهة قوات الغزو البرتغالي وأستطاعوا أسر أحد أمراء (دون فرنندو) ولذلك أرتاعوا وفاوضوا في فك أسر أميرهم ورجاله عندها أشرتط عليهم المجاهدهون نزوحهم من (سبتة) وكادوا أن يحققوا هذا الأمر لولا مشيئة القدر اذ مات أميرهم في السجن فتعطلت المفاوضات لتستمر المقاومة حتى بعد تنازل البرتغال لأسبانيا عن هذين المدينتين وعلى شكل غارات من المدن القريبة))(11).

ومن الجدير بالذكر القول أن معركة تحرير الثغور المحتلة على المحيط الأطلسي والأبيض المتوسط معركة أبتلى بها المغرب لفترة طويلة من الزمن حيث وصلت أشدها بعد سقوط آخر حصن من بلاد الأندلس بعد أن اتجهت مطامع الدولتين الأبريتين (الأسبان والبرتغال) إلى التمرکز في سواحل المغرب ثم التوغل بعد ذلك في الداخل العربي وتحمس البرتغاليون لاحتلال (سبتة).

ولذا صار من الواجب تحرير تلك الثغور والمدن الساحلية التي تحرر بعضه في عهد الدولة السعدية بينما بقيت الثغور تنتظر التحرير الذي تحقق في عهد (المولى اسماعيل) فتحررت المهديّة سنة 1681م بعد قرن من احتلالها من قبل البرتغال، كما تحررت طنجة في 1684م وبقيت سبتة تحت السلطة الأسبانية من العام 1581م وتحررت مدينة (العرائس وأصيلا) من الاحتلال الأسباني .

(11) محمد بن تاويت : تاريخ سبتة، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1982، ص 177- 180 .

ولم تتوقف جهود المولى اسماعيل عند هذا الحدّ، بل استمر في تحرير المدن وسائر الثغور المحتلة ومنها (سبته ومليلة) فأرسل قوات نظامية لمحاصرة (سبته) وعباً قوات القبائل المجاورة للقتال من أجل تحريرها وأسند قيادة الجيش المغربي للباشا (علي بن عبد الله الريفي) في العم 1691م، الذي قام بمهمة الحصار ومضايقة جنود الأسبان إلى أن توفي في العام 1713م فخلفه ولده (أحمد بن علي الريفي) الذي واصل قتال الجيش الأسباني .

وبذلك أشتدت المعارك حول (سبته) بين المغاربة والأسبان في عهد الملك (فيليب الخامس) أستعمل فيها الأسبان كل وسائل الدفاع وخاصة البحرية في نفس الوقت كانت هناك معارك وحصار مفروض حول (مليلة) الا أن وفاة السلطان (المولى أسماعيل) سنة 1727م حالت بالتالي دون تحريرهما، ليتولى بعده حفيده (محمد بن عبد الله) كل جهوده لتحرير كلتا المدينتين وبمختلف الوسائل العسكرية أو الدبلوماسية التي فشل فيها من تحقيق غاياته .(12) ليتولى السلطان (المولى سليمان) بعده النضال من اجل تحرير تلك البقعة خاصة انه عاصر عهد (نابليون بونابارت) (1792-1814)م وعهد حروبه لفرض هيمنة فرنسا في أوروبا ومنها ضم أسبانيا إلى إمبراطوريته في العام 1808م، وهو مادفع المولى سليمان لاغتنام الفرصة لتحرير الأراضي العربية المغربية، وتشير بعض الوثائق المغربية إلى أن السلطان كانت له مراسلات مع ملك أسبانيا من أجل تحرير الثغور المحتلة جاء فيها (طلب الأسبان من السلطان تزويدهم بالمواد

(12) عبد العزيز بن عبد الله : سبته ومليلة معقلان مغربيان، مصدر سابق، ص 20 .

الغذائية والخيول أثناء غزو بونابارت في مقابل التنازل عن تلك الثغور التي تحتلها أسبانيا (سبته ومليلة) إلا أن السلطان لم يوافق على هذا العرض اعتقاداً منه بأن تزويد أسبانيا بما تطلبه سيعرض المغرب برمته للخطر(13).

وقد توالى المقاومة ضد الاستعمار الأسباني من أجل تحرير هذه الأرض ففي صيف 1911م كان (محمد أمزيان) أحد قادة المغاربة المشاركين في مقاومة حصار الجيش الأسباني لم يستطع أن يحقق ما كان يطمح له ولقي مصرعه يوم 15/ مايو - أيار/ 1912 في إحدى المعارك(14).

وبعد إعلان المجاهد عبد الكريم الخطابي ثورته وانتصاراته على الجيش الأسباني في معركة (أنوال) في تموز- يونيو/ 1921م وتحريره لكل أراضي الريف المغربي وصل المجاهدون عندها إلى أبواب (مليلة) غير أن المجاهد الخطابي لم يدخل المدينة رغم تفوقه العسكري على الأسبان لتقديره الخاطيء للموقف

(13) ما زال كثير من المؤرخين ينتقدون هذا الاعتقاد ويرون فيه بأن السلطان سليمان أضع فرصة تحرير المدينتين نتيجة تصرفه غير المحسوب وعدم استغلاله للأوضاع في سبيل تحرير الأرض . لمزيد من الإطلاع أنظر : عبد العزيز بنعبد الله، سبته ومليلة معقلا مغربيان على البحر الأبيض المتوسط، مصدر سابق، ص 20 وما بعدها .

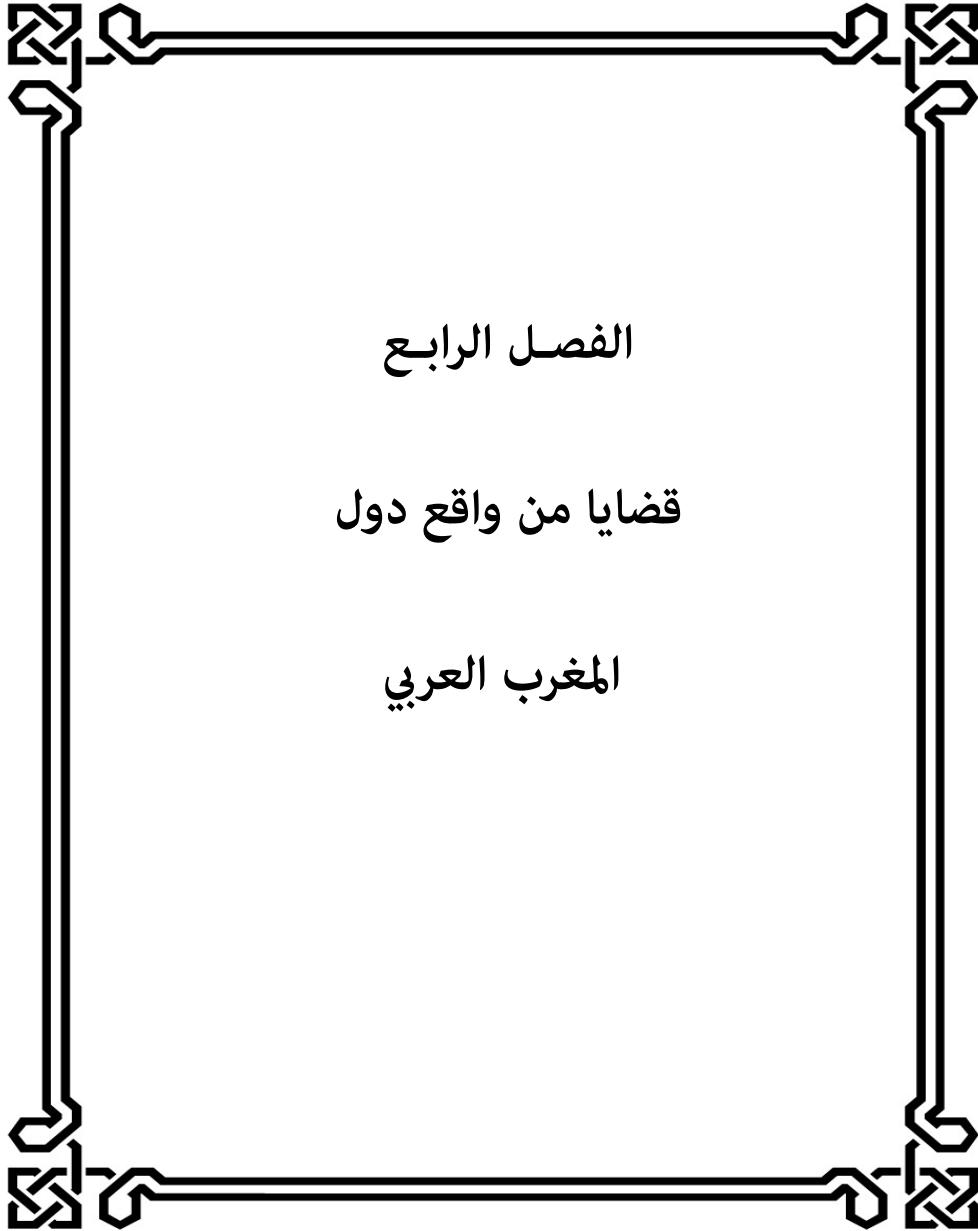
(14) محمد المعزوي وهاشم بن الحسن العابدي العلوي : الكفاح المغربي المسلح في حلقات، الرباط، ص 10 .

آنذاك أعتقداً منه أن دخوله لمليلة سيكون له صداه الدولي الكبير مما قد يدفع الدول الأوروبية للتحالف ضده نصره لأسبانيا (15).

ولم تتوقف المحاولات المغربية في مقاومة الاحتلال حتى عام 1934 لاستعادة الحق المغصوب رغم كل الصعوبات التي واجهتهم من أجل تحرير الأرض، التي تنتهج فيها أسبانيا سياسة عنصرية بحق المغاربة أبناء المدينتين كأنهم أجنب حيث تم عزلهم في أحياء خاصة والتعامل معهم كمواطنين غرباء وحتى المعالم الحضارية والتاريخية للمدينتين لم تسلم منهم وتدار المدينتين كأقليم اسباني تطبق فيه الأنظمة الإدارية والاجتماعية السائدة في أسبانيا ولم تكتفي أسبانيا عند هذا الحد بل انها قامت بالتصرف بالمدينتين عملياً وواقعياً عندما قامت بتأجير هذين المدينتين لأمريكا التي أقامت فيهما أضخم القواعد العسكرية في حوض البحر المتوسط .

ان تقاعس الحكومة المغربية والأحزاب الوطنية العاملة في الساحة السياسية التي لم تاخذ بزمام الأمور في تسليط الضوء على حقيقة الوضع في تلك المدينتين، أنعكس بدوره سلباً على موقف المجتمع الدولي الذي لم يُدلل على اهتمامه بمعاناة السكان الأصليين جراء ظلم الاحتلال، وصارت قضية تلك المدن في أدراج النسيان سواء على البعد المحلي و الأقليمي والدولي لكنها ضلت موجودة في ضمير الشرفاء الذين ما فتئوا من التأكيد على عروبة هاتين المدينتين التي لايجوز التفريط بهما مهما كانت التضحيات وطال الزمن .

(15) ميكل مرتين : الاستعمار الأسباني في المغرب 1860-1956، ترجمة، عبد العزيز الو دوي، منشورات التل، 1988، ص 120.



الفصل الرابع

قضايا من واقع دول

المغرب العربي

المبحث الأول

الجهة والجهوية في المغرب العربي

من الممارسات التي استعملها الاستعمار أثناء استعمار المغرب العربي لزرع التناقضات والصراعات بين الشعب الواحد في اقطاره، وكرستها الأنظمة التي وصلت الى سدة الحكم بعد الاستقلال، هي تقسيم الشعب وفق مناطق سكنهم وبالتالي اضافة تسميات معينة عليهم وفق هذه المناطق بهدف (تميزهم) عن المناطق الأخرى في الحقوق والواجبات فتونس مثلاً تتكون من مناطق الساحل تقابلها مناطق الداخل أو الجنوب التونسي ... فمناطق الساحل هي المناطق التي ركز الاستعمار الفرنسي على تطويرها واستقطاب ادواته الاستعمارية منها، على اساس أن سكان هذه المنطقة أكثر تقدماً وتحضراً من المناطق الأخرى المتخلفة حضارياً!!..

والحال نفسه ينطبق على الجزائر، عندما قسمها الاستعمار الفرنسي الى مناطق (حضرية) و (قبلية) وحتى هذه الأخيرة التي تقطنها الأكثرية البربرية لم تنجو من التقسيم حيث قسمت القبائل الموجودة فيها الى (قبائل كبرى) و (قبائل صغرى) و (الشاوية) وجرى تقسيم مماثل في المغرب بالنسبة لسكان (جبال الأطلسي) الذي تم تنسيبهم الى (الأطلسي الكبير) و(الأطلسي الصغير)، أما في

ليبيا فقد جرى تقسيم السكان على أساس المدن، فهناك سكان (طرابلس) وسكان (بنغازي) وسكان (برقة) وفي الصحراء (الطوارق)(1) أما في موريتانيا فقد أُنخذ التقسيم طابعاً عنصرياً بين (البيضان) أي العرب في الشمال و (الزنج) في الجنوب(2) .

هكذا نرى أن الاستعمار الذي خلق الحدود والحوافز المصطنعة بين أقطار المغرب العربي لم يكتف بذلك فحاول على امتداد هذه الحدود والحوافز الوهمية حتى داخل القطر الواحد وترسيخها وتغذيتها بالتناقضات .. اذ عمد إلى استقطاب شرائح اجتماعية معينة ومن جهة بعينها وتحميلها - دون غيرها- مسؤولية ادارة المؤسسات والهيئات الرسمية العليا التي أقامها لحكم البلاد . كما ركز على تحديث وتعمير وتطوير بعض الجهات على حساب الجهات الخرى أو أهملها، ومما يؤسف له ان الانظمة التي وصلت الى الحكم بعد الاستقلال في هذه الأقطار لم تلتفت الى هذا المخطط الاستعماري بل بالعكس فانها عملت في بعض الأحيان على تكريسها، ففي الجزائر والمغرب اهملت مناطق البربر ولم تنال من عمليات التحديث والتطوير الا القسط القليل .

وفي تونس جرى تعمير مناطق الساحل واهملت مناطق الداخل والجنوب التونسي من العمار والبناء، وفي ليبيا جرى تعميق الهوة بين أبناء المدن الثلاثة

(1) عبد الحميد إبراهيمي : في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .

(2) محمود شاكر : موريتانيا - بلاد شنقيط، دمشق، مكتبة دار الفتح، 1965، ص 5 .

(بنغازي) و (طرابلس) و (برقة)، أما في موريتانيا فان الانظمة العسكرية التي تعاقبت على الحكم بعد 1978، لم تُعطي أي اهتمام لمشكلة الزنوج في جنوب البلاد، واهملت التاكيد على الرابطة الاسلامية التي تجمع الأقلية الزنجية في الجنوب مع اخوانهم في الدين والمواطنة في شمال موريتانيا .

الأمر الذي ادى الى تحول هذه الأقلية التي تحمل معظمها جنسية مزدوجة (سنغالية موريتانية) الى بيئة للدعوات الانفصالية التي تنادي بها بعض التيارات الزنجية العنصرية ذات العلاقة مع الاوساط الزنجية العنصرية في السنغال بدعم وتشجيع من الدوائر الاستعمارية الغربية والصهيونية(3) . ومن نافلة القول ان القضاء على هذه الظاهرة السلبية الخطيرة التي هي في حقيقته وجوهرها من مخلفات الاستعمار الفرنسي والاسباني والايطالي لاقطار المغرب العربي يتطلب تجاوز كل تلك العقليات والممارسات التي أدت الى خلق هذه الظاهرة المرفوضة، والألتفات الى ابناء الشعب عموماً بغض النظر عن انتماءاتهم الجهوية والتركيز على مسح آثار التخلف والأهمال التي عانت وتعاني منها بعض الجهات وأشاعة العدل والمساواة والثقة والتفاعل وروح المواطنة الواحدة في كل أجزاء المجتمع المغاربي وخلق واقع عصري ديمقراطي جديد يساهم في بناءه الأنظمة القائمة والحركات والاحزاب الوطنية والقومية الرافضة للدعوات التجزئية مهما كانت أشكالها ومصادرها الفكرية والأجتماعية أو مستوياتها الاقتصادية وميولها والسياسية .

(3) نور الدين الدقي : المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، تونس، سراس، 1997 .

المبحث الثاني

الحركات الإسلامية في المغرب العربي

ان الملاحظ للواقع الذي يعيشه المواطن في المغرب العربي، يرى هناك التداخل والتلاحم بين العروبة والاسلام، فالعربي في المغرب هو (المسلم) والمسلم فيه هو (العربي) بسبب هذا التجانس الديني والقومي وحتى المذهبي السائد في المجتمعات المغاربية اذ ان الكل من ليبيا الى موريتانيا، عرب مسلمون(1)، ويدينون بالمذهب المالكي مع استثناءات قليلة جداً، ولذلك لاجود للتناقضات الدينية أو المذهبية في هذه الأقطار، علاوة على ذلك فان الشعور الديني الإسلامي هو شعور قوي وعفوي عام لدى أبناء المغرب العربي الذي شكّل سداً منيعاً صامداً مُقاوماً لكل الثقافات والممارسات الاستعمارية القاسية للنيل من المقومات والقيم الروحية والوطنية لشعوب المنطقة، علاوة على ذلك فان الثورات والأنفاضات المسلحة وكذلك كافة الدعوات الإصلاحية التي

(1) ما عدا الأقليات اليهودية التي تتمركز بشكل أساس في القطر المغربي وبنسبة أقل في تونس والجزائر، وكذلك بعض العوائل المسيحية من أصول فرنسية التي ارتأت لنفسها البقاء في أقطار المغرب العربي بعد رحيل الاستعمار عنها . راجع أبو بكر الصديق الشريف : اليهود المغاربة - الورقة المطوية، تقديم محمد العربي المساري، القاهرة، وكالة الصحافة العربية، 1998 .

ظهرت وتصدت للاستعماريين في هذه الأقطار كانت تقوم تحت شعار حماية العروبة والأسلام والدفاع عنها وصدّ الهجمة الاستعمارية العنصرية عليها ورفض التغريب والتجهين والتبشير، ابتداءً من ثورة المجاهد (عبد القادر الجزائري) في الجزائر ومروراً بثورة (علي بن خليفة) في تونس وثورة (عمر المختار) في ليبيا وانتهاءً بثورة (عبد الكريم الخطابي) في المغرب، والشيخ (ماء العينين) في موريتانيا .

اضافة إلى ذلك فان المراكز الدينية التاريخية التي تمثلت في (جامع القرويين) في المغرب و(جامع الزيتونة) و(جامع القيروان) في تونس(2)، و(المحاضر) الدينية في بلاد شنقيط (موريتانيا) شكلت بدورها مراكز للمقاومة والصمود أمام الدعوات الاستعمارية التغريبية وفي التاريخ الحديث وبعد نيل هذه الأقطار لاستقلالها، شهدت الساحة المغاربية وبشكل عام جمعيات وتجمعات وحلقات دينية لم تخرج في اطارها العام وممارساتها عن طابعها العفوي المتزن، ولذلك لم تلقى أية معارضة من الانظمة التي وصلت لسدة الحكم بعد الاستقلال بل نرى العكس، اذ ان بعضها كانت تحظى بدعم وتشجيع هذه الأنظمة بدوافع سياسية، الغاية منها مواجهة الدعوات الوطنية والقومية التي كانت تتصاعد في هذه الأقطار لغرض تعزيز الاستقلال وتجاوز الآثار السلبية للنفوذ الاستعماري

(2) الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية - رؤية شعبية قومية جديدة، سوسة، دار المعارف، 1978.

والمُضي قُدماً نحو التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي المنسجم مع تطلعات الجماهير الشعبية في الحرية والتقدم واشاعة العدل والمساواة في المجتمع .

وأمام هذه الظاهرة التي لم تكن لتلك الجمعيات والتجمعات الدينية يدٌ فيها، تنامت التيارات والحركات الدينية السياسية واتخذت طابعاً تنظيمياً وسياسياً معارضاً للانظمة مستغلةً مظاهر الفساد والمحسوبية وغياب العدالة في بنية وتوجهات هذه الانظمة، مما أدخلت هذه التيارات والحركات في خانة الحدود (غير المسموح بها) في عقد الثمانينيات ودفعت تلك الانظمة على مواجهتها والقيام بشن حملات قمعية منظمة ضدها بهدف اعادتها إلى (حظيرتها) والسيطرة عليها، الا أن مواجهة الانظمة لهذه التيارات والحركات جاءت بنتائج عكسية ساهمت في تقويتها وتوسيع التعاطف الشعبي معها . يضاف إلى ذلك فان الازمات والصراعات السياسية التي اعترت الحركات والاحزاب الوطنية المغاربية بعد الاستقلال شكلت أرضية مضافة مع فساد الانظمة مكنت تلك الحركات من استثمارها في النمو والتوسع والدخول إلى المجتمع بدعاوي الاصلاح والتغيير والتخلص من الظلم والفساد واشاعة (الشورى) و (المساواة) بين المواطنين، وبغض النظر عن كل الملاحظات التي احاطت بنمو وتوسع هذه التيارات والحركات السياسية الدينية فان ما يسجل لها (باستثناء المجموعات المسلحة

المتطرفة في الجزائر والمجاميع التي تطلق على نفسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي(3) انها :

1- في غالبيتها تيارت واحزاب معتدلة ليست لها مواقف سلبية حادة أو معادية ظاهرة من الحركات والاحزاب الوطنية والقومية وحتى اليسارية (الماركسية) في هذه الاقطار، وانها مستعدة للدخول إلى حوار وتحالفات مؤقتة معها من أجل مصلحة الشعب والوطن، والاكثر من ذلك فانها لاتمانع في الولوج لما يسمى بـ(اللعبة الديمقراطية) في ظل الانظمة القائمة وخوض الانتخابات البلدية والبرلمانية التي يعتبرها بعض المتشددین الاسلاميين من الممارسات الغربية المحرمة و(بدعة) من بدع (الكفار) .

2- تقف أمام الدعوات (الفرنكفونية) الغربية الطارئة بفعل المراحل الاستعمارية على المجتمع المغاربي، و (الفرنكفونية) لاتنحصر في اشاعة الثقافة بل تمتد إلى اللغة والعادات والتقاليد والتاريخ والتراث بهدف فرض لغة المستعمر الأجنبي السابق وتقاليده وعاداته وتاريخه على المجتمع تحت حجج كاذبة، توصم المجتمع العربي الإسلامي عموماً بالتخلف والتاخر عن اللحاق بركب الحضارة والتقدم والعلم القائمة في الضفة

(3) أنظر محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجدوية في المغرب العربي، مصدر سابق . وقارن مع محمد الفاضل بن عاشور : أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، تونس، مكتبة النجاح، 1975 .

الآخري من البحر الابيض المتوسط ، المجاورة لاقطار المغرب العربي، أي
أوروبا .

ومما لاشك فيه ان موقف الحركات والاحزاب الاسلامية من التيارات
والشرائح (الفرنكفونية) الخطرة والمتغلغلة في تلك المجتمعات تشكل
مكسباً وطنياً ومنسجماً مع مواقف الاغلبية الشعبية والحركات الوطنية
والقومية التي تناضل بدورها ضد هذه التيارات الدخيلة لكونها من الركائز
الاستعمارية الماضية حيث انها شكلت عائقاً أمام استعادة هذه الأقطار
لهويتها وانتماءها العربي الاسلامي المنسجم مع خصوصيات الشعب المغربي
وثقافته وتاريخه وتراثه .

3- ان هذه الجوانب الايجابية التي تدخل في تكوين التيارات والحركات
الاسلامية السياسية في اقطار المغرب العربي يجب ايضاً ان لايجب عنا
بعض الجوانب السلبية التي تاخذ على هذه الحركات والاحزاب منها على
سبيل المثال (اكتفاءها بالطروحات العامة التي تتعلق بالقيم الاسلامية في
العبادات والمعاملات والاخلاق والتي لا يختلف عليها أحد وافتقادها
للبرامج السياسية العملية تأخذ بنظر الاعتبار هذه القيم من جهة
والتطلعات الوطنية والقومية لابناء المغرب العربي من جهة اخرى في
التطور والتحديث والتقدم والعلم المنسجم مع روح العصر ومستلزمات
النهوض بالامة لتجاوز مظاهر التخلف في مناحي الحياة السياسية
والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل عام .

المبحث الثالث

اتحاد المغرب العربي بين الواقع القطري والطموح القومي

المتتبع لنضال الحركة الوطنية الشعبية في أقطار المغرب العربي يجد أن هذه الحركة قد وضعت امامها هدفاً واضحاً ومحددأً يتلخص في تحرير المغرب العربي من أقصاه إلى أقصاه من الاستعمار سواء أكان فرنسياً أو اسبانياً أو إيطالياً فاشياً، وتوحيد أقطارها في اطار النضال المصيري الموحد الذي كان شعار الحركة(1) .

فثورة المجاهد (عبد القادر الجزائري) في العام 1832 في الجزائر لم تكن ثورة قطرية وكذلك الحال مع ثورة المجاهد (محمد عبد الكريم الخطابي) في المغرب وثورة المجاهد (عمر المختار) في ليبيا والثورات التي قامت في تونس وموريتانيا . ولقد أكدت على هذه الوحدة حتى الاحزاب والتجمعات السياسية التي قامت في هذه الاقطار وخارجها، ابتداءً من (نجمة شمال أفريقيا) في العام 1927 و (اتحاد طلبة شمال أفريقيا) في باريس عام 1930، وتجمع (التضامن النضالي بين شعوب شمال أفريقيا) في العام 1938 والعام 1939، ومؤتمر المغرب العربي وانشاء مكتب المغرب العربي في القاهرة في العام 1947 وتكوين

(1) محمد علي داهش : دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، مصدر سابق .

لجنة تحرير المغرب العربي بقيادة محمد عبد الكريم الخطابي في العام 1949، ولقاءات وحدة الاتحادات النقابية والعمالية والطلابية خلال اعوام 1950 و 1951 و1956، واتفاقيات وحدة الكفاح المسلح بين جيش التحرير الوطني الجزائري وجيش التحرير المغربي وجيش التحرير الوطني التونسي في اطار وحدة المغرب العربي وأستقلاله خلال الاعوام 1954 و 1955 و1956 بين قادة هذه الحركات التحريرية الشعبية المسلحة والتي تمّ الالتفاف عليها (2)، واجهاضها بعد الاستقلال ضمن مخطط استعماري استهدف في البداية الأستفراد بالثورة الجزائرية من خلال الأقرار باستقلال شكلي لكل من المغرب وتونس من خلال شعور المستعمرين بالخطر المحدق بهم وبمصالحهم اذا ما استمرت هذه الوحدة النضالية الكفاحية التي كانت قائمة بين اطراف الحركة الشعبية المسلحة في عموم المغرب العربي .

وقد ساعدت (أنظمة الاستقلال) التي تربعت على سدّة الحكم في كلاً من المغرب وتونس على تحقيق المخطط الاستعماري عندما قام النظام المغربي بحل الجيش التحرير المغربي وملاحقة قادته وزج زعمائه في السجون والمعتقلات مثلما قام النظام التونسي من جانبه بحل جيش التحرير الوطني التونسي وملاحقة زعمائه واغتيال معظم قادته وكوادره .

(2) توفيق المدني : اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، مصدر سابق .

وبهذا تمّ القضاء على الأمل الكبير الذي كان يراود الحركة الشعبية الوطنية وقادتها منذ سنوات بعيدة في تحقيق الاستقلال الحقيقي والوحدة بين شعوب الجناح الغربي من الوطن العربي في اطار وحدة الامة العربية .

ومن ناحية اخرى فإن الاستعمار لم يكتف من قتل هذا الامل فحسب بل عمد أيضاً إلى خلق تناقضات ومشاكل مفتعلة بين هذه الأقطار لضرب بعضها البعض الآخر حيث زرعت بينها ما سميّ بـ(المشكلات الحدودية)(3) والتي تجسدت فيما بعد بالآتي

1- المشكلة الحدودية التي قامت بين تونس وليبيا حول (الجرف القاري) والذي لم يتمكن القطرين من حلها الا من خلال محكمة العدل الدولية في (لاهاي) !!

2- المشكلة الحدودية التي قامت بين المغرب والجزائر حول مدينة (تندروف) والمناطق المحيطة بها، والتي لم يتم حلها حتى هذه الساعة، برغم كل اللقاءات والاتصالات والاجتماعات التي تمت منذ استقلال الجزائر، ومن المعروف بأن هذه المشكلة كانت وراء قيام حرب فعلية بين القطرين في العام 1963 .

(3) عبد الحميد الإبراهيمي : في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مصدر سابق . وطالع أيضاً، فوزي الجودة : الصحراء المغربية، الساقية الحمراء ووادي الذهب، دمشق، د. ن، 1975 .

3- المشاكل التي قامت بين المغرب وموريتانيا بعد حصول هذه الأخيرة على استقلالها في العام 1960 والتي لم تعترف بها المغرب كدولة مستقلة الا في العام 1969 .

4- التواجد الاستعماري المباشر وغير المباشر في بعض أقطار المغرب العربي، اذ من المعروف ان اسبانيا لازالت متواجدة في شمال المغرب بصيغة الاحتلال فهي تحتل حتى اليوم مدينتي (سبتة ومليلة) و(الجزر الجعفرية) في البحر الابيض المتوسط كما أن لفرنسا وجود غير مباشر يتمثل بوجود الخبراء والمستشارين العسكريين في الجيش المغربي والتونسي والموريتاني، علاوة على قواعد عسكرية (فرنسية - امريكية) ثابتة ونفوذ سياسي وأقتصادي وثقافي في هذه الاقطار . اما فيما يتعلق بالاستعمار الاسباني وانسحابه من (الصحراء الغربية) مثلما اتضح فيما بعد لم يكن لاسباب تتعلق باعادة هذه الارض العربية لاصحابها وانما جاء هذا الانسحاب لتأجيج التناقضات والصراعات بين أقطار المغرب العربي والتي وصلت إلى حد التصادم العسكري بين المغرب وموريتانيا من جهة والجزائر من جهة اخرى سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، بعدما اتخذت الجزائر من جبهة (بوليساريو) واجهة لها في صراعها مع المغرب وموريتانيا(*) .

(*) يشكل الخلاف المغربي الجزائري حول قضية الصحراء الغربية عقبة كبيرة أمام المحاولات الودية بين أقطار المغرب العربي وسبباً مهماً من أسباب فشل الاتحاد المغاربي الذي أعلن عنه في العام 1989 .

5- لم يكتف الاستعمار بتاجيج الصراعات والخلافات المفتعلة بين اقطار المغرب العربي فحسب بل حاول نقل هذا الصراعات والتناقضات إلى داخل هذه الاقطار نفسها لغرض احداث انقسامات داخل مجتمعاتها من خلال اثاره مشكلات عنصرية أو مناطقية فيها مثل (مشكلة البربر) في الجزائر وبعض مناطق المغرب و (مشكلة الزوج) في موريتانيا و(مشكلة الجنوب والساحل) في تونس .

6- وما لاشك فيه بأن هذه المشاكل المفتعلة التي هي من مخلفات الاستعمار بعد خروجه الرسمي من أقطار المغرب العربي تشكل اليوم عقبة كداء أمام أي توجه وحدوي حقيقي في هذه الاقطار، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تفشل كل المحاولات التي سُميت بالوحدوية التي قامت بها بعض الانظمة ولاسيما النظام الليبي، لانها لم تكن محاولات جدية أولاً وتجاهلت او حاولت ان تقفز من فوق العقبات التي رسختها الكيانات القطرية القائمة ثانياً .

7- فالحكومة الجزائرية مثلاً هددت الحكومة التونسية عندما حاول العقيد (معمر القذافي) إقامة وحدة معها في العام 1974 ولذلك لم تدم او تستمر هذه الوحدة اكثر من (24) ساعة بعد ان انسحبت الحكومة التونسية منها وحصل نفس الشيء في المحاولة (الوحدوية) التي قامت بين المغرب وليبيا في العام 1974، كما أن (الاتحاد المغاربي) الذي قام

عام 1989 بين المغرب وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا الذي عجز من ان يكون اتحاداً حقيقياً معبراً عن تطلعات أبناء المغرب، ولذلك كان مصيره الفشل والنسيان !!

8- ان استقلال أقطار المغرب العربي وبالشكل الذي تمّ به لم يعزز دور الحركة الشعبية الوطنية التي ناضلت من اجل الاستقلال والوحدة، وانما ادى إلى تقليص هذا الدور وحتى انهائه في بعض الاقطار اذ تحول بعض اطراف وتنظيمات هذه الحركة إلى جانب (أنظمة الاستقلال) وبالتالي أصبحت جزءاً منها تتبنى أطروحاتها الاقليمية والقطرية الضيقة وتدافع عنها تحت حجج ومبررات ظاهرها وطني وباطنها أقليمي بحت، والبعض الآخر من اطراف الحركة الشعبية الوطنية انشغل بعد الأستقلال بأزمات وصراعات داخلية أضعفت وجودها وتأثيرها ليس على الصعيد المغاربي فحسب بل على الصعيد القطري مما أدى إلى انكماش هذه الاطراف على نفسها، واقتصار نشاطها وتحركها حول عدد من القضايا المحلية ومع ذلك لم تنجو ملاحقة الانظمة لها وقمع المنتسبين اليها .

أما البعض الآخر فقد ترك العمل السياسي وانزوى في زوايا النسيان يستعيد ذكريات الماضي وصفحاتها النضالية المشتركة، لانها غدت كالأحلام الوردية التي يحلم بها الانسان دون ان يرى لها أي أثر في الواقع الفعلي . ولم تجدي نفعاً تلك المحاولات والمبادرات المحدودة التي قامت بها بعض رموز الحركة

الوطنية المغاربية من امثال (محمد البصري - عبد الله ابراهيم) من المغرب و(أحمد بن صالح) من تونس، والرئيس الجزائري الأسبق (أحمد بن بلة) لاهياء تلك الروابط النضالية المشتركة التي كانت قائمة بين أطراف وفصائل الحركة الوطنية الشعبية في المغرب العربي (4)، كتلك التي كانت عليها في العام 1956، اذ ان المصالح القطرية والنزعة الاقليمية الضيقة قد تأصلت وضربت بجذورها في صفوف الاحزاب والحركات في كل أقطار المغرب العربي بفعل انشغالها بهمومها الداخلية وتدهور الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اقطارها علاوة على ملاحقة ومطاردة (أنظمة الاستقلال) للعناصر النشطة والمبتدئة فيها .

ازاء كل ماتقدم هل يمكن القول، مثلما يقول بعض المغرضين الاقليميين بأن اقامة أي شكل من أشكال الوحدة او الاتحادية الجديدة مستحيلة أو في احسن الأحوال صعبة بين أقطار المغرب العربي ؟ كلا، فمثل هذا القول مردود على اصحابه وذلك للأسباب التالية :

1- كل المعوقات التي ذكرناها، تؤكد وتستدعي حتمية الوحدة لانها معوقات مفتعلة ومصطنعة زُرعت أمام مسيرة الشعوب المغاربية لكي تحول بينها وبين استكمال تحررها واستقلالها ووحدها لتحقيق تطلعات جيل المناضلين والمكافحين الذين حملوا راية التحرر والوحدة

(4) محمد المعزوزي وآخرون : الكفاح المغربي في حلقات، الرباط، مطبعة الأنباء، 1987 .

وقاتلوا من اجلها قبل الاستقلال اذ ان أي عملية وحدوية حقيقية او اتحادية جدية كفيلة بأزالة تلك المعوقات وتجاوزها .

2- التشابه والتكامل الأقتصادي والأجتماعي والحضاري في هذه القطار تؤكد بدورها على أن معدلات نمو في هذه البلدان وتطورها وتقدمها لايمكن أن يكون نمواً وتقدماً وتطوراً جدياً وسليماً الا في ظل الوحدة فالثروات المعدنية والزراعية والطبيعية المتنوعة التي تُغطي كل ساحة من ساحات المغرب العربي تُشكل وحدة أقتصادية متكاملة فالنفط والغاز في الجزائر وليبيا والفوسفات في المغرب والحديد في موريتانيا)*، فضلاً عن الصناعات الشعبية التقليدية وتوفر ظروف التوسع في السياحة والخدمات المرتبطة بها التي من شأنها جذب الرأسمال العربي، لاسيما الخليجي منها وتوظيفها في المجالات المذكورة .

(*)تعتبر المغرب ثاني دول العالم بعد أمريكا في احتياطي الفوسفات والشواطئ الموريتانية هي من أغنى الشواطئ في الثروة السمكية التي أصبحت نهياً للشركات الأجنبية وسفنها وبواخرها التي تجوب هذه الشواطئ دون أي رقيب وتليها المغرب في ضخامة هذه الثروة للمزيد من الاطلاع على الواقع الاقتصادي لبلدان المغرب العربي وسياساتها الاقتصادية انظر، الدكتور شجاع مصطفى لحزامي : الإدماج الصّناعي للمغرب العربي، محاولة تحليل اقتصادي، تونس، دار البلاغ العربية، 1981 .

ان هذا التنوع الاقتصادي الذي يتوزع على امتداد أقطار المغرب العربي يكمل بعضها البعض الآخر وبالتالي تجعل من هذه الأقطار في إطار الوحدة قوة اقتصادية مادية تحسب لها اذ أن الحلم القديم للنزعة إلى العالمية قد غزا معظم بلدان العالم السائرة في طريق النمو والمرتبطة بعضها ببعض بشيء من الوئام، وتشجع الآخرين لاسيما في الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط (أوروبا) للتعامل معها بدلاً من الحالة القائمة الآن اذ ان بعض أقطار المغرب نراها تسعى وراء الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة لتصريف مالديها من صادرات زراعية، الا ان القائمين على امر هذه السوق يرفضون انضمام هذه الاقطار اليها رغم قبولها بكل شروط السوق المجحفة المفروضة عليها وعلى صادراتها . وهي المشكلة التي تعاني منها دول المغرب العربي شأن كثير من التجمعات الاقليمية التي يكمن الحل في وحدتها من ناحية الانتاج المشترك وتطوير الامكانيات المحدودة لها بتطوير الانتاج الصناعي المشترك .

أن جسامه التحديات الاقتصادية والسياسية الخارجية التي يواجهها العرب وعلى عموم مساحة الوطن العربي، تحتاج إلى مواجهة حقيقية تتمثل بايجاد الحلول الناجعة التي تعالج المشاكل الجذرية للوقوف على هذه التحديات، اذ ان الخطط التي تطرأ على التنمية وعلى مر السنين لابد من ان يطرأ عليها الكثير من التغيير تبعاً لجسامه التحديات وللتراكم الذي تركه المعطيات الحقيقية لتلك الحلول ، كما أن أياً من اقطار المغرب العربي لم تتجاوز مرحلة الاقتصاد المتخلف، ويرى الكثيرون ان الحلول تستدعي بدورها اقامة تكتلات اقتصادية

قبل ان تكون سياسية والاستفادة من التجارب الموجودة على الساحة الدولية، في
تحصيل حاصل التكتلات اقتصادية اكثر نجاحاً من التكتلات السياسية التي غالباً
مايكتب لها الفشل، وبالتالي توفير ثرواتها وخيراتها لصالح شعوبها للتخلص من
أعباء الديون الخارجية الأجنبية التي تعاني منها معظم أقطار المغرب العربي، والتي
بالتالي تحدُّ من تقدمها وتطورها فضلاً عن توفير فرص عمل للملايين من أبناءها
وشبابها العاطلين عن العمل والتي تضطرهم الظروف المعاشية الصعبة للهجرة إلى
الدول الاوربية وهي المشكلة التي لها ضلع كبير في نقص الأيدي العاملة المؤهلة في
هذه البلدان، فضلاً لما لهذه الهجرة من آثار اجتماعية سلبية على تقاليد وعادات
وتراث المجتمع المغربي العربي الإسلامي.

وهو أمر لايترك مجالاً للشك في وقتنا الحاضر على أن الاندماج الاقتصادي بين
هذه البلدان هي الحل الرشيد للمشاكل المترتبة عن سوء الإدارة وذلك بالاستناد
على ثروات تلك البلدان وعقولها المفكرة بدلاً من السعي وراء السياسات
الاستعمارية التي تراها أنظمة تلك البلدان براقة تحمل في طالعها الخير كله بينما
تضم في جوانحها مظاهر استعمارية حديثة الهدف منها ربط بلداننا العربية
بخطى الرجعية والجهل حتى بواقعنا الاقتصادي.

ان هذه الأسباب ومانشاهده على ارض الواقع تفرض على أقطار المغرب العربي التفتيش عن كل العوامل الايجابية التي تُقرب بين أقطارها من خلال التنسيق والتعاون السياسي والأقتصادي والثقافي بدلاً من الاتجاه نحو التنافس الذي يؤدي إلى دق أسفين في علاقة تلك الأقطار فيما بينها، وصولاً إلى اقامة وحدة أو اتحاد حقيقي بينهما، خصوصاً اذا ما علمنا بأن أرضية التنسيق والتعاون والتكامل متوفرة فيما اذا خلصت النوايا وهُيأت لها الوسائل والأدوات العملية الكفيلة لأنجازها والمثال امامهم واضح للعيان (الاتحاد الاوربي)، وهنا يأتي دور القوى الوطنية الشعبية بأحزابها وحركاتها واتحاداتها النقابية والمهنية في تهيئة هذه الوسائل من خلال :

1- تجاوز السلبيات والتناقضات القائمة فيما بينها داخل كل قطر من هذه الأقطار والسعي إلى إقامة علاقات جبهوية، مستندةً على برنامج وطني واجتماعي وثقافي ذات بُعد قومي، تركز على حل المشاكل القائمة في القطر الواحد على أسس علمية وموضوعية وديمقراطية حقيقية تُعيد للحركة الشعبية فيه حيويتها وعنفوانها وتلاحمها مع الجماهير المتطلعة نحو غدٍ أفضل .

2- تجاوز التناقضات القائمة بين الحركة الشعبية الوطنية المغربية عموماً وايجاد حلول لخلافاتها التي نشأت وفرضت عليها أساساً من النظرة القطرية والاقليمية للانظمة والعمل على ايجاد تعاون وتنسيق بينها وصولاً إلى اقامة جبهة وطنية شعبية مغربية واحدة على عموم الساحة

المغربية والضغط من خلالها على الانظمة الحاكمة لاقامة مشاريع اقتصادية مشتركة لتكون نواة للسوق العربية المشتركة، وتأمين حرية التنقل والعمل والأقامة بين أقطارها بدون أية قيود أو معوقات قطرية ضيقة والأنطلاق منها نحو آفاق التعاون السياسي والثقافي والشعبي وصولاً إلى خلق مناخٍ حقيقي لصيغ وحدوية صحيحة فيما بينها .

3- ممارسة أقصى ضغط شعبي على الأنظمة القائمة لأقامة حياة ديمقراطية حقيقية وتعددية سليمة بعيدة عن المظاهر الشكلية والقيود السلطوية، مثلما حاصل الآن، فمنع الحركة الشعبية الوطنية المختلفة في أقطار المغرب العربي من ممارسة دورها الوطني والشعبي بشكل صحيح تجعلها أسيرة أو مستسلمة للنظرة الاقليمية والقطرية الخاطئة للأنظمة الحاكمة .

وهنا يمكن القول أن السير في طريق وحدة المغرب العربي أو اقامة أية صيغة وحدوية سليمة بين أقطارها أمر لابد منه، صحيح أن حركة المغرب الكبير مثل باقي التجارب الوحدوية العديدة التي ظهرت في الوطن العربي لم تستطيع رغم تماسكها الجغرافي أن تتغلب على النزعة الإقليمية والأنانية السائدة المدعومة من قبل الظروف المحيطة بها، فان هذه الوحدة ضرورية لحماية هذه الأقطار من اخطار الاختراق والتخريب والابتزاز والاستغلال وتحرير اقتصادها من الشركات الاحتكارية الأجنبية ونفوذها وتدخلاتها السياسية، وأن السير في مثل هذا الطريق القويم يتطلب المزيد من الجهد والشعور بالمسؤولية ونكران الذات،

والتجرد من سلبات المصالح الإقليمية الأنانية من الحاكمين والمحكومين، ووضع المصلحة القومية العليا فوق المصالح القطرية الضيقة لأنها هي الوسيلة الوحيدة للتقدم والتطور والتنمية والتخلص من الآثار الاستعمارية واستثمارات شركاتها الرأسمالية الاحتكارية (*) وخاصةً في هذا العصر (عصر العولمة) عصر تحكم الشركات الأمبريالية الكبيرة في مصير شعوب العالم ومقدراتها .

(*) يكفي أن نشير هنا بأن شركة (سونطراك) النفطية الجزائرية شركة مشتركة بين الحكومة الجزائرية والشركات الأمريكية وعائدات النفط الليبي يُقسم بين الحكومة الليبية وبين هذه الشركات بنسبة 51% للحكومة الليبية و49% للشركات الأمريكية . أما الغاز الجزائري، فهو مرهون للحكومة الأمريكية لمدة (25) سنة، والاستثمار الأجنبي في تونس تشكل 22,8% والمختلط 53,6% من مجمل استخراج الحديد والنحاس من مناجم وكذلك الحال في المغرب بالنسبة لاستخراج الفوسفات .

المبحث الرابع

صفحات مشرقة من النضال الوجدوي في المغرب العربي

في مرحلة مقاومة الاستعمار في المغرب العربي ومواجهته سواء بالوسائل الثورية المسلحة أو الوسائل السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، برز الإتجاه الوجدوي والنضال الموحد المشترك للشعب في عموم المغرب العربي بأروع صوره .

فثورة المجاهد (عبد القادر الجزائري) التي انطلقت في العام 1832، أي بعد احتلال الفرنسيين للجزائر بسنتين، سيطر فيها الثوار على غرب الجزائر (وهران - مستغانم - أرزيو) بعد أن استطاع هذا المجاهد أن ينظم جيشاً تمكن به من الوقوف مدة 15 عاماً (1832- 1847) في وجه قوات استعمارية تمكنت من تكييدها زهاء (37000) ألف قتيل و (15000) جريح (1).

وتمكنت من تحقيق انتصار رائع عليها في معركة (المقطع)، ويذكر المؤرخون الذين سجلوا أحداث هذه الثورة بأن جيش المجاهد (عبد القادر الجزائري)، لم يستقر في الحدود الجغرافية للجزائر، بل تمكن الجيش وقتها من اجتياز الحدود والوصول إلى جبال الأطلس في المغرب، وخاض حينها معارك كبيرة مع

(1) نور الدين الدقي : المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، مصدر سابق .

القوات الفرنسية، وبالمقابل فأن ثورة المجاهد (عبد الكريم الخطابي)(2) التي انطلقت من الريف المغربي قبل الحرب العالمية الأولى، والتي استمرت (10) سنوات (1915- 1926) لم تبقى أيضاً في حدود الريف، اذ ان المجاهد (الذي يُعتبر من أروع الشخصيات في تاريخ المغرب)، كان يشعر ان حربه البطولية ضد اسبانيا وفرنسا هي حرب من اجل المغرب العربي كله من أقصاه إلى أقصاه .. وكان يوجه نداءات متوالية إلى أبناء المغرب العربي للمشاركة في هذه الثورة المسلحة لتحرير المنطقة من دنس الاحتلال والاستعمار، وان المقاتل (هبة الله بن ماء العينين) الذي كان من قادة المقاومة في المغرب قبله، قام بتحرير مدينة مراكش في العام 1913 واضطر إلى الانسحاب لجنوب موريتانيا الحالية بسبب اشتداد الضغط عليه من قبل القوات الفرنسية وعلى مقاتليه، اذا ان هذا المقاتل لم يركن إلى الهدوء أو إيقاف المقاومة بل قاد من هناك حرباً شرسةً على المحتلين الفرنسيين، استمرت هذه الحرب لمدة (34) سنة مُنيت بها القوات الفرنسية بهزائم كثيرة ولم تتوقف المقاومة الا بعد أن وقع السلطان المغربي (عبد الحفيظ) على معاهدة الحماية في 30 / آذار - مارس 1912 في (جزيرة الخضراء)، الأمر الذي وضع عراقيل ومصاعب كثيرة أمام المقاومة اذ أن المغرب كان مصدراً مهماً من مصادر امداد الثائرين بالسلاح بالإضافة إلى القحط والجفاف الذي حلّ بالمنطقة ومن ثم وفاة الشيخ (ماء العينين) وفي عام 1956 عندما أضطرت فرنسا وتحت ضغط الثورة الشعبية المسلحة التي انطلقت في الجزائر والمغرب

(2) جاك بيرل وآخرون : الخطابي وجمهورية الريف، ترجمة صالح بشير، بيروت، دار ابن رشد، ط1، 1980 .

وتونس، إلى الاعتراف باستقلال المغرب وتونس لكي تتفرغ لمواجهة الثورة الجزائرية استطاع الوطنيون في كل من المغرب وتونس من افشال النوايا الفرنسية الاستعمارية تجاه الثورة الجزائرية، وذلك بتحويل المناطق المتاخمة للحدود الجزائرية إلى قواعد عسكرية وتموينية ترفد الثورة بالمال والرجال والسلاح والتموين لضمان استمرار الثورة وحماية انتصاراتها . كما أن مقر قيادة أركان جيش التحرير الوطني الجزائري برئاسة العقيد (هوارى بو مدين) كان في مدينة (وجدة) المغربية، وجيش التحريرالمغربي الذي انطلق في بداية تشرين الثاني / أكتوبر 1955، قد استلم الدفعة الأولى من أسلحته من الشوار الجزائريين الذين كانوا يمدونه بالأسلحة من مصر عبر الحدود الليبية .

وهو الجيش المقاوم الذي خاض معارك ضارية ضد الاحتلال الأسباني واستطاع تحرير مدينتي (طرفاية) و (طنطان) في جنوب الصحراء الغربية مثلما استطاع تحرير مدينة (سيدي أفني) في الداخل المغربي، قد رفض وضع السلاح بعد عودة الملك (محمد الخامس) من منفاه في مدغشقر في 16 / تشرين الثاني - نوفمبر 1955، وتعهد بالاستمرار في المقاومة مع جيش التحرير الوطني الجزائري حتى حصول الجزائر بدورها على استقلالها، ورغم ان المؤامرات التي تعرض لها من (القصر الملكي) بعد الاستقلال قد حالت دون تحقيق هذا الهدف . مثلما حالت المؤامرة التي تعرض لها (جيش التحرير التونسي) من النظام الذي جاء به الاستقلال في العام 1956 من استمرار هذا الجيش المقاوم للفرنسيين كريدف

للثورة الجزائرية (*). وكما في هذه الدول نرى في ليبيا حيث واجه الايطاليون الذين نزلوا في سواحلها عام 1911 مقاومة باسلة من الشعب الليبي في (طرابلس) بقيادة الشيخ (سليمان الباروني) وفي برقة بقيادة الشيخ (أحمد العيساوي) وفي (فزان) بقيادة (محمد عبد الله اليوسفي) الذي أستشهد اثناء مقاومته الايطاليين، ليقود بعده الجهاد الشيخ (عمر المختار) (3) المقاومة العربية في عموم ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي بعد الحرب العالمية الأولى والتي أستمرت عشرون عاماً (1911-1931) كانت تحظى بدعم وتأييد ومساندة كل الجماهير الشعبية في عموم المغرب العربي .

ومن الجدير بالذكر ان المقاومة الشعبية المسلحة التي واجه بها الشعب العربي في المغرب العربي الاستعمار بكل أشكاله والمحتلين والغزاة، كانت مراقبة وجنباً إلى جنب مع النضالات الوطنية السياسية المشتركة، تم التعبير عنها في مؤتمر (نجم شمال أفريقيا) التي تأسست سنة 1927 في فرنسا (والتي أفرزت عدد من قادة النضال والحركات الوطنية في كل من المغرب وتونس والجزائر)، ضمت بالاضافة إلى ذلك في صفوفها الجالية العمالية الوافدة من كافة أقطار المغرب، واستطاعت توحيد نضالهم من أجل القضية التي راح في سبيل تحقيقها الملايين من الشهداء، كما أن (جمعية علماء المسلمين الجزائريين) التي تأسست في 5 من

(*) الحزب الحر الدستوري : ملحة عن تاريخ الحزب الدستوري التونسي، بعث امة وبناء دولة، تونس، 1964 .

(3) يوسف إبراهيم يزبك : عمر المختار - مقاتلاً وشهيداً، بيروت، دار العروة الوثقى .

آيار - مايس 1931 بقيادة المجاهد (عبد الحميد بن باديس)(4) وبعد وفاته في العام 1940 خلفه في رئاسة الجمعية الشيخ (البشير الابراهيمي) حيث أخذت على عاتقها الدفاع عن اللغة العربية والتراث الاسلامي في عموم المغرب العربي في سبيل مواجهة سياسة الفرنسة التي مارسها الاستعمار الفرنسي محاولة منه لطمس الشخصية القومية العربية الاسلامية في الجزائر وبقية أقطار المغرب العربي .

بينما تصدت الحركة السنوسية، التي أسسها (محمد بن علي السنوسي) في ليبيا العام 1814، للاطماع الفرنسية والأيطالية في الشمال الأفريقي بشكل عام لأنها وجدت فيها خطراً استعمارياً صليبيّاً على المسلمين في بلاد المغرب العربي.

أما في تشرين الثاني - أكتوبر 1956، هبت جماهير الشعب في المغرب العربي استنكاراً لاختطاف طائرة الزعماء الجزائريين الخمسة (أحمد بن بلة و محمد خضر و محمد بوضياف و الحسين آية أحمد - مصطفى أشرف) من قبل الفرنسيين عندما كانوا في طريقهم من المغرب إلى تونس . بينما اضطلع مكتب المغرب العربي الذي تأسس في القاهرة في العام 1955 بدور تنسيقي بين مختلف اطراف الحركة الوطنية المغاربية، وضع أمامه هدفاً وحداً مشتركاً هو تحرير أقطار المغرب العربي وتوحيده . ووضع مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد في مدينة (طنجة) المغربية في 27 /نيسان - أبريل 1958 الأسس الوجدانية لقيام مغربٍ

(4) عبد الرشيد زروقة : جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، بيروت، دار الشباب، 1999 .

عربي موحد بعد الاستقلال حضره معظم قادة الحركة الوطنية المغاربية حينذاك ومنهم : علال الفاسي - أحمد بلافريج - محمد البصري - عبد الرحيم بوعبيد - المهدي بن بركة، من حزب (الاستقلال المغربي)، وعباس فرحات من (جبهة التحرير الوطني الجزائري)، والباهي الأدغم عن حزب (الدستوري الحر التونسي)، ومايؤسف له أن هذا التوحد الوحدوي الذي كان سمة غالبية على النضال الشعبي الوطني في المغرب العربي، بشقيه المسلح والسياسي، والذي كان يستند على قاعدة المصير المشترك لأبناءه في مواجهة الاستعمار بأشكاله وألوانه المختلفة، قد ضعفت كثيراً في ظل (أنظمة الاستقلال) وتقلص بمرور الزمن إلى الحد الذي تغلبت فيها السياسات القطرية الانانية والذاتية على ما هو عام ومشترك، والاكث من ذلك وصول الأمر في بعض الأحيان إلى صراع بين هذه القوى نفسها وحتى داخل القطر الواحد، وهي دليل على انعكاس الصراعات والخلافات التي سادت بين أنظمة الحكم في أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال.

ولنا في ما نشاهده اليوم من صراع وخلاف غير مبرر حول ما يسمى بـ(الصحراء الغربية) بين المغرب والجزائر خير مثال على انفراط ذلك العقد النضالي الموحد الذي كان شكل قاسماً مشتركاً للحركة الوطنية المغاربية عموماً قبل الاستقلال ضد الاستعمار.

الختامة

بعد تناولنا لابرز التطورات والاحداث التي وردت في ثنايا الدراسة، يلاحظ القاريء الكريم ان بعض تلك الاحداث ليست وليدة الساعة، وانما هي نتاج وتطور تحديات واجهت دول المغرب العربي لعقود مستمرة، وكانت ومازالت تشكل معضلة حقيقية برزت في داخل هذه الأقطار ولم تستطع التعامل معها او حتى ايجاد الحلول الناجعة لانهاؤها، واحتمال تطورها نحو مزيد من التعقيد، اما لصعوبة ايجاد الحلول لها، أو لوجود عوامل ضاغطة تدفع باتجاه تصعيدها او حتى منع ايجاد مخرج لها، سواء على الصعيد الداخلي او على الصعيد الاقليمي والدولي .

متناسين اسباب تلك التحديات المتمثلة بالاختراق المؤسسي للنظام العربي ككل، اضافة إلى وجود نظامين متمثلين بالنظام العربي والافريقي في منطقة تعتبر (منطقة تنافس ونفوذ)، وهو ما ترتب عليه اقامة علاقات واتخاذ قرارات كان لها الاثر العظيم في تحديد مستقبل هذا البلد او ذاك ضمن واقعنا العربي . لقد استطاعت تلك الاقطار ان تلعب دور واضح وفعال في سياسة تلك الكتلة العربية الواقعة ضمن القارة الافريقية لتكون بذلك محوراً للاحداث ومحرك قوي نتيجة وقوفها إلى جانب قضايا فعالة تهتم الشعوب العربية لتسير بها نحو التقدم والتطور والابحار بها نحو مرفأ الخير والعطاء بعد سنوات عجاف استمر فيها

بمقاومة الاستعمار الذي أذاق شعوب تلك البلدان الويلات وقتل من ابنائه وسرق من خيراتة الكثير .

لتستولي على السلطة فئات نست، أو تناست ثورات وتضحيات شعوبها التي غمرتها بتضحياتها، لتسرق ثمار تلك التضحيات وتجعلها مجرد طموحات شخصية لاتتعدى العائلة أو العشيرة، وهو الامر الذي بلغ مداه متناسين ان الشعوب التي حملتهم للوصول إلى تلك المكانة ستكون قادرة في يوم ما أن تقطف ثمار الثورة وتبلغ من النضوج الساسي والفكري ما تعجز حتى اوراق المحللين والمفكرين عن سبر غور حقيقته وهو ذات الامر الذي جعل من ثورة الياسمين التونسية شرارة استمدت منها شعوب المنطقة نورها التي تستهدف به لتحقيق طموحاتها المسلوبة . قبل ان تتسلط عليها القوى المعادية للامة وتحرف انتفاضة الشعوب عن مسارها الحقيقي مثلما حدث في ليبيا وفي تونس ايضاً.

ان قضايا المنطقة لم تعد مشكلة تهز مضجع تلك البلدان بل انها باتت تتاثر وتؤثر ضمن محيطها الواسع، فهذه ازمة الحركة الوطنية الشعبية المغربية باحزابها وتياراتها ورموزها المختلفة مازالت مستمرة لم تجد الحل لامن قبل شخوصها ولا من قبل من يمسك بزمام المبادرة والمتمثل بالملك ومؤسسات الدولة التي أضحت فيها البيروقراطية تطال حتى حياة الانسان الشخصية .

ولازالت قضية الصحراء الغربية لم تجد الحل رغم وجود شخوص دولية فاعلة ومؤثرة في سبيل ايجاد المخرج من تلك الازمة . بينما بقيت قضية البربر

بتناقضاتها التي زرعها الاستعمار داخل اقطار المغرب العربي لها من الاثر السلبي في حياة وسياسات تلك الاقطار، التي برز فيها من التحديات الجديدة والمفاجئة تبعا لطبيعة الواقع السياسي العربي والدولي وماتحملة من افرازات تشمل غيرها من مناطق العالم ببرز مايسمى بالحركات والتيارات الاسلامية التي وجدت لها في الساحة المغربية تربة خصبة في عقد التسعينيات مازالت تعاني من تعقيدات داخلية وخارجية وتدخلات مختلفة تحول دون تحديد مسارها وطريقها الواضح الذي حادت عنه نتيجة مجموعة من العوامل الضاغطة على تكوينها وبقائها .

ان الوحدة العربية التي باتت حلمًا بعيد المنال جعل من وحدة المغرب العربي التي سعت اليه حركات التحرر والقوى القومية الشعبية والقيادات المجاهدة سراباً بفعل المصالح الشخصية والقطرية والانانية الفردية التي ظهرت بعد الاستقلال وجعل مسيرة الديمقراطية تتعثّر في وجه التناقضات والاستئثار بالسلطة على حساب طموحات الشعوب الكادحة والفقيرة التي تناست حتى طموحاتها البسيطة المتمثلة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والذي يؤهلها لتكون اسوة بغيرها من الدول التي ضهرت للوجود بعدها .

ان الارادة الشعبية الداعية إلى حياة تكفل لها سبل العيش بسلام وديمقراطية حقيقية لاقضاء فيها ولاتهميش لفرد دون آخر ولا لقومية دون اخرى ولا لطائفة دون غيرها ناهيك عن معاناة شظف العيش الذي ناضلت للحصول عليه، بات من مستلزمات الضرورة التي لابد ان تتوفر للشعوب اذا ما ارادت القوى الحاكمة ان تستمر بامان وبتقدم يكفل لها ولشعوبها تحقيق حقوقه التي ناضل للحصول عليها، بدلاً

من ان يقطف ثمار عرقه ودمائه من يستأثر بالعيش الرغيد وتُختصر ثورات وانتفاضات جماهيرية بشخصنة الحاكم وهو الداء الذي عانى منه وطننا دون وجود حلول ناجعة تستطيع ان تنهض بالشعوب وبمقدراتها إلى ماكانت تنادي به.

اننا في تناولنا لهذه الاحداث التي يعاني منها مغربنا العربي لم نكن في موقف المتفرج السلبي أو حتى المحايد اثناء بحثنا، بل حددنا في هذه الصفحات رأينا وتحليلنا المتواضع في اتجاه خدمة الحركة الوطنية الشعبية المغاربية عموماً وبكل اشكالاتها، وهو اجتهاد قابل للحوار والنقاش والتصحيح اذا ما علمنا ان تلك الاحداث لازالت مستمرة وقائمة إلى ساعة كتابة هذه السطور وان معظم رجالات تلك الاحداث لازالوا في قلب الحدث ومن حقهم الرد وتصويب الخطأ ان وجد أو حتى تكملة وتغطية مافاتنا من اشكالات أو تفاصيل، ان بحثنا هذا جاء خدمة للحقيقة، الحقيقة وليس غيرها من أجل استخلاص الدروس والعبر من تجارب تلك الازمات لصالح الواقع العام للامة من مشرقها وحتى مغربها وبما يرضي تطلعات وطموحات ابناءها واجيالها المستقبلية نحو التقدم والتنمية والنهوض بالامة نحو واقع جديد لانكون فيه ضمن مواقع سلبية تخجل من مسيرته الاجيال القادمة ... والله من وراء القصد فان اصبنا فكان بها وان اخطأنا فان عذرنا اننا سعيينا بكل تجرد واخلاص لوضع الحقائق ما امكن بيد القاريء الكريم ليحكم عليه بنفسه مع قناعتنا ان لوجود لشيء كامل في هذا الكون، فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى الذي نستمد منه العون والسداد والتوفيق .

الاستنتاجات

من خلال عرض موضوع البحث، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات

يمكن إجمالها بالآتي :

1 - خلال مراحل تطور الحركة الوطنية المغربية يلاحظ أن هذه الحركة بشقيها السياسي والمقاوم كانت على درجة كبيرة من الوعي والنضوج والإدراك لمتطلبات المرحلة، وبعد أن حددت أهدافها بتحرير أقطار المغرب العربي من الاستعمار الأجنبي بكافة أشكاله ومسمياته، وكانت وحدة النضال والتلاحم في سبيل تحقيق تلك الأهداف هو ما كان يميز تلك المرحلة، غير أن مسيرة هذه الحركة شابها كثير من الجمود والوهن والترهل في ظل حكومات ما بعد الاستقلال، والتي مارست كافة أنواع العزلة ضد القوى السياسية وال جماهير الشعبية بقصد الالتفاف على أهداف الحركة الوطنية واحتواءها وتوظيف بعض اطرافها لصالح توجهاتها القطرية ومصالحها الخاصة .

2 - تأخر وجود نهضة فكرية حتمية وحقيقية بسبب العزلة التي فرضها الاستعمار على دول المغرب العربي كانت لها نتائجها السلبية على أهداف الحركة الوطنية المغربية والتي حددت أهدافها وقتذاك بالتححرر، وهو ما ميز برامجها وتطلعاتها لمرحلة بعد الاستقلال بالجمود وجعلها بعيدة عن هموم الجماهير الشعبية التي خرجت من رحمها، أدى بالتالي إلى انتشار

ألزامات والانقسامات في داخل الحركة لتزداد وتتعمق فيما بعد مع حدة القمع الذي مارسه (أنظمة الاستقلال) على بعض أطراف الحركة، مما جعلها تنطوي على نفسها للملمة أوضاعها وانقساماتها الأمر الذي اضعف قدرتها على إحداث تغير جذري حقيقي في مجتمعاتها .

3 - أن ما يسمى بالانفتاح الديمقراطي السائد في بعض أقطار المغرب العربي والاعتراف بالتعددية الحزبية والسماح لبعض الأحزاب والتيارات السياسية بالعمل العلني وفي ظل القوانين الرسمية المقيدة لحريات، بعيد جداً عن تطلعات الجماهير من حرية وديمقراطية حقيقية وتعبير عن الرأي مفقود، جعل الحركة الوطنية تفتقد تدريجياً إلى القاعدة الشعبية التي كانت يومَ ما منبعها الأول في ذلك العطاء .

4 - تعاني أقطار المغرب العربي أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية واضحة، من خلال التوزيع غير العادل للثروة، جعل الفقر والبطالة والتخلف السمة البارزة لشعوبنا العربية وخصوصاً الشباب بسبب عجز الحكومات عن تحقيق الانجاز الوطني المنشود وعلى كافة الأصعدة، وجعلت هذه الانجازات خاضعة لمبدأ العائلة والعشيرة منذ عهد الاستقلال، وهو ما ينذر بحدوث انفجارات شعبية حادة قادرة على التغيير إذا لم توضع لها المعالجات الضرورية والحقيقية، خاصة إن تلك الأزمات كانت تقف ولا تزال وراء هجرة الكفاءات والعقول العلمية والثقافية، إضافة إلى الآلاف من

الأيدي العاملة خارج هذه الأقطار وتحديدا إلى أوروبا، جعل الهجرة تخلف بدورها أزمات جديدة لها انعكاساتها الخطيرة على قيم والتقاليد والمبادئ التي تربوا عليها في بلاد المهجر مقارنة مع تقاليد وقيم سائدة في بلدانهم الأم.

5 - الاهتمام بالتنمية والتطوير والتحديث والإصلاح في جميع مناطق أقطار المغرب العربي، والابتعاد عن (العقلية الجهوية أو المناطقية) التي تحاول القوى المعادية استغلالها لصالح مخططاتها وأطماعها عن طريق خلق التوترات والصراعات في داخل كل قطر، فمشكلة البربر (التي تم التطرق لها في البحث) هي أحد مظاهر تلك العقلية .

كما إن الإهمال وضعف التنمية والتطوير والتحديث في مناطقهم المعزولة والبعيدة عن مراكز المدن جعل من المساواة مع غيرهم من أبناء القطر الواحد معدومة، الأمر الذي يجعلهم عرضة لاستغلالهم من قبل القوى الأجنبية ووكلاءها من العنصريين والمتعصبين وهو ما يؤكد حتمية التمسك بمبدأ العدالة وضرورة محاربة الفقر والتخلف للحيلولة دون إعطاء الطامعين فرصتهم .

6 - ضرورة إحياء وتجديد التوجهات الوجدانية التي كانت سائدة بين أطراف الحركة الوطنية المغربية قبل الاستقلال في إطار وحدة النضال والأهداف المشتركة، فمشكلة الصحراء الغربية (مثلا) لا يمكن معالجتها إلا في إطار تلك الوحدة، كما إن تفعيل الحضور الفعلي للاتحاد المغربي لا

يمكن تحقيقه بدون العمل الجاد من اجل تلك الوحدة، لاسيما في إطارها الاقتصادي وهي التجربة التي أثبتت نجاحها في معظم تجارب الوحدة الموجود على الساحة الدولية، بهدف إحداث تغييرات جوهرية بما يناسب ورغبة شعوبها للقضاء على كل مظاهر الفساد والبطالة والتخلف، وهي الحماية الوحيدة لأقطار المغرب العربي من التدخلات الإقليمية والدولية الطامعة في ثروات تلك الأقطار .

7 - وجود النهضة الفكرية والثقافية مرهونة بالإصلاح على جميع المستويات، سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، وهي الطريق لرعاية التراث الثقافي والقيم الروحية لشعوب تلك المنطقة بعد سنوات من الإهمال والتهميش من المستعمرين أولاً، ومن قبل الأنظمة الحاكمة ثانياً، وهي إصلاحات تفرضها طبيعة الفترة الحالية بما تحمله من إرهابات لها نتائجها السلبية والتي تستدعي السير بالاتجاه الصحيح من اهتمام بالتعريب والثقافة والتعليم على كافة الصعد للتخلص من النفوذ الأجنبي ومخلفاته وتحرير المناطق التي تزرع تحت نير الاحتلال (سبته ومليلة والجزر الجعفرية) وإعادتها إلى وطنها الأم .

8 - المؤسسة العسكرية التي توالى على حكم عدد من بلدان المغرب العربي لم تستطع وضع الحلول لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية بصورة تؤمن الاستقرار والتطور فيها، لاسيما في ميدان الحريات العامة وإشاعة الديمقراطية الحقيقية للقضاء على البطالة وإزالة كل العقبات

التي تقف في وجه قطاعات واسعة من أبناء الشعب وخاصة الشباب وتحول دون مُساهماتهم في بناء الوطن والمشاركة في الحياة السياسية رغم توفر الإمكانيات لتلك المنجزات الأمر الذي يستدعي التغير مهما طال الزمن أو قصر خدمة للصالح الوطني .

9 - اعتماد القوى الوطنية والأحزاب والشخصيات الفاعلة على الأنظمة القائمة في بلادها والتعاون معها، لا يعني بالضرورة توقف حركة الجماهير أو خضوعها أو ضعفها، كما تتوهم تلك الأنظمة لان مصادرة تطلعات وطموحات الشعوب سيدفع ثمنها المتآمرون طال بهم الزمن أو قصر، والثورات قادرة على حماية منجزاتها إذا ما سارت بالطريق الصحيح بعيدا عن الأطماع الشخصية والمصلحية والاملاءات الخارجية وهي الهفوة التي وقعت بها أنظمة حكم ما بعد الاستقلال. وبعضاً من دعاة التغير الذي حصل خلال عام 2011م في بعض أقطار المغرب العربي .

المراجع والمصادر

1. البشير بن سلامة : النظرية التاريخية في الكفاح التحرري التونسي، تونس، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، 1977.
2. أحمد إسماعيل راشد : تاريخ المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، 2004 .
3. الخليل النحوي : بلاد شنقيط _ المنارة والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987 .
4. أمين اسبر : أفريقيا والعرب، بيروت، دار الحقائق، ط1، 1985 .
5. أحمد طلعت : حقيقة بورقيبة، القاهرة، دار النصر، 1959 .
6. د. صلاح العقاد : المغرب العربي _ دراسة تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية .
7. د. محمود إحسان الهندي : الحوليات الجزائرية _ تاريخ المؤسسات في الجزائر، دمشق العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، 1977 .
8. د. محمود شيت الخطاب : المغرب العربي _ قادة الفتح الإسلامي في المغرب العربي، بيروت، دار الفكر، ج2، 1966.
9. محمد علي داهش : دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2004 .

10. مزياني مداتي لويضة : مذكرات امرأة عاشت الثورة، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007 .
11. محمد عابد الجابري وآخرون : وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987 .
12. محمود شاعر : موريتانيا _ بلاد شنقيط، دمشق، مكتبة دار الفتح، 1965.
13. فتحي الديب : عبد الناصر وثورة ليبيا، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 1965.
14. عبد الجليل التميمي : بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس، الدار التونسية، ط1، 1972 .
15. سمير أمين : المغرب العربي الحديث _ السلسلة التاريخية، بيروت، دار الحداثة، 1980 .
16. عثمان سعدي : الامازيغ _ البربر، عرب عاربة وعروبة شمال أفريقيا عبر التاريخ، الجزائر، 1996 .
17. جون واتر بوري : الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة : ماجد نعمة وعبود عطية، بيروت، دار الوحدة، ط1، 1982 .
18. علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مراكش، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، ط1، 1948 .

19. غالب كيالي : نظرية الثورة في العالم الثالث، بيروت، مؤسسة الأبحاث العلمية، 1973 .
20. فنسان مونتاي : الإسلام في أفريقيا السوداء، ترجمة، الياس حنا الياس، بيروت، دار أبعاد للطباعة والنشر، 1983 .
21. تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب : تاريخ أفريقيا والمغرب، تحقيق المنجي الكعبي، تونس، 1967 .
22. عصام عبد الفتاح : ثائر .. علم العالم، عمر المختار هكذا يكون الرجال، دار الكتاب العربي، دمشق _ القاهرة، ط1، 2008.
23. نبيل الملحم : بوليساريو _ الطريق إلى المغرب العربي الكبير، دمشق، مكتب الفيحاء، ط1، 1987 .
24. الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية، سوسة، دار المعارض، ط2، 1978 .
25. محمد بن مسعود : تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحاضر، طرابلس، ط2، 1951 .
26. محمد محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية، بيروت، دار الوحدة، ط1، 1980.
27. خليل إبراهيم السامرائي وآخرون : تاريخ المغرب العربي، بيروت، دار المدار الاسلامي، 2004 .

28. بوضرساية : رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، دار الحكمة الجزائرية، ط1، 2007.
29. شارل أندري جوليان : تاريخ أفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي، تونس، الدار التونسية، 1985 .
30. د. حماد الله ولد السالم : تاريخ بلاد شنقيطي، بيروت، دار الكتب العلمية، 2010 .
31. فوزي الجودة : الصحراء المغربية _ الساقية الحمراء ووادي الذهب، دمشق، 1975.
32. نور الدين الدقي : المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي، تونس، سواس، 1997.
33. عبد الرشيد زروقة : جهاد بن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913 _ 1940، بيروت، دار الشباب، 1999 .
34. عثمان سعدي : الجزائر عبر التاريخ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1985 .
35. د. محمد بن عزوز حكيم : سبته ومليلة في عهد الحماية، الرباط، الهلال العربية، 1988 .
36. عبد العزيز بنعبد الله : سبته ومليلة معقلان أماميان على البحر الأبيض المتوسط، الرباط، شركة كاب تور، 1996 .
37. محمد بن تاويت : تاريخ سبته، الدار العربية، دار الثقافة، 1982.

38. محمد المعزوزي وآخرون : الكفاح المغربي المسلح في حلقات، الرباط، مطبعة الأنباء، 1987 .
39. حزب جبهة التحرير الوطني : قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني، الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، 1981 .
40. ميكل مرتين : الاستعمار الاسباني في المغرب 1860 _ 1956، ترجمة عبد العزيز الودبي، منشورات التل، 1988 .
41. د. شجاع مصطفى لحزامي : الإدماج الصناعي للمغرب العربي، محاولة تحليل اقتصادي، تونس، دار البلاغة العربية، 1981 .
42. سامي الحكيم : استقلال ليبيا - بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، بيروت، دار الكتاب الجديد، 1965 .
43. أحمد بكير محمود : قصر هلال ومعركة التحرير، تونس، الشركة التونسية، 1975 .
44. زاهر رياض : شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1967 .
45. محمود علي عامر و محمد خير فارس : تاريخ المغرب العربي الحديث " المغرب الاقصى -ليبيا"، دمشق، جامعة دمشق، ت بلا .
46. محمد علي دبوز : تاريخ المغرب الكبير، الجزائر، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2010 .

الصحف والمجلات والمقابلات

1. صحيفة الوسط البحرينية الالكترونية، العدد 2552 في الأول من أيلول 2009.
2. صحيفة القدس، لندن، 21/ كانون الثاني _ يناير، 2011 .
3. السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 44، ابريل، 1976 .
4. وكالات أنباء محلية وعربية وعالمية .
5. الشبكة العنكبوتية بإصدارات مختلفة ومواقع متعددة .
6. معلومات مأخوذة من وكالات الإنباء والصحف العربية والأجنبية التي غطت الأحداث من 20 شباط/فبراير/ 2011 ولغاية كانون الأول/ديسمبر/ 2011م .
7. مقابلات قام باجرائها الباحث مع بعض الشخصيات المغربية .

1- Mayra McDaniel & Alexis Ball :contextualizing Multilingualism in Morocco, Gist.

2- Halim Barakat : The Arab World Society , Culture, and State, University of California Press, 1993.

3- Dr.Drisse Jandari : The Political Party Experience In Morocco : Obscurity and Obfuscation , Case Analysis , Arab Center For Research &Policy Studies, April, 2012.

4-William Whitley Johnson : The Arab Spring And U.S . National Security , Major : Security Studies , August 2012.

5- Juan A. Macias Amoretti : Islam And Democracy In Contemporary Moroccan Thought , University DE Granada.

6- Omnia El Shakry : Roots of the Arab Spring , University of California, Davis, National Endowment For The Humanities.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5
الفصل الأول :تاريخ الحركات السياسية في دول المغرب العربي	9
المبحث الأول : لمحة تاريخية عن دول المغرب العربي	11
المبحث الثاني : نشوء الحركات والأحزاب السياسية في المغرب العربي	30
الفصل الثاني : دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في دول المغرب العربي	69
المبحث الأول : الجزائر لعبة العسكر	71
المبحث الثاني : ليبيا بين المعارضة الوطنية وتداعيات تغير نظام القذافي	86
المبحث الثالث : موريتانيا و الانقلابات العسكرية	118
المبحث الرابع : تونس وانتقال دور العسكر من السكون إلى الفاعل	132
الفصل الثالث : الأزمات في دول المغرب العربي	159
المبحث الأول :أزمة الحركة الوطنية في المغرب العربي	161
المبحث الثاني : الصحراء الغربية	194
المبحث الثالث : مشكلة البربر	221
المبحث الرابع : مشكلة سبته مليلة	236
الفصل الرابع : قضايا من واقع المغرب العربي	245
المبحث الأول : الجهة الجهوية	247
المبحث الثاني : الحركات الإسلامية في المغرب لعربي	250

255	المبحث الثالث : اتحاد المغرب العربي بين الواقع القطري والطموح القومي
268	المبحث الرابع : صفحات مشرقة من التجربة الحدودية في المغرب العربي
274	الخاتمة
278	الإستنتاجات
283	المصادر



الرمال للنشر والتوزيع
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: +96265330508
E-mail: alremalpub@live.com



الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: +962 6 5330508
E-mail: academpub@yahoo.com

